مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٧٩

الجمعة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر/السيدة غيغين	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيدة كليمبوش – تسينتسادزة
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد شين بو
	كازاخستان	السيد طوميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

الوفاء بوعد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: كفالة تنفيذها التام، بما في ذلك مشاركة المرأة

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2017/861)

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2017/889)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

الوفاء بوعد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: كفالة تنفيذها التام، بما في ذلك مشاركة المرأة

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2017/861)

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2017/889)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، آيرلندا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، العراق، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هنغاريا، وهولندا

وأرحب ترحيبا خاصا بجميع الوزراء الحاضرين، بمن فيهم أولئك الذين يمثلون كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وألمانيا والسويد وأوكرانيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة مكتب الأمين العام، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والسيدة شرو مينا – روخاس، من فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، والسيدة ميشيل جون، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارا ماريناكي، المستشارة الرئيسية المعنية بالمسائل الجنسانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ والسيدة أمارسانا درسرن، كبيرة المستشارين للشؤون الجنسانية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والسيدة لويز شيرين بيلي، القائمة بالأعمال بالنيابة في البعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد كريستيان ميساروس، موظف الاتصال المدني لمنظمة حلف شمال الأطلسي لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأقترح أن يوجه المجلس الدعوة إلى المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في

الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/861، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/889، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية على إبراز أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لمجلس الأمن على الجهود التي بذلها مؤخرا من أجل إيصال صوت المرأة إلى صميم أعماله.

في وقت سابق من هذا الشهر، استمع المجلس إلى الحكاية المؤثرة لجوي بشارة، إحدى شابات شيبوك اللائي اختطفتهن جماعة بوكو حرام. تساعد هذه الشهادة على تعميق فهمنا للتحدي. كما تؤكد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة والمتضافرة. ومن هذا المنطلق، سأركز اليوم إلى حد كبير على الوقاية التي تشكل ركيزة أساسية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأولوية رئيسية من أولويات الأمين العام.

الصلات بين الوقاية والمساواة بين الجنسين كثيرة وواضحة. تتأثر المرأة بطرق سلبية متمايزة وواضحة جراء النزاع المسلح وأعمال العنف. ولأن التمييز الجنساني أمر مستمر في وقت السلم، فإنه ينتشر عندما ينهار المجتمع ويقع في أتون الحرب، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة. وتمثل المرأة الغالبية العظمى من ضحايا الاغتصاب الذي يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب، فضلا عن عمليات الخطف والاتجار بالبشر. وفي حرب المدن، فإن المرأة معرضة للخطر بوجه خاص خلال عمليات تفتيش المنازل وعند نقاط التفتيش. وكلما انخفض وضع المرأة من حيث الصحة والثروة والتعليم، كلما زاد تعرضها للأذى. وبالمثل، فإن انخفاض تمثيلها في قطاعي العدالة والأمن وفي المستويات العليا للسلطة السياسية يزيد من تعرضها للأذى. وبالتالي، فإن هذا التهميش السياسي الشديد يقوض إمكانات المرأة كعنصر فاعل في مجال منع نشوب النزاعات، وهو دور حيوي شدد عليه مجلس الأمن مرارا، بما في ذلك في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والقرارين التوأمين المتعلقين بالحفاظ على السلام (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠).

وعندما زار أعضاء المجلس حوض بحيرة تشاد في وقت سابق من هذا العام، أثار القادة المحليون جميعا تمكين المرأة وعلاقته بمعدلات المواليد، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم، في مناقشتهم للأسباب الجذرية للأزمة الراهنة وإيجاد حلول لها. وعندما زار أربعة من كبار قادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، برئاسة نائبة الأمين العام، نيجيريا معا في البعثة الرفيعة المستوى الأولى من نوعها التي تركز كليا على المرأة والسلام والأمن، خلصوا إلى أنه على الرغم من وجود شبكات قوية للعاملات والناشطات في مجال بناء السلام، فإن وجهات نظر المرأة لا تحظى بما يكفي من اهتمام في كل من الاستجابة العسكرية والاستجابة الإنسانية. وفي الآونة الأخيرة، اجتمعت مجموعة النساء الميسرات في غينيا – بيساو، وهي شبكة من قائدات المجتمع المدني، من أجل نزع فتيل مأزق سياسي قابل للانفجار، وفتح قنوات الاتصال المغلقة منذ عامين بين اثنين من الزعماء السياسيين الرئيسيين.

في الواقع، هناك عدد لا يحصى من المبادرات الوقائية التي تقودها النساء التي إما أنها لا تحظى بدعم كاف أو منفصلة عن آليات الإنذار المبكر الوطنية أو الإقليمية أو هيئات صنع القرار بشكل عام. والأمين العام ملتزم التزاما قويا بتعزيز المساواة بين الجنسين في عمل الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والأمن، والإدماج الكامل للتحليل الجنساني للنزاع في هذا العمل. ويضم مكتبه التنفيذي كبير مستشارين في مجال السياسات بدرجة وكيل أمين عام، لديه ولاية مزدوجة بشأن الوقاية والشؤون الجنسانية، ويعمل على كفالة إيجاد روابط بين الاثنين. ولا تهدف زيارة الأمين العام الحالية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دعم العملية في هذه المرحلة الهشة فحسب، بل وإلى الاطلاع بشكل مباشر على الكيفية التي يترجم بها النهج الجديد إزاء منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين إلى تغييرات على أرض الواقع.

وقد طرح الأمين العام أيضا خطة عملية لتحقيق المساواة الجنسانية عبر نطاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا متأخرون في عملياتنا للسلام في البلدان التي تمر بأزمات، حيث توجد حاجة ماسة لدور المرأة. ونعمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على زيادة عدد الأفراد النظاميين من الإناث. من غير المقبول ببساطة أن ٣ في المائة فقط من حفظة السلام – الوجه الأكثر بروزا للأمم المتحدة – في عام ٢٠١٧ من النساء.

ونحن نسعى أيضا إلى زيادة مجموعة النساء الوسيطات. إن المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة المنشأ مؤخرا هو مجلس رفيع المستوى ومتوازن جنسانيا في آن واحد. إن المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب يدرج المنظور الجنساني في جهوده الرامية إلى التصدي لهذا التهديد ومنع التطرف العنيف، ويتعين أن تتضمن المقترحات المتعلقة بإصلاح منظومة السلام والأمن التابعة للأمانة العامة، تركيز قوي على تعزيز الصلة بين الاستراتيجيات السياسية والخبرة في المجال الجنساني. واستشرافا للمستقبل، ستشمل جهودنا الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوقاية الفعالة أيضا ما يلي.

أولا، إننا سوف نتفاعل على نحو أكثر انتظاما مع المنظمات النسائية في الميدان كشركاء طبيعيين لأغراض الوقاية.

ثانيا، سوف نكفل أن يشمل ما نقوم به من مبادرات للوقاية والرصد التركيز على انتهاكات حقوق المرأة، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات، والخطاب المعادي للنساء، وزيادة مستويات التسليح، والتحولات في التهميش السياسي للنساء أو الجماعات النسائية والتطبيق الصارم للمعايير الجنسانية التقليدية من قبيل اللباس وعزل الجنسين، أو الخطوات الأخرى التي قد لا تتقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثالثا، سوف نعالج الأسباب الهيكلية والجذرية للأزمة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين.

رابعا، سوف نعمل على تعزيز جمع وتحليل الإحصاءات الجنسانية، وسنشجع الدول الأعضاء على رصد مؤشرات جودة المساواة الجنسانية كجزء من عملها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعد مؤشرات المساواة بين الجنسين والأمن المرأة من بين أكثر مؤشرات السلام الموثوقة.

خامسا، أنه منذ مضي ١٧ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يزال تنفيذنا له مخصصا في كثير من الأحيان. وفي حين أنه ثمة إدراك واضح للعلاقة القائمة بين المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة والاستقرار والقدرة على الصمود، لا يُتخذ سوى القليل من أجل تفعيل هذا الفهم. وبدءا من العام المقبل، سيركز التقرير السنوي للأمين العام بشأن هذه المسألة على النتائج بشكل أكبر، وعلى أنشطتنا بشكل أقل. وإنني أدعو جميع المشاركين إلى تبادل الأدلة والأمثلة والآثار. وأود اغتنام هذه الفرصة لدراسة الثغرات والاستفادة من التجارب الناجحة.

إن تنفيذ تلك الرؤية سوف يتوقف على تعميق شراكتنا مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. ونحن نتطلع إلى العمل مع المشاركين بناء على قناعتهم المشتركة بأن المشاركة الهادفة للمرأة تجعل جهودنا السلمية أقوى وأكثر استدامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ريبيرو – فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو – نغوكا.

السيدة ملامبو – نغوكا (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن وأن أقدم تقرير الأمين العام (S/2016/861) بشأن المرأة والسلام والأمن. وكما ذكر رئيس الديوان فإن الأمين العام موجود حاليا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن دواعي سروري أن ترافقني اليوم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة نافاماني راتنا باتن، التي شاركت في بعثة التضامن إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في الآونة الأخيرة مع نائب الأمين العام. وقد سعينا معا، إلى تعزيز دعمنا المشترك لخطة المرأة والسلام والأمن في تلك البلدان.

ويحتفي تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن بالتقدم المحرز والممارسات الجيدة، ويحدد رؤيته وتوصياته. كما أنه يسلط الضوء على عدد من الاتجاهات والانتكاسات المثيرة للقلق. ويسرني أن أكون هنا في هذه القاعة اليوم ومعي ناشطة كولومبية تمثل العديد من النساء الكولومبيات اللاتي منحن السلام في بلدهن فرصة حقيقية. وذلك هو أحد الأمثلة على التقدم الذي أحرزناه. وقد أشادت الأمم المتحدة بمنجزاتهن، وهي تقتفي خطاهن، للمساعدة على تنفيذ اتفاق سلام يتضمن أكثر من ١٠٠ حكم بشأن المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، تعمل بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا بانتظام مع المنظمات النسائية، وهي تضم نسبة مئوية قياسية من النساء بين المراقبين العسكريين – إذ تبلغ ١١ في المائة، أي أعلى بكثير منها في أي وقت مضى على الإطلاق – حيث تمثل النساء ما نسبته ٤٨ في المائة من الموظفين المدنيين.

وللأسف، فإن كولومبيا استثناء من تلك الممارسة العالمية، ولكنه استثناء يمكننا اقتفاء خطاه. وعلى الرغم من أنه لم يعد من الممكن تجاهل غياب المرأة عن طاولة السلام بسهولة كأمر عادي، إلا أن ذلك لا يزال أمرا شائعا. وفي كل عام، نتتبع أثر المشاركة الإجمالية للنساء في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وإدراج الخبرة الجنسانية والأحكام المراعية للاعتبارات الجنسانية في اتفاقات السلام، والحاجة إلى التشاور مع منظمات المجتمع المدني النسائية. وفي ما يتعلق بكل تلك المؤشرات، كان أداؤنا أسوأ قليلا عما كان عليه قبل عام.

وفي مؤتمر السلام المعقود في اتحاد ميانمار عام ٢٠١٦، قبل الأزمة الحالية، كانت هناك سبع نساء و ٦٨ رجلا بين المندوبين. ولم تشمل محادثات السلام الأخيرة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى التي استضافتها جمعية سانت إيجيغديو امرأة واحدة. ومع مرور ست سنوات على الحرب الأهلية السورية، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء والمبعوث الخاص، لا تزال مشاركة المرأة في محادثات السلام، غير كافية وغالبا ما تقتصر على القيام بدور استشاري.

ويتجاوز هذا التهميش السياسي محادثات السلام. فلا يوجد سوى ١٧ بلدا انتُخبت فيه امرأة كرئيس للدولة أو رئيس للحكومة. ويشمل ذلك بلدا واحدا فقط من بلدان ما بعد النزاع، هو ليبريا حيث انتهت للتو رئاسة إلين جونسون – سيرليف بعد ولايتين شملتا عقد انتخابات ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة. وهذا أمر يجب الاحتفاء به. وقد تجمدت نسبة البرلمانيات في بلدان مرحلة النزاع وما بعد النزاع عند ١٦ في المائة في العامين الماضيين. وقد يساعد استخدام الحصص والتدابير الخاصة المؤقتة. ففي الصومال، على سبيل المثال، قفز التمثيل إلى حوالي ٢٥ في المائة مقارنة بـ ١٤ في المائة في الانتخابات

السابقة. وفي الانتخابات المحلية المعقودة في مالي في نهاية العام الماضي، كانت المرأة تمثل ٣٠ في المائة من المرشحين المنتخبين في باماكو، وغاو، وتمبكتو، أي أربعة أمثال النتيجة السابقة.

ولم تكن الفظائع المرتكبة ضد النساء والفتيات في النزاعات المسلحة موثقة بدقة أكثر مما هي عليه الآن. وتولي المحاكم الدولية والوطنية المختصة بجرائم الحرب، ولجان التحقيق، والتوثيق الشامل لانتهاكات حقوق الإنسان وجهود التوثيق التي يقودها المجتمع المدني والمحققون والمراسلون الخبراء اهتماما أوثق للعنف الجنسي والجنساني أكثر من أي وقت مضى. ويملك المجتمع الدولي أكثر مما يكفي من الأدلة على هذه الجرائم في سوريا، وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي بعض تلك الأماكن جمعنا أكثر الوثائق استفاضة عن العنف الجنسي والجنساني في التاريخ. وما لا نملكه هو العواقب بالنسبة للجناة، والعدالة والكرامة والدعم للناجين. إن الإفلات من العقاب ينبغي ألا يستمر.

إن المجتمع الدولي يقدم لمئات الآلاف من الناجين المساعدة والبرامج التي لم يكن لها وجود قبل عقد أو عقدين من الزمن. ولكن يتعذر الوصول إلى عدد أكبر بكثير بسبب الافتقار إلى الموارد، وإمكانية الوصول والأمن. ويشارك في تلك الجهود العديد من المنظمات، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأُعرب عن تقديري للعمل الذي أنجزه صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمرأة والناجين من العنف القائم على أساس نوع الجنس في بعض حالات الطوارئ المعقدة هذه.

إن عواقب الحرب على النساء والفتيات تتجاوز العنف الجنسي. وفي حالات النزاع والكوارث الطبيعية يزيد انعدام المساواة بين الجنسين العديد من العقبات في الحصول على الغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والرعاية الصحية، والتعليم، والعمالة، والسكن، والهوية القانونية. ويقدر أن زواج الأطفال في اليمن قد ازداد من ٣٢ إلى ٥٢ في المائة، مع وجود أقلية كبيرة من الفتيات اللاتي يتزوجن قبل أن يبلغن ١٥ عاما. وقد زادت خلال الأزمة الحالية، النسبة المئوية للأسر المعيشية التي ترأسها إناث، بمقدار ثلاثة أمثال ما كانت عليه، وتتسم تلك الأسر المعيشية بانخفاض كبير في مستويات الدخل وزيادة انعدام الأمن الغذائي. وكان المتوقع أن تبلغ النسبة المئوية للنساء اليمنيات الأميات، الثلثين، مما يمحو بسرعة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال التعليم ومحو الأمية، التي بدأ تحقيقها منذ عدة عقود.

ومعدل الوفيات النفاسية في نيجيريا أعلى ١٠ مرات تقريبا في المناطق المتأثرة بالنزاع في الشمال الشرقي منه في الجنوب الغربي. وفي كثير من الأحيان، يكون ذلك نتيجة لتدمير أو إغلاق المرافق الطبية بسبب انعدام الأمن. وقد غادرت جمهورية أفريقيا الوسطى، في الآونة الأخيرة، المنظمات غير الحكومية الدولية التي توفر خدمات متخصصة في مجال الصحة الإنجابية والإدارة السريرية لحالات ضحايا الاغتصاب، لأنها لا تستطيع حماية العاملين في مجال تقديم المعونة. وقد تعرضت مستشفى الولادة في حماة، سورية، للهجوم ١٠ مرات على الأقل، وأخيرا تعطل تقديمها للخدمات في نيسان/أبريل من هذا العام. وقبل بضعة أشهر فقط، احتفلنا بالإفراج عن ٨٢ من تلميذات شيبوك، ومعظمهن من النساء الشابات الآن، بعد أن أمضين أكثر من ثلاث سنوات في الأسر.

ويجري دعمهن من خلال توفير التوجيه المعنوي المكثف للمصابات منهن بصدمات، وتوفير الرعاية الطبية، والدعم التعليمي، ورعاية الأطفال، وبدلات الإعالة الشخصية والزيارات الأسرية. ويسرّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكون جزءاً من هذه العملية. وقد أتيحت الفرصة للمجلس كي يستمع مباشرة قبل أسبوعين إلى إحدى الفارّات، وبدا التأثر بشكل واضح على وجوه جميع الحاضرين في القاعة نتيجة الشهادة التي أدلت بها.

ويجب علينا أن نفعل شيئاً للعثور على الفتيات اللواتي ما زلن مفقودات.

وفي الوقت الذي كانت عمليات الاختطاف الجماعية، والاتجار، والتجنيد القسري، والتطرف هي الأساليب الشائعة للجماعات المتطرفة العنيفة، علينا أن نتعلم الكثير بشأن إعادة تأهيل العائدات وإعادة إدماجهن وأطفالهن. ولقد ناقش المجلس إصلاح عمليات حفظ السلام عدة مرات خلال العام الماضي وحده. وإن عمليات حفظ السلام هي إحدى أهم الأدوات التي نملكها، وواجهة المنظمة في العديد من أصقاع الأرض. ونحن ما فتئنا ندعو على مدى ١٧ عاماً إلى إدخال المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام. لكن الأرقام الآن لا تزال منخفضة جداً. وإننا نحاول القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام منذ ذلك الوقت تقريباً، ولم نتوصل إلى تحقيق غايتنا بعد. ولحسن الطالع أن الأمين العام يأخذ هذه المسألة على محمل الجد، مثلما يمكننا أن نشهد من التطورات الراهنة. وهذا الأمر يضرّ بفعاليتنا وسمعتنا لو عجزنا عن اجتياز الخط الفاصل.

وأرحب بجميع التدابير التي اتخذت لتغيير ذلك، على النحو المفصّل في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. وأشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على النظر في استخدام جميع الأدوات المتاحة لها، من وضع الشروط إلى الحوافز المالية. ومن المشجع أن نرى انخفاضاً في عدد الادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتحسينات الأخيرة في إطار دعم الضحايا ومساعدتهن، ونشر ثقافة المساءلة. ومما يثبط الهمم، مع ذلك، أن نرى الوظائف الاستشارية الجنسانية تضيع منا أو تتراجع بسبب التخفيضات في ميزانية حفظ السلام. فالوظائف المتعلقة بالمسائل الجنسانية ينبغي عدم خفضها أولاً كلّما أريدَ إدارة الميزانية، ولسبب غير وجيه للغاية.

هذا هو الوقت الذي نحتاج فيه إلى المزيد من الخبرات والقدرات الجنسانية في بعثاتنا وأفرقتنا القطرية، وليس إلى التقليل منها. فعلى سبيل المثال، تتفق كل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن على أهمية التحليلات الجنسانية وتلك المتعلقة بالنزاعات. ونحن ملتزمون بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وشركاء الأمم المتحدة، وبكفالة أن تنعكس هذه التحليلات في التخطيط للبعثات، والولايات، والميزانيات، وتخفيضها تدريجياً. والأمر هام بالقدر نفسه لأعمالنا في مجال الوقاية، حيث أن المساواة بين الجنسين هي أحد أهم مؤشراتنا الموثوقة لتحقيق السلام.

ولقد تجاوز صندوق بناء السلام من جديد نسبة ١٥ في المائة، وهي الحد الأدنى المستهدف في عام ٢٠١٦، وخصّص نسبة ١٩,٢ في المائة من الأموال للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف رئيسي له. وهذا أمر يستحق الاحتفاء به. وإنني أدعو جميع الجهات المانحة إلى مكافأة صندوق بناء السلام على سجله الجيد في دفع عجلة الابتكار لتمويل بناء السلام ومراعاة المنظور الجنساني، وإلى مواصلة دعم هذه الأداة الحيوية لعمل الأمم المتحدة. فهذه الأداة تعمل بشكل جيد. ونسبة ١٥ في المائة المعيارية ينبغي أن تعتمدها الجهات المانحة في تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف، والصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في المناطق المتأثرة بالنزاعات والبيئات الهشة، مثل تلك التي اقتُرحت من أجل ليبريا بعد انسحاب البعثة.

وبمزيد من الموارد، سيكون صندوق السلام والشؤون الانسانية المعني بالمرأة، وهو صندوق الأمم المتحدة الوحيد المكرس حصراً للمرأة والسلام والأمن، قادراً على دعم المنظمات النسائية في العديد من الأماكن، من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العراق إلى الصومال وإلى فلسطين. والمرأة في تلك البلدان ينبغي عدم تركها لتواجه مصيرها بمفردها عندما تكون لدينا أدوات لدعمها. والمدافعات/المدافعون عن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة يتعرضون لهجوم هائل، ونحن لا نملك ما يكفي

لتوفير الحماية والدعم لهم. فهم بحاجة إلى كل الدعم منا ومن المجلس. وأقل ما يمكن أن نفعله هو حماية الحيز المتاح لهم كي يعبرّوا عن آرائهم علناً ويرفعوا أصواتهم.

وأود أن أحيّي المجلس على دعوة النساء بانتظام من منظمات المجتمع المدني لإطلاعه على المعلومات عند مناقشته لبلدان محددة. وأدعو جميع الأعضاء إلى تأييد هذه الممارسة الجديدة – وهي التزام اعتمده المجلس في القرار ٢٢٤١ (٢٠١٥). وأحيّي أيضاً الابتكارات الأخرى في عمل المجلس، مثل اتخاذ أول قرار مكرس حصراً للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، والاتجار بالبشر، والعنف الجنسي وتقاطع ذلك مع التطرف المصحوب بالعنف، وكذلك العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. غير أن المجلس يمكنه بل وينبغي له أن يفعل المزيد من أجل استخدام كامل وزنه السياسي لتنفيذ جدول الأعمال.

وفي الختام، بوسعنا أن نبني على التقدم الذي أحرزناه. والتقرير السنوي للأمين العام يتضمن العديد من الأمثلة على إرادة المجتمع الدولي لإيجاد تحالفات سعياً لحماية المرأة وتمكينها. ولقد تم تشكيل قائمة الوسيطات على الصعيد الإقليمي. وشبكة القيادات النسائية الأفريقية هي أحد الأمثلة على التعاون الأقوى من أي وقت مضى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة، وهي تحظى أيضاً بدعم ألمانيا. وثمة ما مجموعه ٦٨ بلداً في أقاليمنا اعتمدت خطط عمل وطنية، وهناك ٦٣ بلداً تشكل الآن جزءاً من الشبكة الجديدة لمراكز التنسيق الوطنية للمرأة والسلام والأمن. ونحن نعلم أنه بوجود المزيد من الموارد، يمكننا أن نفعل المزيد، مثلما شهدنا مع مكتب دعم بناء السلام.

ولقد وسّعنا نطاق عملنا بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف إلى أكثر من ٢٥ مشروعاً عبر العديد من البلدان والمناطق. فثمة أكثر من ٦٠ بلداً ومنظمة دولية وإقليمية ومنظمة غير حكومية اتحدت من خلال الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ. وهناك ما مجموعه ١٢٢ بلداً صوتت لصالح اعتماد معاهدة تاريخية لحظر الأسلحة النووية، وتوجد مجموعات تقودها نساء حازت بحق جائزة نوبل للسلام على أعمالها الدؤوبة وجهودها التنظيمية، وهو إنجاز كبير آخر.

وثمة دلائل مشجعة على إقامة العدل بين الجنسين في المحاكم الدولية، على الرغم من بعض التحديات التي نواجهها. وقبل بضعة أيام بالتحديد، شكّلت المحكمة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بانجول سابقة هامة من خلال إصدار حكمها الأول على الاطلاق بشأن انتهاك بروتوكول مابوتو، وهو حكم هام من أجل معالجة مسألة المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

وتواصل خطة المرأة والسلام والأمن توسيع نطاق وجودها في صنع السياسات العالمية. وهي تشكل الآن ركيزة أساسية في الشؤون العالمية، ولكن مناصريها والمدافعين عنها يعتقدون أن ذلك ليس سوى البداية. وإنني أشاطرهم هذا الاقتناع. ومجموعة الأصوات التي هالها استمرار التهميش السياسي للمرأة في عملية صنع القرار أخذت تصبح أعلى من ذي قبل. وعدد الأشخاص الذين عقدوا العزم على إيجاد حلول للمعاناة الإنسانية الناجمة عن الصراعات آخذ في الازدياد. وهذا الأمر يوحّدنا لأن الناس من جميع أنحاء العالم يتطلعون كل يوم صوب الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والمساواة والشمول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ملامبو – نغوكا على إحاطتها الإعلامية والتزامها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مينا – روهاس.

السيدة مينا – روهاس (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مناطق الأسلاف في

كولومبيا، أتوجه إليكم بتحيات حارة مفعمة بالحياة والبهجة والأمل والحرية. إنني أحضر الجلسة المعقودة اليوم بصفتي عضواً في فريق حقوق الإنسان التابع لعملية النهوض بمجتمعات السود، وتجمّع الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، وشبكة تضامن الكولومبيين الأفارقة، وتحالف السود من أجل السلام، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بأعراق الشعوب. كما أتكلم بالنيابة عن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

إنني امرأة منحدرة من أصل أفريقي وناشطة في مجال السلام وحقوق الإنسان. لقد أمضيت نصف عمري أناضل في سبيل إذكاء الوعي الثقافي والإقليمي والحقوق السياسية للنساء المنحدرات من أصل أفريقي ومجتمعاتنا المحلية، ومن أجل الحق في تقرير مصيرنا. ومن دواعي الشرف والمسؤولية الكبيرة أن رشّحني زملائي حول العالم لتمثيل المجتمع المدني والمجتمع المحلي في المناقشة الهامة الجارية اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن.

بصفتي المتحدثة الرسمية باسم مجلس السلام الكولومبي للمنحدرين من أصل أفريقي، كنت من المشاركين على نطاق واسع في عملية السلام التاريخية التي جرت في هافانا بين الحكومة الكولومبية والقوة الثورية البديلة المشتركة، (القوات المسلحة الثورية الكولومبية)، ودعوت إلى أن تكون حقوق وتطلعات الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي جزءاً من اتفاق السلام الذي تحتفل به كولومبيا والعالم اليوم. ويمكنني أن أتكلم مباشرة عن أهمية المفاوضات الشاملة وعمليات التنفيذ التي تدعم مشاركة المرأة والمجموعات من مختلف الخلفيات العرقية والعنصرية، في تجسيد المبادئ التي يرتكز عليها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد أصبحت كولومبيا مصدر أمل جديدا بسبب اتفاق السلام الشامل الذي تم التوصل إليه.

تضمن الاتفاق بندين تقدميين بشكل بارز، وعلى الرغم من ذلك اضطررنا إلى ندفع بقوة ذلك الباب. فهذان البندان يمكن أن يحدثا تغييرا جذريا في مستقبل عمليات السلام في جميع أنحاء العالم. البند الأول هو إدراج المنظور الجنساني باعتباره مبدأً متعدد الجوانب، والثاني إدراج الفصل الخاص بالعرق الذي يوفر ضمانات هامة لكفالة احترام الاستقلال الذاتي للشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، وحماية حقوقهم وتعزيزها من منظور نوع الجنس، والأسرة والأجيال. إن إدراج هذين المبدأين تحديداً يعتبر تقدما كبيرا في مجال السلام والأمن حيث يمكن أن تستفيد منهما الأمم المتحدة والبلدان الأخرى التي تتعرض للعنف والصراع المسلح. لقد كان اتفاق السلام أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع المدني، والنساء، والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، ومجتمعاتنا المحلية. وما زلنا نتوقع أن يشمل تنفيذه مشاركتنا ومشاركة المرأة على نحو فعّال.

بيد أن كولومبيا يمكن أن تجازف بإضاعة هذه الفرصة للسلام إذا لم تقم بنزع السلاح على نحو شامل، وإذا ما جرى، عند تنفيذ اتفاق السلام، تجاهل المجتمعات الأكثر تأثرا خلال النزاع الداخلي المسلح، بما في ذلك النساء والزعماء والنشطاء في مجال حقوق الإنسان. إنني هنا اليوم لإبراز دعواتهم الملحة، وأود أن أشدد على أن هذا الأمر بالنسبة لشعب بلدي، مسألة حياة أو موت حقا.

أود أن أركز على ثلاث أولويات عاجلة وهي: مشاركة النساء من مختلف الأعراق، وضمان أمن المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي؛ والرصد والتنفيذ الشامل لعمليات السلام.

إنّ الأولوية الأولى تتمثل في ضمان استمرار مشاركة المرأة، في جميع المجالات المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام، مع التركيز على التنوع. على غرار النساء في جميع أنحاء العالم، فإن النساء في كولومبيا، لا سيما النساء المنحدرات من أصل أفريقي، يحشدن طيلة عقود من الزمن لإبراز انتهاكات حقوقنا، بل أيضا لضمان

التحولات الهامة في الطريقة التي يتم بها تناول السلام والأمن الدوليين.

لقد كانت أختي السيدة ريتا لوبيديا من جنوب السودان هنا في العام الماضي (أنظر S/PV.7793) وأدلت بشهادة حول أهمية مشاركة نساء جنوب السودان في الحوارات الجارية بشأن السلم والأمن. وفي أفغانستان، ينبغي للعدد القليل من النساء في المجلس الأعلى للسلام أن يواصلن الكفاح من أجل إسماع أصواتهنّ. في كولومبيا، لا توجد ممثلة للنساء المنحدرات من أصل أفريقي في الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالمساواة بين الجنسين، وهي الهيئة المنشأة للإشراف على تنفيذ الفصل المخصص للمسألة الجنسانية من الاتفاق.

وفي حين تعمل الأطراف في اتفاق السلام مع المجتمع الدولي من أجل تسريح مقاتلي القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، عملت الجماعات شبه العسكرية والجهات الفاعلة المسلحة الأخرى على سد الفراغ في السلطة الناجم عن تسريح القوات المسلحة الثورية في العديد من المناطق في كولومبيا. وقد أدى ذلك إلى الحاجة الماسة للتشاور مع المنظمات النسائية المحلية وقادة المجتمعات المحلية وإشراكهم في تصميم استراتيجيات الحماية المحلية التي تهدف إلى الحفاظ على أمن مجتمعاتنا.

من هنا، يتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي تقديم الدعم للحكومة الكولومبية في عملية تصميم وتنفيذ النظم المراعية للاعتبارات الجنسانية، وأمن المجتمعات المحلية والحماية الذاتية، والتشاور مع السكان المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعات الشعوب الأصلية. إن عدم الإصغاء إلى شواغلنا الأمنية وإنذاراتنا أدى إلى نتائج مدمرة.

(تكلمت بالإنكليزية)

نعتقد أن الإصغاء والامتثال يتسمان بأهمية حيوية.

(تكلمت بالإسبانية)

هذا يقودني إلى النقطة الثانية وهي: الحاجة إلى ضمان أمننا الجماعي الذي لا يتجزأ. والأمن ينطوي على سلامة قادتنا والمجتمعات المحلية واحترام وحماية الأراضي والحقوق الإقليمية. إن انتشار الأسلحة من شأنه أن يؤجج المزيد من الخوف والتهجير القسري في صفوف الأعداد الكبيرة من السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي ويؤثر سلبا على مشاركة المرأة وحرية تنقلها، مما يؤدى إلى زيادة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ومما يثير جزعنا ذلك العدد المتزايد من الاغتيالات والتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء السلام في كولومبيا.

فعلى سبيل المثال، في توماكو، وهي إحدى البلديات القريبة من الحدود مع إكوادور، ما فتئت الجماعات شبه العسكرية والقوات المسلحة الثورية وغيرها من الجماعات المنشقة ن تستهدف قادة المناطق الحضرية وأفراد المجتمع المحلي ومجلس الألتو ميرا فرونتيرا بهدف السيطرة على الأراضي لزراعة وبيع الكوكا. ففي الأسبوع الماضي بالتحديد، قمنا بدفن الأخ هائير كورتيس، الزعيم السادس الذيُ قتل في تلك البلدية، وكان علينا أن ننقل على نحو عاجل عدداً من القيادات النسائية وأسرهنّ اللواتي تلقين تهديدات بالقتل.

إنّ العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والوصمة التي تأتي مع ذلك، وخاصة بالنسبة للنساء من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي والأطفال هو أيضا مسألة تتعلق بالأمن التكاملي والجماعي. إنّ الصمت إزاء هذه الجرائم أمر مروع كالجرائم نفسها. فالنساء الناشطات يخاطرن بحياتهنّ جرّاء رفع الدعاوى أمام القضاء. وثمة حاجة ملحة إلى إنشاء خط اتصال مباشر بين سلطات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي وممثلي المنظمات النسائية في جميع آليات النظام الشامل المعني بالحقيقة والتعايش، والجبر، وعدم التكرار لضمان

الأولوية التي تتسم بها هذه الحالات، وجلب الجناة إلى العدالة وتقديم الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية المنقذة للحياة.

أخيرا، من الأهمية بمكان أن تشمل الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام الأهداف والمؤشرات المحددة المصممة لقياس التقدم المحرز ونتائج السياسات العامة، والبرامج والإصلاحات بطريقة تتناسب مع احتياجات وقيم وحقوق الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي. ومن المهم أيضا أن تقوم الحكومة الكولومبية ولجنتها المعنية بالتنفيذ بقبول وإدماج المنظورات الإثنية والعرقية، بما في ذلك المؤشرات الجنسانية المحددة التي بلورتها الشعوب الأصلية ومنظمات الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وقدمتها لهما في وقت سابق من هذا الشهر. يجب أن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة بشأن هذه المؤشرات، ويجب إدراجها في الإطار القانوني لاتفاق السلام. ولسوف تساعد على نحو فعال في تغيير الظروف السائدة في زمن الحرب التي تعرقل الرفاه والتنمية الاجتماعية والأمن الجماعي لنساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي ومجتمعاتنا المحلية.

بالنسبة للنساء المنحدرات من أصل أفريقي في كولومبيا وقائدات نساء الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، فإن ضمان أمننا الجماعي يعني أيضا مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والتشاور، والاستقلال الذاتي، واحترام السلامة الثقافية والمشاركة المجدية، واحترام حقوقنا الوطنية، على النحو المنصوص عليه في المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، وتعزيزها وحمايتها بالكامل.

إن السلام في كولومبيا وغيرها من البلدان، ليس ببساطة مسألة تتعلق بإنهاء الحرب والقضاء على العنف فحسب، بل أيضا التصدي بشكل جماعي للأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك جذور الظلم الاجتماعي، والجنساني، والعرقي، وتعزيز رفاه جميع الشعوب من جميع الأعراق والأديان. من الأساسي أن ندعم جهود الناشطات المحليات لتجريد جميع مجتمعاتنا من السلاح ووقف تدفق الأسلحة الصغيرة، على النحو الوارد في معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك القانونية.

لذلك تقع المسؤولية على عاتق جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفوق ذلك كله، على الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها. إنّ خطة المرأة والسلام والأمن، إذا ما نُفِّذت وأُتيحت لها الموارد المالية، يمكن أن تكون الطريق المفضي إلى السلام في بلدي وفي جميع أنحاء العالم، وإلى جانب المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحماية حقوق المرأة يمكن أن تضطلع بدور مركزي في منع نشوب الصراعات وإحلال السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ملامبو – نغوكا على إحاطتها الإعلامية والتزامها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جين.

السيدة جين (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشيد بفرنسا على مبادرتها بعقد المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم. وإني ممتنة لكم خصوصا، سيدي الرئيس، لدعوتي إلى هنا كي أكرر للمرة الثانية، الأهمية البالغة لتنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فضلا عن القرارات المكملة له السنة تلو الأخرى.

ومنذ مضي سبعة عشر عاما، اتفقنا على تحويل الحقائق الواضحة إلى كلمات. ومنذ مضي سبعة عشر عاما، اتفقنا على الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في مجالات اتقاء الأزمات والوساطة وصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ولنبدأ بالاعتراف بأن المرأة لم تنتظر اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لترجمة هذه الحقائق إلى عمل. لقد شهدنا ذلك في ليبريا. فقد كانت السيدة إلين جونسون سيرليف إحدى أولئك النساء اللاتي تصدين لأمراء الحرب وقمن بالوساطة بين الأطراف

المتحاربة. وشهدنا ذلك في البوسنة. ففي إطار المجتمعات المحلية، تكون المرأة دائما أول من يسعى إلى المصالحة والعودة. وشهدنا ذلك في راوندا. فالنساء اللاتي تعرضن للأذى الجسدي قمن بدور قيادي في جهود المصالحة وإعادة الإعمار على الصعيدين المحلي والوطني. وفي مالي، كما هو الحال في كل مكان آخر، عندما تصل المرأة إلى طاولة التفاوض، يكون تأثيرها حقيقي، وتحقق نتائج جديرة بالملاحظة.

وإنني أفكر أيضا في اتفاق أوغادوغو المبدئي المبرم في نيسان/أبريل ٢٠١٢، الذي كتبته أربع نساء لم يُدعين للكلام في البداية. ومع ذلك، فإزاء إصرارهن وقيمة محتوى مقترحاتهن، انتهى الأمر بالسماح لهن بالجلوس إلى طاولة المفاوضات – نعم، سُمح لهن بالجلوس إلى طاولة المفاوضات دون أن يُدعين رسميا.

وليست هذه سوى أمثلة قليلة من بين كثير مما ينبئ بالقدرة الحقيقية للمرأة وجميع الإجراءات القوية التي تتخذها كل يوم وتسهم في تحقيق السلام والأمن ويتم تجاهلها بصورة خاطئة. وهذا دون إحصاء إنجازات النساء المشاركات في عمليات حفظ السلام. وأتذكر الاستماع بأكبر قدر من الإعجاب لأفواج النساء اللواتي تلقين تدريبا في غانا ومالي في مركز بيرسون لحفظ السلام، الذي أشعر بالأسف المرير لإغلاقه في عام ٢٠١٣.

كم يجب أن يكون عدد القرارات والدراسات واجتماعات الأفرقة المستقلة الرفيعة المستوى وأفرقة الخبراء قبل أن نتخلص من ذلك الرقم الأزلي وغير المقبول وهو مشاركة ٩ في المائة من النساء في نحو ٣٠ من المفاوضات الرئيسية على مدى الـ ٢٥ عاما الماضية؟ وإنني لأتساءل: ما الذي نخشاه؟ أن نصبح أكثر فعالية؟ لقد تبين أن مشاركة المرأة تزيد بنسبة ٢٠ في المائة احتمال التوصل إلى اتفاق للسلام يستمر سنتين على الأقل، وبمشاركة ما نسبته ٣٥ في المائة تزيد فرص التوصل إلى اتفاق سلام يدوم ١٥ عاما.

إننا – نحن المنظمات الدولية والدول والحكومات، بالاشتراك مع المجتمع المدني – يجب أن نلزم أنفسنا بعزم على تحديد وتعبئة النساء بشكل أكثر منهجية وبطريقة أكثر تنسيقا من أجل الجلوس إلى جميع الطاولات المفاوضات وتولي زمام القيادة أو المشاركة في الحوارات والعمليات الوطنية. وهذا هو أيضا أحد التوصيات الرئيسية لحلقة أبيدجان الدراسية بشأن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، والتي نظمناها قبل عام تقريبا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والشبكة الناطقة بالفرنسية من أجل المساواة بين الجنسين. إن بلداننا، وشبكاتنا مليئة بالنساء الرائعات. فلنقم بحشدهن.

فما الذي ننتظره كي نضع حدا لهذا الرقم الباعث على السخرية وغير المقبول وهو نسبة تمثيل تبلغ ٣ في المائة للنساء المشاركات كأفراد عسكريين في بعثات الأمم المتحدة؟ ما الذي نخشاه؟ أن نصبح أكثر انتاجية؟ لقد تبين أن وجود المرأة في تلك القطاعات يسهم في تحسين قوات الأمن وزيادة مصداقية البعثات، ولا سيما من حيث التعامل مع السكان. إن المرأة تُلهم الثقة.

وتتمسك المنظمة الدولية للفرانكوفونية بقوة بالتزامها الذي تعهدت به في مؤتمر قمة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في داكار عام ٢٠١٤، بالاستثمار في تشغيل النساء والشباب، فهم القوى الموجهة للسلام وهم وكلاء التنمية. إن منظمتنا، التي شاركت لأكثر من ١٥ عاما في تعزيز مساهمة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في عمليات الأمم المتحدة، تقوم أيضا بحشد الجهود على أرض الواقع من أجل تشجيع مشاركة الموظفات في البعثات، وتدريب قوات الأمن في مجال حقوق المرأة.

وسوف أصر في غضون أيام قليلة على جميع هذه النقاط في اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام، في فانكوفر، كندا. وستقوم المنظمة الدولية للفرانكفونية مرة أخرى بتوعية أعضائها بتلك المشكلة في الاجتماع الذي سننظمه في إطار

مرصد بطرس غالي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر في باريس، في شراكة مع الأمم المتحدة. ولا أريد أن نرانا وقد نسينا بُعد سيادة القانون، لأن عنف الدولة المفرط بصورة معتادة ضد المواطنين، ومناخ الإفلات من العقاب واستمرار وجود مجالات لانعدام القانون تؤثر أيضا في المرأة والسلام والأمن.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى القيام بمزيد من العمل. ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، حيث يعتمد السلام والاستقرار والأمن أيضا على التنمية الاقتصادية المشتركة والشاملة. تلك هي الرسالة التي ستأتي في أول خمسة أيام إلى بوخارست، حيث سيعقد المنتدى العالمي للمرأة الناطقة بالفرنسية في إطار موضوع، ”الابتكار، والإبداع، ومباشرة الأعمال الحرة، والنمو والتنمية: المرأة تضع بصمتها!“

ويجب علينا أيضا أن نفعل المزيد من أجل تمويل قضية المرأة والسلام والأمن. فما جدوى المرافعة بشأن قضيتنا إذا كانت المبالغ الممنوحة للدول الهشة لمعالجة قضايا المساواة بين المرأة والرجل لا تزال تمثل ٦ في المائة فقط من مجموع برنامج المعونة و ٢ في المائة فقط من المعونة المخصصة للسلم والأمن الدوليين، ناهيك عن معدل تمويل المنظمات النسائية المحلية، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، الذي يمكن وصفه بأنه ضئيل؟

ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل ضمان الاعتراف الكامل بجميع أشكال التمييز والجرائم المرتكبة ضد المرأة، التي تشكل جرائم ضد الإنسانية. ويجب علينا أن نفعل المزيد لإنهاء الإفلات من العقاب. فكيف يمكن للمرء أن يتصور بصدق التسليم بدور المرأة بوصفها قوة موجهة للسلام بينما يترك دون عقاب من يسحقون أجسادهن ويجردونهن من إنسانيتهن؟ وفي كل عام بعد عام، وقرار بعد قرار، نوافق على أن نصوغ في كلمات الأهوال التي يسببها الرجال للنساء، وحتى بقسوة أشد ومنهجية أكبر في أوقات القتال والنزاعات والحروب. إن النساء هن في المقام الأول من يستهدفهن الرجال عندما يقررون إبادة شعب أو أمة. لقد غدا اختطاف النساء والفتيات والبنات الصغيرات واغتصابهن أسلحة دمار شامل وأصبحت بطونهن ساحات للقتال.

ولا يمكنني أن أنسى دموع الصبية ذات السبع سنوات وأمها وجميع النساء اللاتي تعرضن للتعذيب على يد الميليشيات في منطقة غوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي زرتها في عام ٢٠١٠. وماذا يجري في هذه الأيام؟ إننا نشهد مجازر ترتكب في مقاطعة كاساي ونسمع إفادات عن نساء تعرضن للتشويه، وبعضهن كن حوامل ونزعت أحشاؤهن. إن هذا لا يطاق.

وأفكر في ما حدث للنساء في البلدان المجاورة مثل رواندا وبوروندي. وأفكر في الآلاف من النساء اللاجئات في النيجر، على الحدود مع نيجيريا، اللائي وقعت نسبة ٧٠ في المائة منهن فريسة لجماعة بوكو حرام وتعرضن لأشد الهجمات المروعة. ولكيلا نعتقد أنها مجرد مسألة تتعلق بأفريقيا، أود أن أقول إنها ليست كذلك. إن الهمجية واللاإنسانية لا تعرفان الحدود، وحينما ترد تقارير عن الاعتداء الجنسي الذي يرتكبه أفراد الأمم المتحدة، تكون الحقائق دامغة بالقدر نفسه. ويحمد الرجال الموجودون في هذه القاعة اليوم على كونهم لا يغضون الطرف وعلى دعمهم القوي لنا.

وتتيح لنا جلسة اليوم فرصة لتأكيد رغبة حقيقية في العمل معا، على مواصلة العمل والقيام بالمزيد منه. فلنتصدى للتحدي المتمثل في التشاور وتآزر الجهود المتزايد على الدوام. وهذا ما قررنا نحن النساء الأربع اللائي يقدن، على التوالي، المنظمة الدولية للفرنكوفونية والأمانة العامة الإيبيرية – الأمريكية والكومنولث وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تضم ١٦٧ من الدول والحكومات، أو نسبة ٦١ في المائة من سكان العالم. وهذا التحالف الاستراتيجي موجود أيضا في خدمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأنه لا شيء سيكون ممكنا على الإطلاق بدون المرأة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة جان على إحاطتها الإعلامية وعلى التزامها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لنائبة رئيس الوزراء للتكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي في أوكرانيا.

السيدة كليمبوش – تسنتسادزه (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر وفد فرنسا على تنظيم هذه المناقشة التقليدية لمجلس الأمن بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام، أنطونيو غوتيريش على التزامه الواضح بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وللمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، على إحاطتها الإعلامية وعلى جهودها الحثيثة لضمان إبقاء هذ الخطة محط تركيز العالم بأسره.

وفي وقت سابق هذا العام، قام كلا الأمين العام والمديرة التنفيذية بزيارات إلى بلدي. ويقدر وفد بلدي تقديرا كبيرا التزامهما الدؤوب بحقوق المرأة وتمكينها، ونشيد باستمرار جهودهما ودعمهما لأوكرانيا في سعيها لتحقيق السلام والأمن. ويسرني أن أبلغ بأنه تم إطلاق مبادرتين هامتين في أوكرانيا خلال هذه الزيارات هما: ”اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الممارسة الفعلية“ و ”المساواة بين الجنسين في صميم الإصلاحات“. وأمكن إطلاق هاتين المبادرتين بفضل المساهمات المالية المقدمة من حكومتي كندا والسويد، وهو أمر نقدره كثيرا.

إن الحروب والنزاعات تعصف بالمجتمعات المحلية في جميع أرجاء العالم اليوم. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا أيضا استهدافا واسع النطاق للنساء والفتيات في مناطق النزاع. ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ظلت للأسف ذات صلة وبالغة الأهمية في وجه تزايد العنف والتطرف والنزاعات المميتة. واتخذت سبعة قرارات لمجلس الأمن، أقرت وأوضحت أن النزاع يؤثر على النساء والرجال بشكل مختلف وأن النساء يضطلعن بأدوار بالغة الأهمية في عمليات السلام والأمن وفي المؤسسات.

وتؤمن أوكرانيا إيمانا قويا بأنه ينبغي لمجلس الأمن مواصلة تعزيز أهمية تنفيذ القرارات القائمة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والتغلب على الفجوات التي حددت في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكذلك في موجز السياسات المعنون ”رسم خريطة المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن: ٢٠١٦“. ومن المؤكد أن المجلس في عام ٢٠١٧ قام بإدراج أحكام قضية المرأة والسلام والأمن في جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا على دعمنا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي عزز تعميم المنظور الجنساني في أعمال مجلس الأمن.

وعلى سلطات إنفاذ القانون، وقوات الأمن، وبعثات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين أن تقوم بعمل أفضل في البحث عن احتياجات المرأة والاستماع لها ومنح الأولوية لمشاركتها وحمايتها. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما وافيا لتوفير وتقديم الحماية اللازمة للمرأة في المناطق المتأثرة بالنزاع، بالتوازي مع ضمان المشاركة المجدية للمرأة، بغية كفالة التكامل بين الركيزتين. ولذلك فإن نشر كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية وكبار مستشاري شؤون حماية المرأة أمر بالغ الأهمية لضمان أن تحظى للبعثات بما يكفي من الخبرات الجنسانية والسلطة والقدرات لتحقيق تلك الأهداف.

وبينت مجموعة متزايدة من الأدلة أنه ربما تكون الأداة الأهم لبناء السلام ولكنها لا تستخدم بالقدر الكافي في معظم الأحيان هي إدماج النساء على نحو مجد. وذلك أحد المعالم البارزة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة العالمية. وتؤدي مشاركة

النساء على طاولة السلام إلى تحسين عملية المفاوضات، وتسهم في التوصل إلى اتفاق سلام أكثر شمولا وتعزز آفاق السلام المستدام. وهي تتيح فرصة سانحة لوضع جدول أعمال للسلام المستدام يشمل تلبية احتياجات نصف السكان المستبعد في أغلب الأحيان.

ومع أن نماذج مشاركة المرأة في بناء السلام القائم على أساس المجتمع المحلي كثيرة، فإن مشاركتهن في عمليات السلام لا تزال محدودة. وهذه مشكلة ليس لخطة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ودعاتها فحسب، بل أيضا لصناع السلام وجميع من يسعون إلى إحلال السلام. ولذلك السبب يكتسي موضوع مناقشة اليوم الذي قدمه وفد فرنسا أهمية كبيرة.

وتسلم أوكرانيا بأهمية مشاركة لمرأة المتكافئة والكاملة في جميع الأنشطة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام وحفظ السلام. إنني فخور بأن أقول إنه في العامين الماضيين، اللذين أصبحت أوكرانيا خلالهما عضوا في مجلس الأمن، ظل القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) يشكل أولويتنا اليومية الكبرى والطويلة الأمد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للاطلاع على بعض التحسينات التي أجراها بلدي في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما فيما يتعلق بركائزه المعنية بالمشاركة والحماية، فضلا عن إبراز التحديات التي، للأسف، لا يزال يتعين التصدي لها.

وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت حكومة أوكرانيا خطة عملها الوطنية من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ومن خلال تنفيذ الخطة دأبنا على العمل على تحقيق قدر أكبر من مشاركة المرأة في صنع القرار في مجالات الأمن الوطني والدفاع وصنع السلام، وعلى ضمان حماية النساء والفتيات ومنع العنف الجنساني والتصدي له. كما أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سمة ثابتة لبرامجنا الوطنية السنوية للتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). إن خبرات بلدان الناتو وأفضل ممارساتها تفحص وتدرج بغية تشجيع تعزيز الثقافة الجنسانية في قطاع الأمن الوطني في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، اتخذت حكومة بلدنا هذا العام القرار بتحقيق المساواة بين الجنسين في أعلى مستويات مجلس الوزراء في البلد. وفي الواقع، منحت المساواة بين الجنسيين الأولوية العليا بإنشاء منصب المفوض الحكومي المعني بالمساواة بين الجنسين.

ووضعت الحكومة أيضا برنامج هدف الدولة بشأن الإنعاش وبناء السلام في المناطق الشرقية لأوكرانيا، الذي يدمج المنظور الجنساني في جميع ركائزه. وتدمج حكومة بلدنا النساء والسلام والأمن في الإصلاح المستمر للأمن والدفاع. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أنجزنا من فورنا تقييما شاملا للأثر الجنساني لقطاع الأمن وسنعتمد قريبا استراتيجية متعددة السنوات للمساواة بين الجنسين من أجل الأمن والدفاع. وتهدف هذه الجهود إلى الإدماج الشامل لمنظورات المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في جميع مجالات إصلاح الأمن والدفاع.

وخلال العامين الماضيين، أحرزت أوكرانيا تقدما في تحسين سياساتها لتعيين الموظفين، مما أدى إلى زيادة مطردة في عدد النساء العاملات في قطاع الأمن والدفاع.

صحيح أن الأرقام ليست مثالية بعدُ، بيد أن النساء يشكلن بالفعل نسبة ١٠,٦ في المائة من القوات المسلحة الأوكرانية، ونسبة ٦,٢ في المائة من الحرس الوطني، ونسبة ١٧,٣ في المائة من الشرطة الوطنية، ونسبة ٢٤ في المائة من الدائرة الحكومية لحرس الحدود. وتحتل، في الوقت الراهن، أكثر من ١٠ ٠٠٠ امرأة مواقع قتالية رسمية في أوكرانيا. والأرقام آخذة في التزايد نتيجة للإجراءات الحكومية الرامية إلى إلغاء الأحكام القانونية التمييزية التي كانت تحول دون مشاركة الإناث في الخدمة العسكرية.

وتضطلع النساء الأوكرانيات، رغم قلّتهن، بدور بارز في عملية بناء السلام. فقد عيّن رئيس أوكرانيا امرأة في منصب تتولى فيه مسؤولية السهر على عملية التسوية السلمية للحالة

في منطقة دونباس. وثمة أيضا امرأتان في صفوف الأفرقة العاملة في مينسك المعنية بمعالجة القضايا الإنسانية والسياسية. ويتطلب بناء السلام في بلدي مشاركة المرأة وتأثيرها، بما في ذلك في عمليات مينسك، كما يتطلب اتخاذَ إجراءات ترمي إلى وقف الاعتداءات على المرأة والتأكد من أن كلّ من يقترف ذلك لن يفلت من العقاب. وسوف نواصل العمل من أجل وضع مجموعة كاملة من التدابير القضائية وغير القضائية والقيام بإصلاح مؤسسي، على نحو يتماشى مع المعايير الدولية.

ومادام العدوان الأجنبي مستمرا، سيظلّ السلام والأمن للأسف مفهومين بعيديْ المنال، تحقيقهما يكاد أن يكون مستحيلاً بالنسبة لأغلبية النساء على أراضي أوكرانيا. وستواصل النساء العيش دون حماية كافية، أسيرات للخوف، مُجردات تقريباً من سبل اللجوء إلى العدالة، ولا يزلن يشكلن الفئة المحرومة اقتصاديا ولا ينعمن إلا بقدر محدود من الحرية. إن الحالة القائمة في أوكرانيا والمعاناة التي سببها العدوان الروسي تبين أهمية تحقيق توازن بين الركيزتين الرئيسيتين لخطة المرأة والسلام والأمن،وهما الحماية والمشاركة. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يولي الأولوية لهاتين الركيزتين.

فقد أدى العدوان الروسي على أوكرانيا واحتلال جزء من الأراضي الأوكرانية على نحو مؤقت، إلى انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ووفقا لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، فقد سُجّلت منذ بداية العدوان خسائر بشرية بلغت ٢٥٢ ٣٢ حالة ذات صلة بالنزاع، بمن فيها ٥٠٥ ٢ من القتلى من المدنيين. ويُعدّ تشريد الأفراد والأسر من بين النتائج المباشرة للعدوان الروسي على أوكرانيا، إذ تمّ إحصاء ١,٧ مليون مشرّد داخليا في جميع أنحاء البلد، يمثل المسنّون نسبة ٧٨ في المائة منهم، والنساء ٥٨ في المائة، والأطفال ٨ في المائة.

ومما يؤسف له أن الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق العدوان الروسي على أوكرانيا، لا سيما تلك المتعلقة بالعنف الجنسي، يظل سائدا. وهذا يعزى جزئيا إلى أن النزاع مستمر وأن جزءا من الأراضي الأوكرانية لا يزال تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير القانونية التي يقوم الاتحاد الروسي بدعمها وإدارتها. وفيما لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به، تمكنت أوكرانيا من إحراز تقدم كبير صوب تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أختم بياني باقتباس من الفيلسوف الفرنسي الفائز بجائزة نوبل ألبير كامو القائل: ”السلام هو المعركة الوحيدة التي يجدر شنّها“. وإنني على ثقة بأن مهمتنا الأساسية هي حماية عالمنا الهش برمته وتأمينه. أشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم المقتدرة لمناقشة اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): لقد قَدِمت هنا مباشرة من زيارة إلى هرات وكابل، في أفغانستان. واجتمعت بنساء وفتيات في خضم النزاع، يصارعن من أجل تلبية أبسط الاحتياجات وتأمين سلامة أسرهنّ. وإن خطر تعرّضهن للعنف الجنسي قائم باستمرار. وبينما كنت أتحدث إلى هؤلاء النساء، تساءلت عمّا تُقدّمه لهنّ خطّة المرأة والسلام والأمن.

ينبغي أن تكفل للنساء اللاتي التقيتهن، على سبيل المثال للنساء العاملات في القطاع الأمني، مزيداً من الإناث كزميلات عمل حتّى يتسنى لهنّ العمل في منأى عن خطر التعرض للتحرش. وينبغي أن تضمن قدرة النساء الوسيطات اللاتي وفرت لهن السويد التدريب اللازم، على الاضطلاع بدور حقيقي والعمل بعيداً عن شبح التهديد بالقتل. وكان ينبغي لها أيضا أن تضمن أنّ الفتاة التي التقيتها والتي تبلغ من العمر ١٨

عاماً، وزُوجت في عمر الـ ١٣ ولها خمسة أطفال، كان لها ربما أن تنعم بعشر سنوات أخرى تتيح لها تنمية شخصيتها، والانتفاع بالتعليم وتحقيق أحلامها في الحياة.

إن اضطهاد المرأة مرض على الصعيد العالمي. فنحن نرى كيف أن النساء في جميع أنحاء العالم ممثَّلات تمثيلا ناقصا بصورة منهجية على صعيد اتخاذ القرارات، ويحظَيْن بأقل قدر من الموارد ويفتقرن إلى الحقوق الأساسية في عدد من المجالات. وإن اللجوء إلى العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب هو أحد المظاهر البشعة لاضطهاد المرأة. وقد شهدتُ ذلك عن كثب، حينما عُيّنتُ في منصب أول ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع قبل بضع سنوات، وقد يتذكر ذلك بعض أعضاء المجلس. وكثيرا ما أقول إنه كان دورا خلّف وراءه قلباً مُثقلاً، ولكنه خلف أيضا فيضاً من الأمل للمستقبل، بفضل جميع النساء اللاتي التقيتهنّ واللاتي يرفضن أن ينظر إليهن بوصفهن ضحايا فحسب، بل كذلك جهات فاعلة ومواطنات وبشراً، ينعمن بكامل الحقوق.

وما خلُصت إليه هو أننا نرتكب ثلاثة أخطاء عندما نتناول هذه المسألة. فإننا نميل إلى اعتبارها أمرا واقعاً لا محالة، ويتعذّر وصفه، وإلى اعتبارها جريمة مُخفّفة. وقد شغلتُ ذلك المنصب مجددا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، حين احتفل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بذكراه السنوية العاشرة. واليوم، مضى ١٧ عاماً على هذا القرار فضلاً عن سبعة قرارات أخرى في هذا الشأن، ولا زلنا مع الأسف بعيدين كل البعد عن القضاء على هذه الممارسة الفظيعة. وهو أمر يحزنني، ولكنه يقوي عزيمتي أيضاً.

وسعياً إلى تحقيق نتائج حقيقية لخطة المرأة والسلام والأمن، لا بد لنا أن نعمل بصورة منهجية، على نحو ما سبق الإدلاء به. وفي هذا الصدد، أودّ أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. وعلينا إدراج المنظور الجنساني في جميع جوانب بناء السلام. ولذلك، اسمحوا لي أن أشير إلى ثلاثة جوانب هامة.

النقطة الأولى، وهي التي بوسع الجميع في هذه القاعة الإسهام فيها، تتعلق بالبيانات والتحليلات، لأن بإمكاننا فعل المزيد لتغيير الحالة في الميدان، إذا كانت بحوزتنا بيانات مصنفة بشأن النساء والرجال وقمنا باستخدامها. فعلى سبيل المثال، قد تتعلق تلك البيانات بإحصاءات بشأن التعليم، أو المشردين داخليا أو عدد النساء والرجال العاملين في صفوف قوات الشرطة. وبعد أن تصلنا البيانات، سنكون بحاجة إلى توخي الدقة في دراستها قبل استخلاص أي استنتاجات. وينبغي أن يراعي إعداد التقارير منظورا جنسانيا متكاملا يعزز توصيات الأمين العام واستنتاجاته. وتقدّم منظمات المجتمع المدني النسائية، التي غالبا ما تتصدر جبهة هذا الكفاح، مساهمات قيمة. والسويد على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز جمع البيانات وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

والنقطة الثانية التي سأتطرق إليها فتتعلق بالخبرة. إذ سلط العديد من التقارير الضوء على مدى إسهام خبراء الشؤون الجنسانية في نجاح بعثات الأمم المتحدة بشكل عام. ويساورني القلق إزاء تخفيضات الميزانية وتعميم الولايات الذي قد يسفر عن تقليص الخبرات الضرورية في المجال الجنساني في بعثات الأمم المتحدة. وهذا يعني أننا نجازف بإغفال نصف عدد السكان في إطار أعمالنا البالغة الأهمية المتعلقة بحماية المدنيين أو تعزيز سيادة القانون. ويجب علينا جميعا تحسين أدائنا من أجل تدريب النساء وتوظيفهن في بعثات الأمم المتحدة للسلام.

ثالثا، تتلقى المنظمات والشبكات النسائية قدراً ضئيلاً وغير متناسب من التمويل الإنمائي مقارنة بغيرها. وقد سبق التطرق إلى ذلك بفضل السيدة ملامبو – نغوكا. وهذا يجب أن يتغير. ثمة شبكات من النساء الناشطات، سواء في أوساط القطاع العام أو الخاص أو المنظمات غير الحكومية، يمثلن جهات فاعلة

من أجل تحقيق السلام والأمن. وينبغي لنا أن ندعم المنظمات والشبكات النسائية وأن نمكنها من المشاركة الكاملة على الصعد المحلية والوطنية والدولية.

فعندما انضمت السويد إلى مجلس الأمن، حددنا أولويتين شاملتين هما: منع نشوب النزاعات، والمرأة والسلام والأمن.

وفي كل أعمالنا في هذا المجلس، سعينا لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأنا واثق من أن المجلس قد استمع إلى سفيرنا الممتاز، أولوف سكوغ، يتساءل المرة تلو الأخرى أين دور المرأة أو ما إذا كان بوسعنا أن نشدد أكثر من ذلك على مشاركة المرأة في الولايات، وما إلى ذلك. ونحن نفعل ذلك، على سبيل المثال، من خلال ضمان إدماج الإبلاغ عن الشأن الجنساني في ولايات البعثات وإضافة معايير لإدراج العنف الجنسي والجنساني في نظم الجزاءات. وسنواصل هذا العمل بالتزام، لا في يوم مثل يومنا هذا فحسب، ولكن في كل يوم.

ومما يبعث على الأمل أن القيادة الجديدة للأمم المتحدة تضع المنظور الجنساني في صميم دبلوماسيتها لإحلال السلام. ويبعث على التفاؤل كذلك قراءة تقرير الأمين العام (S/2017/861)، الذي يشير إلى أن المشاركة الفعالة للمرأة ذات أثر ملموس على الاستدامة والفعالية في عمليات السلام والتنمية الاقتصادية والازدهار الاجتماعي. هناك زخم لمشاركة المرأة في عمليات السلام. وينبغي لنا أن نغتنم هذا الزخم وأن نضع تمتع المرأة الكامل بحقوقها في صميم السلم والأمن الدوليين. وهذه ليست قضية نسائية. إنها مسألة تتعلق بالسلم والأمن وأساسية للاستجابة بنجاح للعديد من الأزمات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وكل الأطر والأدوات اللازمة لذلك موجودة. وعلينا أن نستخدمها لتحقيق ذلك.

ونعرف ما هو مطلوب: فضاء سياسي، ومشاركة نشطة من منظمات المجتمع المدني، وبناء القدرات بشكل مستمر. ولدينا بعض الأمثلة. في أفغانستان، مثلاً، يضم مجلس السلام الأعلى المعاد تشكيله ١٣ من النساء و ٣٩ من الرجال، والسويد تدعم القيادات النسائية المحلية في بناء قدرتها للمشاركة في عمليات الوساطة والحوار. وفي الصومال، أتاحت الإرادة السياسية التي أبداها منتدى القيادات الوطنية ضمان حصة للنساء في البرلمان، على الرغم من المقاومة لمشاركتهن. وفي كولومبيا، كما سمعنا، مهدت المنظمات النسائية الطريق لإدراج المرأة في عملية السلام.

والتغيير الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال قيادة سياسية قوية وشجاعة. وقد أرست نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، مثالاً يقتدى به من خلال البعثة الرفيعة المستوى المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ركزت على المرأة والسلام والأمن والتنمية. وينبغي لنا أن نبني على هذا المثال الطيب وأن نستخدم هذه المنهجية في الزيارات القطرية المقبلة. والمساواة بين الجنسين تجعل المجتمعات أكثر سلماً. أو، كما أحب أنا أن أقول، مزيد من النساء يعني المزيد من السلام. وعلينا، نحن مجلس الأمن، أن نبدي القيادة، ليس اليوم فحسب، بل في كل الملفات المخصصة لبلد محدد وفي كل جوانب عملنا.

فلنتذكر كلمات داغ همرشولد: ”لا سلام إن لم يكن السلام للجميع، ولا راحة حتى ننجز كل ما علينا من عمل“

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية والوزراء الزائرين على ملاحظاتهم. وأنا ممتن بشكل خاص أن أتيحت لنا الفرصة للاستماع إلى صوت من المجتمع المدني هنا في هذه القاعة اليوم، وهو أمر تزداد أهميته في وقت تكثر فيه الأصوات التي يجري تجاهلها أو تهديدها أو إسكاتها في شتى أنحاء العالم. هذا شيء رائع، من الرائع أيضاً كل هذا الاهتمام بالحضور لهذا النقاش اليوم، ولكن انطلاقاً من روح محاولة تحسين أسلوب عملنا هنا أكثر وأكثر. وأود أن أدلي ببضع النقاط بكل صراحة.

إننا نجتمع بهذه الصيغة مرة في العام، حيث نكرر ما نعرفه بالفعل – من أننا نحتاج إلى وجود المزيد من النساء على طاولة المفاوضات، وأن اتفاقات السلام تتوفر لها فرصة أكبر للنجاح بمشاركة المرأة، وأنه يجب ترجمة أقوالنا إلى أفعال. مع ذلك، نجتمع عاماً بعد عام، ودورة تلو الأخرى، وتقرير الأمين العام يليه تقرير آخر، وما زال التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج يشوبه قصور شديد. لقد اتخذنا قراراً تلو الآخر – ثمانية قرارات منها منذ صدور القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)– ولكن وعد النص التاريخي الأول ما زال لم يتحقق بعد.

وبالتالي، فإنني أطلب من كل من سيتكلمون لاحقاً اليوم أن يذكر كل منهم بشكل محدد ما فعلته بلدانهم منذ آخر مرة اجتمعنا فيها بهذه الصيغة بغية جعل خطة المرأة والسلام والأمن واقعاً– وبعد ذلك، نطلب إليهم أن يلتزموا بالمزيد من العمل، وهو الأمر الذي يبدو مثالياً. وفي هذا العام، عملت المملكة المتحدة من أجل زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات في بعض البلدان الأكثر هشاشة في العالم، في الصومال وسوريا واليمن وأفغانستان. وقد ساعدنا المرأة في البرلمان والمجتمع المدني والجيش وقطاع الأعمال من أجل إعلاء صوتها وزيادة تأثيرها ومشاركتها. وسنواصل القيام بذلك في العام القادم.

لكننا نعلم أيضاً أن خطة المرأة والسلام والأمن لا تقتصر على العمل في فرادى البلدان. والكثير من الأخطار التي تواجهها المرأة في حالات النزاع هي مخاطر مشتركة في كل النزاعات، مثل العنف الجنسي ووصم الناجين من هذه الجرائم المروعة. وبما أنها تحديات مشتركة، يجب علينا جميعاً أن نشارك في الاستجابة إن أردنا أن نحدث تغييراً على الصعيد الدولي. وهذا هو سبب حرص المملكة المتحدة على دعم منع العنف الجنسي في حالات النزاع؛ وإطلاقها المبادئ العالمية بشأن الوصمة في الجمعية العامة هذا العام؛ وتشغيلها ٢٣ مشروعاً في بلدان النزاع وما بعد النزاع لدعم الناجيات من العنف، ووضع حد للوصم وتحقيق العدالة؛ ومساهمتها بمليوني دولار لصالح صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. وأحث الآخرين على المساهمة أيضا.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، فإن قوات المملكة المتحدة المشاركة في بعثات خارجية واسعة النطاق، سواء لحساب الأمم المتحدة أو جهات أخرى، تتلقى حالياً التدريب قبل النشر بشأن منع العنف الجنسي، وكذلك بشأن خطة المرأة والسلام والأمن على نطاق أوسع. ومع شركائنا من بنغلاديش وكندا، سنطلق شبكة عالمية جديدة لأنصار المساواة بين الجنسين في سياق العمل العسكري، وذلك خلال مؤتمر وزراء الدفاع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠١٧ الذي سيعقد في فانكوفر في الشهر القادم. ونحن نؤيد بقوة التزام الأمين العام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين وما يبذله من جهود لزيادة عدد النساء في حفظ السلام. إلا أن خطة المرأة والسلام والأمن هو أكثر من مجرد أرقام. ونشعر بالقلق، صراحة، لكون الأمانة العامة لا تعطي الأوبوية لمستشاري الشؤون الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة، ونحث الأمم المتحدة على إعادة إدراج المساءلة من خلال اتفاقاتها مع قادة الأمم المتحدة.

وفي المملكة المتحدة هذا العام، أصبحت البارونة هيل أول امرأة تترأس المحكمة العليا على الإطلاق، وهذه أول مرة في تاريخنا تكون فيها امرأة رئيسة الدولة، ورئيسة الحكومة، ورئيسة أرفع محكمة في البلاد. وفي هذا العام أيضاً. قمنا بتعيين أول مبعوث خاص للمساواة بين الجنسين، وهو ما يضع هذه المسألة في صميم سياستنا الخارجية. ولكن بالرغم من هذه الخطوات التاريخية، ما زال أمامنا الكثير من العمل. وهذا هو السبب في إننا سنطلق في العام القادم خطة العمل الوطنية الرابعة للمملكة المتحدة، مستفيدين في ذلك من التقدم المحرز والدروس المستفادة ومناقشاتنا مع المجتمع المدني والبلدان محل التركيز.

والنقطة الأخيرة التي أتطرق إليها أن هناك الكثير من العمل الذي يمكننا جميعاً حول هذه الطاولة أن نؤديه – داخلياً

وفي البعثات وفي وزاراتنا، وخارجياً، في مجلس الأمن وفي سياق الأمم المتحدة. على الصعيد الداخلي، أوصي المجلس بالاتفاق الجنساني لبعثة المملكة المتحدة الذي أطلقته هذا العام. وأشجع الجميع على قراءته، والاقتباس من أفكاره الجيدة وتطبيقها في بعثاتهم. وخارج بعثاتنا، يجب أن نمارس يومياً ما نوعظ به في مجلس الأمن. فمن السهل الحديث عن المرأة والسلام والأمن حين يكون هذا هو الموضوع المدرج في جدول أعمالنا، كما هو الحال اليوم، ولكن التحدي هو أن نتكلم في هذا الموضوع عندما يكون جدول أعمالنا عن سوريا أو الصومال أو جنوب السودان. يمكننا جميعاً أن نفعل ما هو أفضل بشأن ذلك، وأنا أشجع الجميع على العمل معاً للقيام بذلك.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن.

كما نود أن نشكر رئيسة ديوان الأمين العام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا؛ والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، السيدة ميكاييل جان؛ وممثلة المجتمع المدني الكولومبية، السيدة شرو مينا – روخاس. ومن المشجع، بالنسبة لبوليفيا، أن نرى القاعة ممتلئة بممثلي المجتمع المدني.

كما نود أن نرحب بالوزراء الحاضرين معنا في هذه الجلسة، ولا سيما وزيرة خارجية السويد، وأن نخبرها بأن كلمات السفير أولوف سكوغ يتردد صداها خارج هذه القاعة. وقد استمعنا، خلال زيارة المجلس الأخيرة إلى منطقة الساحل، إلى كلمات ملهمة من القيادات النسائية، اللائي قمنا بتذكيرنا بأن القرارات الصادرة عن المجلس، والتي يجري التداول بشأن أحكامها داخل هذه القاعة، تشكل جزءا من برنامجهن وإحدى أدوات كفاحهن.

لقد مضى ١٨ عاما منذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يؤكد على الصلة المحورية بين احترام المساواة بين الجنسين وتحقيق السلام والأمن الدوليين. ومنذ ذلك الحين، اضطلعت الأمم المتحدة بجهود كبيرة وأحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ قرارات المجلس بهدف القيام على نحو فعال بإدراج المنظور الجنساني وكفالة مشاركة المرأة في عمليات السلام. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الجهود، لا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يطرح تحديات تتطلب توفر الإرادة السياسية والقيادة لدى الدول، بالإضافة إلى المشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية وتعاون المجتمع الدولي ككل.

ومن المهم، أولا، الحصول على معلومات عن حالة النساء والفتيات في جميع مناطق النزاع. وبينما توجد عموميات، فإن لكل بلد واقعه الخاص وتحدياته المختلفة التي يواجهها. ولهذا السبب، يجب أن تكون لدينا بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والمعايير الأخرى ذات الصلة بما يتيح لنا منهجة المعلومات وتحسين تقييماتنا لمكامن القوة ومواطن الضعف. ومن شأن ذلك أن يمكننا من اتباع نهج أفضل، بحيث تتمكن ولايات بعثات الأمم المتحدة من تلبية احتياجات النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة النرويج وكولومبيا وناميبيا لوضع مؤشر متعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وفي هذا السياق، فإن تقييم تنفيذ الخطة في كل بلد سيمكننا من تحديد المجالات التي نحتاج إلى تعزيز مشاركة المرأة فيها. ويجب أن نبني قدرات الرصد والتقييم من أجل ضمان تنفيذ الخطة، وذلك بمساعدة من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتخصصة، بناء على طلب الأطراف.

وعلى نحو ما ذكرناه قبل بضعة أشهر في هذه القاعة، يجب أن نكفل للمرأة دورا ذا مغزى في عمليات التفاوض والوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. إن إنشاء مجتمعات تعزز المساواة بين الجنسين لا ينهض بالتنمية

الاقتصادية فحسب، بل ويكفل أيضا أن تكون عمليات السلام شاملة للجميع ومستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن تشجيع التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة أمر أساسي، إضافة إلى ضمان إمكانية لجوئها إلى القضاء والحصول على التعليم. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن ننكر أن مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق المساءلة عن جرائم العنف الجنسي تسهم في عمليات التعافي اللازمة لتحقيق السلام المستدام.

وعلى غرار زميلنا، ممثل المملكة المتحدة، سأحاول تناول بضع مسائل محددة تتصل بتجربة بوليفيا. منذ إصدار الدستور السياسي الجديد للدولة في عام ٢٠٠٩، وضعت بوليفيا تشريعات ونفذتها من أجل بناء مجتمع منصف يتيح تكافؤ الفرص للمرأة، مع التركيز على تمكينها السياسي. وينص قانون النظام الانتخابي على المساواة والتناوب في قوائم المرشحات للمقاعد التمثيلية، الأمر الذي يجعل بوليفيا في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث تمثيل المرأة في البرلمان. وتشغل النساء أكثر من ٥٠ في المائة من المناصب التي يُختار شاغلوها بالانتخاب في بوليفيا، ليس في البرلمان فحسب ولكن في الهيئات المنتخبة الأخرى أيضا. وعلاوة على ذلك، وفي المجال الاقتصادي، فإن قانون الإصلاح الزراعي الذي يستهدف إعادة تنظيم المجتمع المحلي لا يكفل فحسب مشاركة المرأة في عمليات التعافي وتوزيع الأراضي؛ بل ويعطي الأولوية لحق المرأة في تملك الأراضي، وبالتالي النهوض بتمكينها الاقتصادي.

وترتبط هذه المواضيع ارتباطا وثيقا بعدم المساواة. وعندما تكلمنا عن المرأة، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، قبل عشر سنوات، كنا نتكلم عن الفقر. وهذه المسألة مرتبطة بعدم المساواة، ليس داخل البلدان فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم. وأعتقد أنه تجدر الإشارة إلى أن ثمانية رجال يملكون نفس حجم الثروات التي يمتلكها ٣,٦ بلايين شخص مجتمعين، وهذا بالطبع أحد أسباب النزاع. وفي بلدي، قبل ١٠ سنوات، كان ٣٨ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع. وبعد مرور عشر سنوات، انخفضت هذه النسبة إلى ١٦ في المائة. فما هو مفتاح هذا النجاح؟ إنه، دون شك، استرداد الموارد الاستراتيجية واضطلاع الدولة بدورها في إعادة توزيع الثروة.

ويجب أن تحافظ الأمم المتحدة على علاقة وثيقة مع المنظمات الإقليمية من أجل تنفيذ هذه الخطة. فعلى سبيل المثال، كان للعمل مع الاتحاد الأفريقي أهمية بالغة في التمكين من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في القارة الأفريقية وتعزيز الآليات القائمة. وتضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن أهم أهدافهما.

وثمة مثال نود تسليط الضوء عليه، ألا وهو، القيادة السياسية التي أبدتها نيجيريا من خلال وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في كفاحها ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية. ونشدد على أن هذه المبادرة قد شجعت البلدان في المنطقة على وضع تدابير مماثلة.

وأخيرا، فإننا نثني على عمل الأمم المتحدة وقيادة الأمين العام. فالمنظمة لديها نظام ضخم موجه نحو تحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في المساواة بين الجنسين وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن الضروري أن تعمل جميع وكالاتها ومكاتبها المكرسة لهذه المسألة بطريقة منسقة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد السنغالي بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع المرأة والسلام والأمن، بعد ١٧ عاما من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي كان أول معلم رئيسي حقا لأخذ مسألة مشاركة المرأة في جهود السلام في الاعتبار. وهو موضوع رفعه مجلس الأمن إلى مصاف الأولويات العليا من أجل تحسين أداء مهمته الأساسية المتمثلة في منع نشوب النزاعات وحلها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتتجلى حدة المسألة ونطاقها المتعدد الأبعاد في البيانات التي استمعنا إليها للتو. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية: السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام؛ والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة ميكاييل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ والسيدة شرو مينا – روخاس، ممثلة المجتمع المدني.

إن هذه فرصة جيدة كي يؤكد وفد بلدي مجددا أن السنغال – شأنها شأن البلدان والمنظمات الأفريقية الأخرى – لا تزال مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه لكي يصبح صون السلم والأمن الدوليين فعالا ودائما، لا يمكننا أن نتجاهل دور المرأة وإسهاماتها القيمة، حيث أن النساء هن الضحايا الرئيسيون لجميع أنواع العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وهذه الحقيقة الحسابية البسيطة تستلزم ضمان زيادة مشاركة وتمكين أغلبية سكان العالم، وهم تحديدا من النساء، من أجل تحقيق الاستقرار في العالم والازدهار الدائم.

وقد شهدنا خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ولدى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اتفاقا بالإجماع على أن البلدان والمجتمعات البشرية تكون أكثر سلما وازدهارا عندما تتمتع النساء بنفس الحقوق والفرص المتاحة للرجال.

واستمرار انعدام الأمن وعدم المساواة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى البيئية يؤثر سلباً على المرأة، ويعيق بالتالي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والتجارب الخاصة التي تخوضها المرأة والحياة التي تعيشها في أوقات الصراع وفي أوقات السلام، والمهارات التي تتحلى بها، لا تراعَى حتى الآن في منع نشوب الصراعات وحلها، والمصالحة، وإعادة الاعمار، وبناء السلام.

ويحدوني الأمل أن تساهم المناقشة الجارية اليوم في المراحل الأخرى المعنية بالإدراج الفعلي لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في السياسات العامة، وفي أذهان جميع الأفراد من المشارب الاجتماعية والثقافية كافة. وفي ذلك الصدد، أرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/861) لعام ٢٠١٧، الذي تدعو توصياته إلى التزام أكبر، ولا سيما في المجالات الرئيسية الخمسة – المشاركة الفعالة للمرأة في جهود السلام، وحماية الحقوق الأساسية للمرأة أثناء الصراعات وبعدها، والتخطيط مع المساءلة عن النتائج، وتعزيز الهيكل الجنساني، وتمويل البرامج ذات الأولوية استناداً لخطة المرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك، لا يزال التوازن العام متفاوتاً، على الرغم من التقدم الكبير المحرز هنا وهناك، كما لا تزال هناك تحديات كبيرة في العديد من المجالات، بما في ذلك المشاركة في الوساطة وانتشار النساء من ذوات الخوذ الزرق.

ولحسن الطالع أن إنشاء هياكل من قبيل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وشبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وصندوق المرأة للسلام والشؤون الانسانية من أجل دعم الآليات الإقليمية والوطنية الفعالة، يضفي الأمل المتجدد على الفكرة القائلة إنه يمكن للمجتمع الدولي تحقيق المساواة بين الجنسين في جهوده الرامية إلى بناء السلام الدائم في العالم.

وأفريقيا هي القوة الدافعة وراء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لناميبيا. فالقارة فريسة للكثير من الصراعات، لكنها تشارك في تنفيذ هذه الخطة عن طريق العديد من الآليات التنفيذية والصكوك القانونية التي تفضي إلى السياسات العامة الممكن أن تؤدي إلى المساهمة الفعالة للمرأة في صون السلم والأمن. وهي تشمل البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا؛ والإعلان الرسمي لعام ٢٠٠٤ بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا؛ والعقد الأفريقي للمرأة الذي بدأته المديرية المعنية بالمرأة وشؤون الجنسين والتنمية التابعة للاتحاد الأفريقي؛ وقيام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

بتعيين مبعوثة خاصة معنية بالمرأة والسلام والأمن – مما أدى بجميع ذلك إلى إنشاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر الكلام عن الدعم الكامل من حكومة السنغال، ولأشيد بالنساء الجريئات اللاتي يساهمن من خلال أفعالهن إسهاماً كبيراً في وضع السياسات العامة، بما فيها تلك المتصلة بالسعي لتحقيق السلام.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن السنغال، إلى جانب سائر البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اعتمدت إعلان داكار بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد التزمت من ثم التزاماً قاطعاً بتعزيز دور المرأة، ولا سيما في مجالات الوساطة، وتوطيد ثقافة السلام، وتيسير نظم الإنذار المبكر. ونتيجة لذلك، جرى اتخاذ عدد من المبادرات، من قبيل إنشاء وحدة الشؤون الجنسانية داخل الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإنشاء مركز التنمية الجنسانية، واعتماد الخطة الجنسانية الاستراتيجية، ووضع سياسة جنسانية.

وعلى الصعيد الوطني، أدمجت السنغال جميع الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في مجموعتها القانونية وهياكلها المؤسسية الداخلية، فكفلت بذلك الظروف الملائمة من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات الدولية التي تعهدت بها في ما يتعلق بحقوق النساء والفتيات. ومن هذا المنطلق، فإن حكومة السنغال قد اعتمدت ونفذت استراتيجية جنسانية قطاعية، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في الأعمال التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن السنغالية. ونتيجة لذلك، تنتشر حاليا ١١٣ امرأة سنغالية في بعثات حفظ السلام. والتزام السنغال الحازم هو امتداد طبيعي لسياستها الجنسانية، الأمر الذي أدى بالفعل إلى اعتماد قانون بشأن التكافؤ الكامل بين الجنسين في جميع المناصب المنتخبة والمنتخبة جزئياً على كلا الصعيدين الوطني والمحلي.

ومثل الحكومة، ما فتئت منظمات المجتمع المدني السنغالية تنشط جداً في الدعوة إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن طريق بناء القدرات لدى النساء والفتيات في ميدان السلام والأمن.

وبالرغم من أن تلك الاستراتيجيات والسياسات العامة والتدابير الآيلة إلى تكامل المرأة وتمكينها قد تكللت بالنجاح، لا تزال هناك تحديات عديدة قائمة. لذلك، يجب علينا أن نعزز التعاون بين الدول إذا أردنا التنفيذ الفعال لخطط العمل الوطنية المستحدثة من أجل كفالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى خصوصيات منطقة الساحل والصحراء، التي نرى فيها اتجاهات مثيرة للجزع نتيجة التطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى جانب ما يصاحب ذلك من عمليات اتجار – ويكون أول ضحاياها النساء والأطفال.

ويجب علينا أن نشجع العمل التآزري في ما بين مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مختلف الكيانات على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، إن فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي أنشأه قرار المجلس ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، والفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا، سيستفيدان من تحسين التنسيق بغية تحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ومشاطرتها في مجال إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في سياسات منع نشوب الصراعات.

وأود أن أنهي كلامي بتأييد البيان الذي أدلى به الأمين العام أنطونيو غوتيريش بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام،

”وإن إنشاء عمليات تشمل الجميع هذه المرة، مع المشاركة الفعالة للمرأة، ينبغي أن يكون القاعدة وليس الاستثناء بعد الآن.“

والطريقة الأفضل لمساعدة النساء والفتيات حول العالم – هي باستعادة الكرامة التي جُرّدن منها.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضاً أن أتوجه بخالص الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من مساهمات هامة وشاملة وعميقة.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أصبحت خطة المرأة والسلام والأمن ركناً أساسياً وأداة ضرورية لمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والعمل الإنساني. والبيانات التي تم الادلاء بها اليوم تشهد على أن الاعلان المتعلق بالمرأة والسلام والأمن – أي الإعلان عن مشاركة المرأة في المناصب القيادية في عمليات السلام والأمن – ثبت أيضاً أنه مدخل مهم لتعزيز الحوار مع البلدان التي تعيش حالات الصراع وما بعد الصراع.

إن الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نوّهت بأن المشاركة المجدية للمرأة أمر حاسم بالنسبة إلى الفعالية التشغيلية لعمليات السلام والأمن ونجاحها واستدامتها. والدليل على ذلك يتزايد رسوخاً ولا يمكن إنكاره، على النحو الذي أبداه الأمين العام في تقريره الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2017/861). ومع ذلك، فإن منظور المرأة وصوتها، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية، كثيراً ما لا يؤخذ بهما، لأنه نادراً ما تتضمنهما مفاوضات السلام.

يؤثر استبعاد النساء من هذه العمليات على نحو مباشر وبشكل سلبي على استدامة اتفاقات السلام، وكذلك على نوعية الديمقراطية، والتنمية الشاملة للمجتمعات، واحترام حقوق الإنسان.

ولا تزال النساء، في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم، عرضة للاستغلال الجنسي، والاتجار بهن ولتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج القسري. ونرحب ترحيبا حارا باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين التي أطلقها الأمين العام في الآونة الأخيرة، لأننا نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تكون مثالا يحتذى وأن تكون منظمة تضع المعايير. ومما يؤسف له، أنه وفقا لبعض الدراسات، سيستغرق الأمر بالمعدل الحالي، نحو ١٧٠ سنة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. وهذا هو السبب في أننا نرحب بدعوتكم، سيدي الرئيس، للدول الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة هذا العام لتقديم إجراءات محددة وتبادل أفضل الممارسات الرامية إلى سد الثغرات في التنفيذ والتعجيل بوتيرة التقدم. ونشجع على اتخاذ هذا كممارسة معهودة في المناقشات المفتوحة في المستقبل.

ونحن نرى أن التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز المشاركة الفعلية للنساء في حياة مجتمعاتهن، ولا سيما طوال دورة عملية السلام. ودعوني أقدم بعض الأمثلة المحددة.

أولا، تمشيا مع التزام الأمين العام بالدور القيادي للمرأة والمساواة بين الجنسين كعنصر حيوي في خطته لمنع نشوب الصراعات، فإني فخورة جدا بأن أعلن انطلاق شبكة وسيطات منطقة البحر الأبيض المتوسط في روما أمس. والهدف من الشبكة ذو شقين: منع نشوب النزاعات والوساطة، من جهة، وبناء القدرات من جهة أخرى.

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط تتضافر قضايا الهجرة مع الاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتزايد التطرف العنيف، واللاجئين، وحالات الطوارئ الإنسانية. وفي هذا السياق، يمكن للمرأة أن تساعد البلدان على منع النزاعات وتعزيز عمليات المصالحة الوطنية عن طريق كفالة وجود منظور جنساني وشامل لقضايا الأمن والعدالة والحوكمة، التي غالبا ما تكون الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة. وهذه الشبكة هي أيضا وسيلة ملموسة للمرأة لحيازة القدرات والخبرات ومواصلة

تنميتهما من أجل الإسهام بنجاح في جهود الوساطة كوسيطات رسميات للأمم المتحدة أو كخبيرات في مجال الوساطة.

ويرجع الفضل في إطلاق هذه الشبكة إلى حقيقة أنه للمرة الأولى، تُمنح خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن مساهمة مالية من قبل البرلمان الإيطالي. ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تمول على النحو الواجب خطط عملها الوطنية، حيث يتطلب تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن التغيير، ولا يمكن حدوث أي تغيير حقيقي بدون الموارد المالية اللازمة.

ثانيا، تعتقد إيطاليا أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة هي حقوق أصيلة بالنسبة للتنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات. ولذلك، فإنه من أجل تكثيف الجهود المبذولة في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، خصص بلدي في عام ٢٠١٧ حوالي ١٠ ملايين دولار لدعم عدد من المشاريع التي تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفريقيا، والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى في مجالي تمكين المرأة ومشاركتها في عمليات السلام والأمن. ويعكس ذلك إيماننا بأن الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمران يعزز كل منهما الآخر.

وأخيرا وثالثا، نشجع الأمم المتحدة على أن تستخدم بصورة أكثر اتساقا الخطاب المتعلق بالمرأة والسلام والأمن مع البلدان التي في حالات النزاع والبلدان التي في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ونرحب، في هذا الصدد، بالبعثة المشتركة الرفيعة المستوى التي اضطلعت بها الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه الماضي في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكانت قوية من زاوية تركيز خطة المرأة والسلام والأمن على المشاركة الهادفة للمرأة في السلام والأمن والتنمية. ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة السير على هذا الدرب، وتنظيم بعثات مماثلة في بلدان أخرى من خلال العمل في إطار من التآزر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع مبادرات، من قبيل شبكات النساء الوسيطات.

وأود أن أشدد على أنه عندما نتكلم عن مشاركة المرأة فليس ذلك مجرد مسألة أرقام. إنها مسألة ضمان مشاركتها الفعالة في منع نشوب النزاعات وعمليات الوساطة والدبلوماسية الوقائية. إن المشاركة المجدية للنساء هي بلا شك أحد عوامل الإسراع بالسلام وستؤدي إلى ازدياد مكاسب السلام في تسوية المنازعات. وإذا كنا نهتم حقا بالسلام، فمن الفطنة أن تجري الاستفادة التامة من إمكاناتهن.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى ثلاث لحظات محورية شهدناها هذا العام في مجلس الأمن. وكان أحدها الاجتماع الذي قمنا بتنظيمه بصيغة آريا قبل أسبوعين، وشاركت في استضافته فرنسا والسويد، وأوروغواي، بشأن الهجمات على المدارس. ونشير أيضا إلى المشاركة التي لا تكاد تُصدق من جانب جوي بشارة في هذا الحدث ورسالة الفخر والشجاعة التي حملتها إلينا جميعا. وأود أيضا أن أشير إلى بعثتي المجلس في أفريقيا، وإحداها في حوض بحيرة تشاد والأخرى، كما ذكر سفير بوليفيا، منذ بضعة أسابيع في منطقة الساحل. ويُعد الاجتماع الذي عقدناه مع أعضاء البرلمان الإناث وممثلات المجتمع المدني وفي مخيمات اللاجئين هي إلى حد بعيد أكثر الاجتماعات التي عقدناها أهمية في تلك البعثة.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيسة ديوان الأمين العام لقيامها بتقديم إحاطة إعلامية لنا بشأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن (S/2017/861). وأشكر أيضا السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، السيدة ميشيل جين؛ والمسؤولة الرائعة عن تقديم الإحاطات الإعلامية المتعلقة

بالمجتمع المدني من كولومبيا السيدة تشارو مينا – روهاس، على وجهات نظرهن الهامة.

لقد قال بهيمارو أمبيدكار، الحقوقي والناشط الاجتماعي الهندي الموقر ذات مرة، ”إني أقيس التقدم المحرز في مجتمع محلي بدرجة التقدم التي حققتها المرأة.“ وعلى هذا فنحن إذ نشارك في هذه المناقشة اليوم، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نُبقي على فكرة السيد أمبيدكار البسيطة هذه وإن تكن مهمة قيد الاعتبار.

إن دور المرأة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أكثر أهمية منه في أي وقت مضى، ولكن يجب علينا أن نواصل التحرك من الخطابة إلى الواقع عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن. إن مناقشة اليوم ينبغي أن تذكرنا جميعا بالعمل الجماعي الذي لا يزال مطلوبا كي نرى المزيد من النساء يتقلدن مناصب قيادية في الحكومة والمجتمع المدني وفي مقاعد طاولة المفاوضات. وكما يوضح تقرير الأمين العام، لدينا الكثير الذي ينبغي القيام به لتحقيق الاستيعاب للجميع.

ومن جانبنا، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالنهوض بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالكامل وفي وقت سابق من هذا الشهر اتخذت الولايات المتحدة خطوة تشريعية رئيسية من أجل النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتُمد مرسوم الولايات المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٧ وأصبح قانونا. ويعكس ذلك مجموعة متزايدة من الأدلة التي تؤكد أن إدراج المرأة في عمليات السلام يساعد في الحد من النزاعات وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل. ويقتضي هذا القانون من حكومة بلدي، على سبيل المثال، وضع استراتيجية شاملة لتوسيع نطاق مشاركة المرأة في العمليات الأمنية. وهو يعكس الآن أيضا الحقيقة التي لا مراء فيها وهي أنه عند إشراك المرأة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، تكون النتائج أكثر استدامة.

ونحن بصدد اتخاذ خطوات هامة أخرى للنهوض بهذه الخطة، لا سيما من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة. ونحن نعلم أن المشاركة الكاملة للمرأة في الاقتصاد لا تؤدي فقط إلى تحقيق النمو والرخاء على الصعيد الوطني، بل تعزز الاستقرار للجميع. وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة ساعدت في تولي زمام القيادة للمبادرة المالية للمشتغلات بالأعمال الحرة، أو (WEFI). وهذه المبادرة، التي تملك فعلا ٣٤٠ مليون دولار في شكل التزامات من الجهات المانحة، ستقدم الدعم إلى النساء المشتغلات بالأعمال الحرة في البلدان النامية عن طريق زيادة وصولهن إلى التمويل والأسواق والتكنولوجيا والشبكات – أي كل ما يلزمهن لبدء ونمو الأعمال التجارية.

وأود أن أنتقل الآن إلى تقرير الأمين العام. فأولا، شعرنا بالإحباط عندما علمنا أن عدد النساء المشاركات في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة قد انخفض. وتبين الأبحاث أن مشاركة النساء في مفاوضات السلام في فئات المجتمع المدني يجعل احتمال فشل الاتفاق الناتج عنها أقل بنسبة ٦٤ في المائة واحتمال استدامته لمدة ١٥ عاما أكثر بنسبة ٣٥ في المائة. ونرحب بالتزام الأمين العام بمعالجة هذا الأمر، ولكن لا بد لي من التأكيد على أننا جميعا بحاجة إلى القيام بالمزيد لتحسين المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، ونأمل أن يجد وسائل فعالة لتحقيق المساواة في تمثيل المرأة في الوساطة.

ولا يمكننا الحديث عن مشاركة المرأة في عمليات السلام دون الإشادة بنموذج حديث هو: كولومبيا.

ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إشراك المرأة على غرار مشاركة السيدة روخاس في مفاوضات السلام في كولومبيا، إذ أن اتفاق السلام في كولومبيا ضم أكثر من ١٠٠ أحكام تتعلق بنوع الجنس. لذلك عندما تؤثر المرأة بشكل فعال في أي عملية

سلام، من الأرجح أن يتم التوصل إلى اتفاق، وسيتم تنفيذه واستدامته، ونحن على ثقة بأن كولومبيا ستظل مثالا مهما على ذلك.

ثانيا، نرحب بالتزام الأمين العام بتحسين عملية تقييم أثر الجهود المتعلقة بإدماج المنظور الجنساني. وسواء أكان ذلك في مجالس الشركات، أو في الحكومة أو في المناطق الخارجة من صراعات، فإننا نعرف أن التكافؤ بين الجنسين يجعل الأفرقة أكثر فعالية ويجعل النساء أكثر تمكينا. ونتطلع إلى النتائج التي يجري إدراجها في التقرير السنوي للسنة المقبلة.

ثالثا، نرحب بالمزيد من الاهتمام بالصلة بين التطرف العنيف والمرأة والسلام والأمن. وفي رأينا، لا تزال المرأة مصدرا غير مستغل في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. إن النساء، بطبيعة الحال، من بناة السلام على الصعيد المحلي وقواعد شعبية ونشيطات في المجتمع المدني. وهن على اتصال مع مجتمعاتهن المحلية، لذلك ينبغي النظر إليهن أيضا باعتبارهن خط الدفاع الأول في الكشف عن التطرف داخل مجتمعاتهن المحلية. وبلدي يكرس بصورة متزايدة التركيز والموارد لفهم الأدوار المتنوعة التي تضطلع بها المرأة في الفضاء، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها للمرأة أن تضطلع بأدوار أكثر حيوية لمنع تجذر الأيديولوجيات الإرهابية.

نحن ممتنون لأن توجد نساء تتحدى الأيديولوجيات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، في حين أنها في أحيان كثيرة تجازف بحياتها للقيام بذلك. فعلى سبيل المثال، عندما هاجمت حركة طالبان قندز في عام ٢٠١٥ ثم في عام ٢٠١٦، حاولت في كل مرة، قتل السيدة صديقه شيرزاي، الصحفية الشجاعة التي تدير محطة إذاعة روشاني في أفغانستان. وتتصدر السيدة شيرزاي البرامج النقاشية وتدير برامج نقاشية وبرامج حوارية تتم المشاركة فيها عن طريق مداخلات هاتفية. وتحث النساء على التمسك بحقوقهن في التعليم والقيادة وأن يكون لهن صوت حيوي في مجتمعاتهن المحلية. بفضل وجود نساء ناشطات ويتحلين بالشجاعة أمثال السيدة شيرزاي، وخطة المرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة، نأمل أن تستمر تلك المكاسب.

في الختام، ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالتنفيذ الصارم لخطة المرأة والسلام والأمن. ونرحب بالتزام الأمين العام الشديد بهذه المسألة، ونتطلع إلى مواصلة الشراكة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى للمضي قدما بتلك الأهداف.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أشكر السيدة فوزميلي نجوكا، المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتها الإعلامية القيمة، وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الآخرين.

أثبتت تجربة مجلس الأمن على مدار العقدين الماضيين أن مشاركة المرأة في صنع وبناء السلام تحقق نتائج أفضل فيما يتعلق بإحلال واستدامة السلام، وتجنب تجدد النزاعات. وبالرغم من أهمية التوصيات التي وضعتها الدراسة العالمية للمرأة والسلم والأمن، إلا أنها ما زالت حبرا على ورق ولم تخرج للنور بعد.

في إطار متابعة تنفيذنا للتوصيات الواردة في الدراسة العالمية، نود أن نؤكد النقاط التالية:

أولا، نثمن ونؤيد استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين، والتي نعتبرها جزءا لا يتجزأ من إصلاح منظومة الأمم المتحدة، ونؤكد على أهمية ضمان المشاركة والقيادة الفعّالة للمرأة، وتقوية الخبرة في مجال النوع الجنسي، وتوفير التمويل اللازم لبرامج المساواة بين الجنسين والمرأة والسلم والأمن.

ثانيا، نؤيد قيام مسؤولي الأمم المتحدة بزيارات تخصص فقط للمرأة والسلم والأمن لمناطق النزاعات والمناطق الخارجة من نزاعات، على غرار الزيارة التي ترأستها السيدة أمينة محمد نائبة الأمين العام إلى نيجيريا والكونغو الديمقراطية. لقد أحاطت

المجلس علما بنتائجها خلال رئاسة مصر للمجلس في أغسطس الماضي (أنظر (S/PV.8022). ونؤكد في هذا الإطار على أن نطاق خطة المرأة والسلم والأمن يتعلق فقط بالدول التي تعاني من نزاعات أو تلك الخارجة منها.

ثالثا، نحيط علما بتوجيه الأمين العام لتخصيص تقريره لتقديم مشاركة المرأة في عمليات السلام. وتدعو مصر ليس فقط إلى تقييم تلك المشاركة، بل وضع توصيات محددة من أجل ضمان مشاركة أكثر فعالية، وفي هذا الإطار تحرص مصر على زيادة مساهماتها النسائية بالتوازي مع زيادة قواتنا المشاركة في بعثات حفظ السلام.

رابعا، لا يكفي فقط اعتماد خطط عمل تتعلق بالمرأة والسلم والأمن، وإنما يجب توفير الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطط والتعهدات. وفي هذا الإطار، ترى مصر أهمية قصوى في تقديم المساعدة للدول من أجل بناء قدراتها في هذا الإطار.

خامسا، نعرب عن قلقنا بسبب التراجع في المشاركة الفعالة للمرأة، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، بالرغم من وجود الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لتفعيل تلك المشاركة.

سادسا، تزداد معاناة المرأة والفتاة بسبب الإرهاب في مناطق النزاعات وتستمر معاناة المرأة تحت الاحتلال.

سابعا، نؤكد أهمية الالتزام بتنفيذ ولاية المرأة والسلم والأمن، حيث أن الخروج عن تلك الولاية والتطرق إلى موضوعات أخرى، سيفرغ الخطة من محتواها، ويجعل من الصعب تنفيذها. كما يجب تحقيق التوازن ما بين العنصرين الأساسيين لخطة المرأة والسلم والأمن، وهما الحماية والمشاركة، بالإضافة إلى مراعاة الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل دولة عند تنفيذ الخطة لضمان مشاركة أفضل للمرأة في مناطق النزاع والمناطق الخارجة من نزاعات، وإنشاء آليات للتنسيق بين الجهات المانحة والجهات التنفيذية لضمان استمرارية وفعالية الخطة، مع التأكيد على الملكية الوطنية والانخراط في التنفيذ مع الدوائر الوطنية.

تبذل مصر قصارى جهدها للمساعدة في تنفيذ خطة المرأة والسلم والأمن، ففيما يتعلق بمحاربة الاستغلال والاعتداء الجنسي، تم إدخال نموذج كامل ومكثف حول التوعية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين في إطار البرنامج التدريبي الأساسي الذي تم تلقينه ما قبل النشر لقواتنا المشاركة في عمليات حفظ السلام، وذلك استجابة لمبادرة الأمين العام بشأن عدم التهاون إطلاقا. كما قام مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، وهو المركز المسؤول عن تدريب قوات حفظ السلام، بإعداد كتيب إرشادي بعنوان ”منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام“ لتوزيعه على قوات حفظ السلام المصرية، كما يمكن لجميع الدول المساهمة بقوات استخدام هذا الكتيب الذي تمت ترجمته إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

أما فيما يتعلق بالبرامج التدريبية، فقد قام مركز القاهرة والمجلس القومي للمرأة، في إطار الشراكة مع مركز إدارة الأزمات الفنلندي، بعقد دورات تدريبية أساسية عن دور المرأة في مجالي حفظ وبناء السلام. وقد استهدفت تلك الدورات ضباط القوات المسلحة والشرطة والمدنيين من مختلف الدول العربية والأفريقية. وسيتوسع المركز خلال الفترة القادمة للتعاون مع المراكز المناظرة له في الدول الأخرى. كما قام المركز بإعداد دليل تدريبي وهو الأول من نوعه في العالم العربي حول تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حفظ وبناء السلام في العالم العربي.

ندعو إلى تجديد الالتزام السياسي والأخلاقي لتمكين المرأة في المناطق والدول الخارجة من نزاعات. فالمرأة هي العنصر الرئيسي في عملية التحول من النزاع إلى التنمية، ومن مجتمع ممزق بفعل النزاع المسلح إلى مجتمع صحي قادر على المضي قدما نحو تحقيق السلام المستدام.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالفرنسية): نشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على تبادل أفكارهم وآرائهم بشأن قضية المرأة والسلام والأمن.

(تكلمت بالإنكليزية)

وترحب إثيوبيا بالتطورات الإيجابية التي حدثت على مدى السنين في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا سيما في ضمان مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات السياسية. ونرحب أيضا بالمبادرات والتدابير التي اتخذها الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة الواسعة الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بتجديد الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمثيل المرأة وتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تخطيط الأمم المتحدة وبرمجتها وتعبئة الموارد، والانتشار السريع. كما نشيد بأعمال مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفريقها للخبراء على ما بذلوه من جهود من أجل تعزيز القدرات الوطنية للتصدي للعنف الجنسي.

ونشير مع شعور ببالغ القلق إلى التحديات المحددة في تقرير الأمين العام (S/2017/861) فيما يتعلق بقضايا عدم المساواة بين الجنسين، ومسائل ضمان مشاركة المرأة، ومسائل العنف الجنسي والجنساني المتصلة بالنزاعات، فضلا عن الزيادة غير المسبوقة في عدد النساء اللائي يشاركن في الجماعات المتطرفة التي تمارس العنف والإرهابية، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب. ونسلم أيضا بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالاستناد إلى أدلة موثقة. وإذ نأخذ بعين الاعتبار التقدم المحرز والتحديات المستمرة على السواء فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإننا نود أن نبرز بعض النقاط التي تركز على أفضل السبل لإدماج نهج أصلي في المناقشة الواسعة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، استنادا إلى خبرتنا في أفريقيا.

وفي الأعوام القليلة الماضية سجلت أفريقيا تقدما كبيرا في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على الصعيدين القاري ودون الإقليمي. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، فإن عددا من البلدان الأفريقية اعتمدت خطط عمل وطنية تستند إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما اعتمد الاتحاد الأفريقي، إلى جانب المنظمات دون الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، سياسات جنسانية. ونرى أن بوسع تلك السياسات، مقترنة مع الصكوك القانونية الأخرى، أن توفر أساسا طيبا للغاية للتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تيسير المزيد من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا وتعزيز النهوض بالخطة.

وضمن أمور أخرى، يمكن لذلك التنسيق أن يركز على ضمان المشاركة الفعالة للمرأة والجماعات النسائية في عمليات السلام، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وأنشطة بناء السلام، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع وحماية هذه الحقوق. ويمكن أن يكون أحد سبل تعزيز مثل ذلك التعاون عن طريق البعثات مثل بعثة التضامن الرفيعة المستوى المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي أوفدت مؤخرا إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة نائب الأمين العام في تموز/يوليه. ويمكن أيضا استكشاف آليات للاستفادة من المساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن بهدف النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن على الصعيد القاري.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أيضا زيادة تعزيز الدعم في الاتحاد الأفريقي أو على المستويات دون الإقليمية المقدم للمبادرات وأطر العمل مثل المبادرات وأطر العمل الرامية إلى

ضمان مشاركة النساء وقيادتهن، كمراقبات أو اضطلاعن بأدوار استشارية في عمليات السلام، في مجال الوساطة وبعثات مراقبة الانتخابات أو في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وفي ذلك السياق، ولئن كنا نرحب بتركيز تقرير الأمين العام السنوي المقبل على نوعية مشاركة النساء وتمثيلهن في عمليات السلام، فإننا نناشد الأمين العام أن يدرج في التقرير النهج الإقليمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن، مع التركيز بشكل خاص على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أهمية التصدي للتحديات المنظومية أمام وصول المرأة إلى الحيز السياسي والاقتصادي بغية كفالة بناء مجتمعات تنعم بالازدهار والسلام. وذلك سيتطلب تجديد الالتزام ببناء شراكات مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول المعنية، والوكالات الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني والخبيرات من النساء والمجموعات النسائية وشركاء السلام والأمن في إطار خطة المرأة والسلام والأمن. ولذلك أود أن أؤكد على التزام إثيوبيا بالعمل صوب تحقيق هذا الهدف.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أولا أن نشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على تنظيم جلسة اليوم. ونشعر بالامتنان لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من بيانات ومعلومات مفيدة.

وفي الوقت الذي مضى منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تحقق نجاح كبير في تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها، وأيضا في إعادة البناء بعد انتهاء النزاع. وللأسف، لا يمكن أن يقال الشيء نفسه عن مهمة أخرى، لا تقل أهمية، وهي ضمان توفير الحماية المناسبة للمرأة أثناء النزاعات. وبالرغم من الجهود العديدة التي بذلت، لا تزال المرأة تقع ضحية لأشكال العنف المختلفة، وتفقد حياتها أو صحتها أثناء النزاعات. وما فتئنا نشعر بالصدمة من الأعمال الهمجية والفظائع التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية بحق المرأة. وإذ ننظر في موضوع خطة المرأة والسلام والأمن، فإننا لذلك نعتقد أن من الأهمية بمكان على وجه الخصوص التركيز تحديدا على المسائل المتصلة مباشرة بإرساء وصون السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالمواضيع ذات الصلة الأخرى – مثل ضمان المساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الحقوق والفرص للمرأة والتمسك بحقوق الإنسان للمرأة – فإن هناك المنظمات المتخصصة والآليات القائمة للتعامل مع هذه المواضيع. وكما نرى، فإن الطريقة التي يناقش بها موضوع المرأة والسلام والأمن تحيد بصورة متزايدة عن إطار العمل الأساسي. ونشهد اتجاها مماثلا في النهج المستخدمة في إعداد التقرير المواضيعي للأمين العام. كما نود أن نشير مرة أخرى إلى أن من غير الملائم استخدام منبر مجلس الأمن لتشجيع المفاهيم والنهج الخلافية التي لا تتمتع بدعم دولي واسع.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن هناك إمكانية كبيرة لمشاركة المرأة في الجوانب المختلفة لتسوية النزاعات المسلحة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وأن المشاركة المباشرة للمرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع شرط لازم رئيسي للقضاء على العنف ضد المرأة. وتضطلع المرأة بدور خاص في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالنسبة لمساهمة روسيا في ذلك المجال، فإننا كفلنا وجود الإناث بنسبة ١٥ في المائة في جهودنا لحفظ السلام. كما نقوم بتدريب النساء من أفراد الشرطة في مراكز التدريب التي تعتمدها الأمم المتحدة، ونعتزم أيضا أن نفعل الشيء نفسه للجنديات بحلول نهاية العام.

إن مناقشات مجلس الأمن المنتظمة بشأن المرأة والسلام والأمن تمكننا من تقييم التقدم المحرز في تحسين حماية المرأة في ظروف النزاع المسلح، وضمان مشاركتها الكاملة والفعالة في الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات وتسويتها. ونعتقد أن من

الأهمية بمكان ضمان ألا تقودنا جهودنا لوضع نهج شاملة في هذا المجال إلى تجاهل خصائص حالات النزاع المعينة، أو إلى أن يصبح إدراج الجوانب الجنسانية في أعمال الأمم المتحدة غاية بحد ذاته. وينبغي أيضا أن نتخذ هذا النوع من النهج المتباينة في الولايات المسندة إلى إدارات الأمم المتحدة وهياكلها فيما يتعلق بإدماج القضايا الجنسانية في أنشطة هذه الإدارات والهياكل. إن لديها اختصاصات واضحة، وبالنسبة لمعظمها لا تشكل المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن أولوية أساسية بل هي مجرد واحد من عدد من العوامل من ضمن أنشطتها المتصلة بمنع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها والتعامل مع حالات بعد انتهاء النزاع.

دعونا لا ننسى أيضاً أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المرأة في كل مرحلة من مراحل النزاع المسلح تقع على عاتق الحكومات وأن التدابير التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني ينبغي أن ترمي إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول وتكملها.

وأود قول بضع كلمات بشأن البيان الذي أدلى به وفد أوكرانيا. لم يرد أي ذكر في هذا البيان اليوم للسيدة سافتشينكو. ربما لا يتذكر الجميع هنا أنه لسنوات عديدة، في كل جلسة من جلسات مجلس الأمن بشأن قضايا المرأة، كان الوفد الأوكراني يدق ناقوس الخطر بشأن مصير ناديا سافتشينكو، التي كانت تُقدَّم على أنها بطلة قومية. ربما لا يعلم الجميع أنه بعد عودتها إلى أوكرانيا، سرعان ما أصبحت السيدة سافتشينكو من أشدّ منتقدي سياسات نظام كييف، فتغيّر بعد ذلك موقف السلطات الأوكرانية على نحو ملحوظ تجاهها وزالت حظوتها، ويُعزى ذلك جزئيا إلى أنها حثت على الشروع في مفاوضات في دونتسك ولوهانسك بهدف إعادة إحلال السلام، وحاولت تشجيع ذلك. يوضح ذلك بجلاء النهجُ الذي تتبعه السلطات الأوكرانية إزاء مسألة مشاركة المرأة في حل النزاعات.

هذا مثال واضح على الغاية وراء بيانات الوفد الأوكراني المعادية لروسيا. وذُكّرنا مرة أخرى اليوم بمدى معاناة النساء جراء النزاع في جنوب شرق أوكرانيا. وللأسف، فإن هذا الأمر صحيح. ومسؤولية ذلك تقع على سلطات كييف، التي شنّت في عام ٢٠١٤ عملية عسكرية ضد شعبها. وعلاوة على ذلك، اقترن النزاع بجرائم فظيعة ارتكبتها القوات المسلحة الأوكرانية ضد النساء. وبوسع كلّ من يهمه الأمر الاطلاع على المعلومات ذات الصلة في تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على سبيل المثال. لقد كانت معاناة سكان منطقة دونباس، بمن فيهم كبار السن، كبيرة جراء الحصار الاقتصادي والمالي الذي فرضته كييف دونما رحمة. فيما ظلت روسيا، في المقابل، تمدّ المنطقة باستمرار بالمساعدات الإنسانية. كما انتهجنا سياسة الباب المفتوح إزاء اللاجئين الأوكرانيين، الذين تمثل النساء والفتيات نسبة ٥١ في المائة منهم. وأي شخص ينتهي به المطاف على الأراضي الروسية بعد أن ذاق أهوال النزاع المسلح في أوكرانيا، يتلقى المساعدة الاجتماعية الأساسية وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، كما أن النساء والأطفال يحظون باهتمام خاص نظراً لشدّة ضعفهم.

وفي الختام، نود أن نقول إن لبلدنا تاريخاً فريداً فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة. وقد جرى اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا الموضوع منذ فترة طويلة تعود إلى السنوات الأولى من القرن العشرين. إن مشاركة المرأة اليوم في منع نشوب النزاعات وتسويتها وضمان استدامة السلام قد أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. كما يتصدر هذا البند، عن استحقاق، جدول أعمال مجلس الأمن. ونحن عازمون على مواصلة المساهمة في المناقشات القائمة على صعيد شتّى منابر الأمم المتحدة بشأن السبل الكفيلة بضمان إدخال تحسينات مجدية في مجال حماية المرأة وحقوقها وضمان مشاركتها الفعالة في عمليات السلام.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن امتنانها للإحاطات الإعلامية التي قدمتها السيدة فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، والسيدة ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية. واستمعنا بعناية أيضا إلى الإحاطة الإعلامية التي أدلت بها ممثلة المجتمع المدني.

تمثل المرأة قوة هامة تدفع التقدم البشري، وثمة ترابط وثيق بين قضيتيْ المرأة والتنمية البشرية. منذ اعتماد المجلس أول قرار له بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وضع المجتمع الدولي إطارا قويا لتعزيز دور أكبر للمرأة في تحقيق السلام والأمن، ونجح في تحقيق نتائج هامة وفي إحراز تقدم إيجابي.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نسلم بتزايد التحديات والتعقيدات التي تشوب المشهد الأمني الدولي، الذي تتعاقب فيه النزاعات الإقليمية هنا وهناك كما هو الحال في لعبة الخلد والمطرقة ”واك مول“. وفي أغلب الأحيان، تتحمل المرأة عبء تلك النزاعات، وتكون أكثر من يعاني منها. ولا يزال ثمة الكثير مما يتعين على المجتمع الدولي القيام به من أجل حماية حقوق المرأة في حالات النزاع. يلزم على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود.

أولا، يجب علينا أن نكثف جهودنا الرامية إلى منع النزاعات المسلحة وكبحها. وتؤيد الصين الجهود التي يبذلها المجلس، في حدود ولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في العمل بنشاط على تشجيع الدول الأعضاء على الصعيد السياسي على تسوية منازعاتها عن طريق الحوار والتشاور، وفي مواصلة الاضطلاع بدور أكبر لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام، مما يتيح إرساء أساس متين لحماية المرأة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى مفاهيم التنمية السلمية والتعاون الذي يعود بالمنفعة على جميع الأطراف، وأن يُصغي إلى صوت المرأة وتطلعاتها في جميع مراحل عملية السلام، وأن يكفل مشاركتها الفعالة في تلك العمليات، وذلك من أجل الاستفادة من دورها الفريد.

ثانيا، يجب أن نكافح بحزم انتهاكات حقوق المرأة في حالات النزاع، وأن نعمل بجد من أجل حماية حقوقها ومصالحها المشروعة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي أولوية القيادة للبلدان المضيفة، وأن يساعدها على تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة تنفيذاً كاملاً، وأن يولي اهتماما خاصا لاحتياجات الفئات الضعيفة، مثل المرأة، وأن يصبّ تركيزه على إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى على نحو مناسب لتهديد الإرهاب، ويضطلع بعمل بناء لاستكشاف سبل فعالة من أجل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ويتخذ تدابير شاملة لحماية المرأة من القوى الإرهابية والمتطرفة.

ثالثا، يجب علينا زيادة التركيز على حماية حقوق المرأة ومصالحها خلال عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وينبغي للمجتمع الدولي، على أساس أفق أرحب ورؤية أطول أجلاً، أن يقدم المساعدة الإنمائية والدعم التقني للجهود المبذولة بغية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان النامية، بهدف القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع وصون حقوق المرأة ومصالحها بشكل أساسي. وعلينا أن نعمل بنشاط على مساعدة البلدان المعنية، وأن نعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونكفل انتفاع جميع السكان بمكاسب التنمية، بمن فيهم النساء، فيما ينبغي تقديم التوجيه اللازم للجماعات النسائية والمجتمع المدني بغية تمكينها من أداء دور حفاز لتحقيق تلك الغاية.

وأخيرا وليس آخرا، يجب أن نضمن استفادة وكالات الأمم المتحدة من الخبرات الخاصة بكل منها ومن جوانب قوتها وعملها في تآزر جنبا إلى جنب مع جميع الأطراف. لقد اعتمد المجلس مجموعة من القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن تجسد توافقا في الآراء وينبغي تنفيذها على نحو فعال. وينبغي لهيئات

الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن تحسن تنسيق ولايات كل منها وأن تتعاون تعاونا تاماً مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات من قبيل تبادل الخبرات، والتدريب، وبناء القدرات الداخلية، والتمويل، بحيث يمكن الاستفادة على نحو تام من الآليات القائمة، وتفعيل كامل إمكاناتها وتعزيز فعاليتها.

والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي من أجل مواصلة السعي إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبذل جهود أكبر من أجل النهوض على نحو أفضل بقضية المرأة على الصعيد العالمي.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأعرب أيضاً عن امتناني لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما أدلوا به من بيانات متبصّرة وقوية.

على الرغم من مرور ١٧ عاماً على اتخاذ مجلس الأمن قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم يكتمل بعد وضع الإطار المعياري.

وقبل عامين، تحديداً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أعلنت قرابة ١٠٠ دولة عن التزامها بتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن. وكنا من هذه البلدان، بالطبع. وفي ذلك الوقت، تعهدت اليابان بعدة التزامات تشمل، أولاً، عزمنا على التنفيذ المطرد لخطة عملنا الوطنية وكفالة رصدها بشكل فعال. ثانياً، زيادة دعمنا المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ثالثاً، الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وتعليم النساء في حالات النزوح. ونود أن يُعرف أن اليابان قد أوفت بهذه الوعود بإخلاص.

وقد أكملنا هذا العام تقرير التقييم الأول بشأن خطة عملنا الوطنية، وننفذ التزاماته على نحو مطرد. ويتزايد تعاوننا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام ٢٠١٦، أصبحت اليابان ثاني أكبر المساهمين فيها، وتوجه هذه المساهمات إلى حد كبير إلى جهود دعم تنمية الموارد البشرية وتعليم النساء النازحات في الشرق الأوسط وأفريقيا. ولا تزال اليابان أيضاً من أكبر المانحين لفريق الخبراء التابع لمكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ونؤكد دعمنا المستمر لعملهما.

ووفقاً للبنك الدولي، فإن ٩٠ في المائة من النزاعات في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ كانت عبارة عن تجدد لنزاعات سابقة. وتشكل مشاركة المرأة وقيادتها على نحو هادف عنصراً أساسياً في منع نشوب النزاع والحفاظ على السلام وتفادي العودة إلى النزاع. واليوم، سأركز على مجالي مفاوضات السلام وبعثات حفظ السلام، حيث ما فتئت اليابان تشارك فيهما بنشاط واكتسبت بعض الخبرة بشأنهما. ولئن كان الواقع الذي تمثله الأرقام المبلغ عنها أمر مؤسف بالنسبة لكل من المجالين، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخا في قدرتهما على دفع عجلة خطة المرأة والسلام والأمن بدرجة كبيرة إلى الأمام.

وتبين التجارب السابقة أن المشاركة الفعالة للمرأة وتأثيرها في عملية التفاوض بشأن السلام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق السلام المستدام في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الجهود التي تبذلها الشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات في أفريقيا ومنطقتي بلدان الشمال والبحر الأبيض المتوسط، وهو موضوع تناوله ممثل إيطاليا بالفعل. واليابان مستعدة للعمل على تطبيق هذا التوجه الإيجابي في مناطق أخرى، بما في ذلك آسيا. والتدريب عنصر محوري في جهودنا. وعلى سبيل المثال، دعمت اليابان التدريب الفني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على بناء السلام والوساطة ومنع نشوب النزاع، وشمل ٢٣٠ امرأة من

خلال مركز التدريب على دعم السلام في كينيا في عام ٢٠١٦، ما أدى إلى تغيير كبير في عقلية المجتمع بأسره، بما في ذلك القادة الذكور، وعملت على تعزيز مشاركة المرأة في اللجان المحلية لبناء السلام التي يهيمن عليها الذكور عادة. وساعد ذلك بالفعل على التخفيف من حدة التوترات بين المجتمعات المحلية.

ونجاح بعثة حفظ السلام يرتبط ارتباطاً مباشراً بقدر استجابتها للمنظور الجنساني ومراعاة نوع الجنس. وهو أمر أساسي لتوطيد السلام على أرض الواقع. واستراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التكافؤ بين الجنسين دليل ممتاز، وغني عن القول إن علينا أن نضمن تنفيذها بالكامل. وتجميع موظفي البعثات وتدريبهم أمر بالغ الأهمية. ويسرنا أن نشارك في الجهد الجماعي لدعم مشروع تنمية المهارات النسائية لكبار السن الذي تضطلع به إدارة الدعم الميداني. وفي هذا الصدد، سنعقد حلقة دراسية إعلامية للتعريف بالمشروع في طوكيو في عطلة نهاية هذا الأسبوع، ودعوة المرشحات المحتملات من كبار السن للمشاركة. إن تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في بعثات حفظ السلام سيسهم إلى حد كبير في القضاء على الاستغلال والإيذاء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام.

أخيراً، وفي أعقاب حملة الرجل نصير المرأة التي نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ينبغي أن نلاحظ أهمية تعبئة المشاركة النشطة للرجال في الجهود الرامية لتحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهذا يشمل بالطبع تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وستواصل اليابان العمل مع أعضاء المجلس والأمم المتحدة لتعزيز هذا الرنامج.

السيد طوميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية على تسليط الضوء على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما أشكر الأمين العام على توصياته الثاقبة. ونود أن نعرب عن تقديرنا الحار للمديرة التنفيذية ملامبو – نغوكا وفريقها على قيادتهما وعملهما الرائد بشأن هذه المسألة. ونشكر أيضا السيدة فيوتي والسيدة جين والسيدة مينا – روخاس، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة.

إن خطة المرأة والسلام والأمن، على النحو الوارد لأول مرة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي أن تستخدم بشكل متزايد كأداة هامة لمنع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن كونه مصدراً للتغيير التحويلي في جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وتقديم الدعم لآليات الأمم المتحدة المنشأة حديثاً، مثل فريق الخبراء غير الرسمي الجديد المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، وشبكة مراكز الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام، من شأنه أن يزيد من سرعة تنفيذ هذا البرنامج. وينبغي استعمال لغة خطة المرأة والسلام والأمن بشكل متزايد في قرارات هذا المجلس وبياناته الرئاسية من أجل إيجاد نموذج جديد في تفكير المجلس ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وكازاخستان ملتزمة بمواصلة الممارسة الممتازة المتمثلة في دعوة ممثلي المنظمات النسائية لتقديم إحاطات إعلامية للمجلس. ويجب أن نواصل الجهود الرامية إلى سد الفجوة بين الالتزامات المعلنة والإجراءات الفعلية، خصوصاً إذا كانت مشاركة المرأة لا تزال ناقصة، في أوقات السلم وأوقات النزاع على السواء.

وقيام المرأة بدور أكثر استباقية في منع نشوب النزاعات وتسويتها يمثل أولوية بالنسبة لكازاخستان. وينبغي لنا أن ندعم بدأب إصلاحات الأمين العام التي تركز على إبقاء مراعاة المنظور الجنساني في صلب جهود الوقاية والالتزام الثابت بالتكافؤ بين الجنسين على أعلى المستويات في كل الأمم المتحدة، فضلاً عن دعم عمله من أجل إصلاح هيكل السلام والأمن في المنظمة. ويتطلب ذلك تحسين التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في الميدان أو في المقر على السواء، فضلاً عن المبادرات الجديدة للأمم المتحدة الرامية إلى

مضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي أن تكون لجميع عمليات حفظ السلام ولايات قوية بشأن المرأة والسلام والأمن، ومتخصصين في المسائل الجنسانية في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والنازحين داخلياً واللاجئين العائدين وإعادة التأهيل والخدمات التي توفر أسباب الرزق والتوجيه المعنوي للمصابين بالصدمات النفسية. ونحن بحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو أقوى وأكثر منهجية للمساعدة على منع التطرف العنيف وحالات النزاع غير المتناظرة.

وتمويل المجالات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما في النزاعات التي طال أمدها، لا يزال مبعث قلق. ويجب أن نوفر الأموال اللازمة للتأكد من أن البعثات لديها ما يكفي من الخبرة والسلطة والقدرات. ويمكن التغلب على هذه الفجوة التمويلية جزئياً عن طريق توسيع نطاق الإصلاحات وتحسين تبسيط الاستراتيجيات وتنسيقها من خلال منظومة الأمم المتحدة وتعاونها مع الشركاء الآخرين. فالعمليات العالمية تكون أكثر فعالية بكثير عندما تترسخ على أرض الواقع وعندما تؤدي كل دولة عضو وكل منطقة دورها.

ودعماً للجهود المتعددة الأطراف، بدأت كازاخستان عملية إدماج جميع الركائز الأربع لخطة المرأة والسلام والأمن في تشريعاتها الوطنية، ووضع سياسات جديدة وقوية مناصرة للمرأة. وقد أدرجت الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياسات الأسرة والشؤون الجنسانية في جمهورية كازاخستان للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠، بهدف كفالة مشاركة المرأة في عملية صنع السياسات والقرار في كل مجالات الإدارة الوطنية، وتدريب القوات المسلحة وقوات الأمن على المساواة بين الجنسين، فضلاً عن نشر النساء في عمليات حفظ السلام.

وعدم التسامح مطلقا مع العنف القائم على نوع الجنس جزء حاسم من سياستنا الوطنية المستوحاة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب تقديم مرتكبي هذا العنف في جميع أنحاء العالم إلى العدالة، ويجب أن تكون هذه العدالة تحويلية.ويركز الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة على المرأة، لكن الاستثمارات في المرأة حاسمة أيضا لتحقيق الأهداف الستة عشر الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن خطة الأمين العام الجديدة للسلام.إن المرأة والشباب عنصران محوريان في الدورة بأكملها، من منع نشوب النزاعات إلى تسويتها، ومن بناء السلام إلى تحقيق التنمية.وينبغي النظر إلى الفئتين باعتبارهما روابط هامة في العلاقة بين الأمن والتنمية.

ونحن نرحب بتخطي صندوق بناء السلام نسبة ١٥ في المائة المستهدفة مرة أخرى هذا العام، ونركز على تحقيق هدف تخصيص ١٥ في المائة من مساعدتنا الإنمائية الرسمية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني.ونحيي الوفد السويدي ووزيرة الخارجية فالستروم على إبراز حالة أفغانستان في بيانها. كما نركز على أفغانستان عن طريق برنامجنا لمعونات التنمية الرسمية، باتباع نهج متعدد الأبعاد قائم على منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن تحقيق الانتعاش وإعادة الإدماج وتقديم المساعدة الإنسانية.وأطلقت كازاخستان، العام الماضي، بالتعاون مع اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعا يعزز المساواة بين الجنسين في أفغانستان، بما في ذلك من خلال توفير دعم في مجال السياسات وبناء القدرات.ويجب تعزيز الجهود الوطنية من خلال التزامات إقليمية ودون إقليمية لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وهو ما برحت كازاخستان تسعى لتحقيقه في آسيا الوسطى من خلال مكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمرأة في ألماتي.

وفي هذا السياق، نعتقد أن أول بعثة مشتركة على الإطلاق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للبلدان الأفريقية بشأن المرأة

والسلام والأمن، بقيادة نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، في تموز/يوليه، التي فعلت الكثير من أجل إذكاء الوعي، ينبغي أن تصبح ممارسة منتظمة.ونثني على المنظمات الإقليمية من أجل تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في مناطقها، ونشيد إشادة خاصة بالاتحاد الأفريقي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل تدريجي داخل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن.ونشيد بالدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني في تحسين إمكانية تولي المرأة مهام القيادة والمشاركة في عمليات السلام، ونشجع جميع الدول الأعضاء على تعزيز مشاركتها مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية والمجموعات الشبابية. وكازاخستان ملتزمة بمواصلة الممارسة الجيدة المتمثلة في دعوة ممثلين من المنظمات النسائية إلى تقديم إحاطات إعلامية إلى المجلس.

وأخيرا، فإن تعزيز جمع البيانات وتقديم التقارير أمران في غاية الأهمية لنجاح خطة المرأة والسلام والأمن.ونرى ركودا في بعض المؤشرات، ومن ثم فإننا ندعو إلى تعزيز التحليل الجنساني لحالات البلدان.إننا بحاجة إلى بيانات وطنية مصنفة حسب نوع الجنس، موسعة وأكثر دقة وفي توقيت أنسب، وتقارير مرحلية بشأن تنفيذ هذه الالتزامات ورصدها.

وتتعهد كازاخستان بتقديم دعمها الثابت لخطة المرأة والسلام والأمن، بهدف رؤية جميع المجتمعات تطور إمكانات وفرصا جديدة لرفاه الإنسان من خلال تمكين النساء والفتيات. لقد ذكر اليوم سفير السنغال فودي سيك أن المرأة تشكل أغلبية السكان في العالم.وفي هذا الصدد، أود أن أتلو مقتطفات قصيرة من قصيدة الكاتب الكازاخستاني الشهير موكاغالي ماكاتايف.

(تكلم باللغة الكازاخستانية)

”اليوم تشكل المرأة أغلبية السكان. ونحن بحاجة إلى دعم هذه القوة نظرا لأن المرأة تعني الجمال. فلنزد كوكبنا جمالا“.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أختتم كلمتي بالقول بأن المرأة وحدها، بحكمتها وجمالها وقيادتها، يمكن أن تنقذ عالمنا الهش.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر فرنسا على تنظيم مناقشة اليوم بشأن مسألة، كما قيل بالفعل، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به بشأنها.كما نشعر بالامتنان للمشاركة والبيانات الصادرة عن رئيسة الديوان ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة شرو مينا – روخاس، من فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، والسيدة ميشيل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

إن خطة المرأة والسلام والأمن سوف تتطلب منا اهتماما مستمرا إذا ما أرادنا تحقيق تقدم حقيقي وملموس.وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على العمل الدوري الذي تقوم به مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، ونؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل كندا بالنيابة عنها.ونود أيضا أن نسلط الضوء على الجهود التي يبذلها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، مما يساعد على المحافظة على اتباع نهج منتظم بشأن الموضوع المدرج على جدول أعمال مجلس الأمن. ونقدر تقديرا خاصا الزخم الذي أوجده الأمين العام من أجل التنفيذ الفعال للخطة.

وترحب أوروغواي بالمبادرات الأخرى التي تساعد على تحقيق أهداف الخطة، مثل مبادرة إسبانيا بإنشاء شبكة لجهات التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك الجهود التي يبذلها فريق الخبراء من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل تعزيز القدرات الوطنية للتحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم وحماية الضحايا والشهود.إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان أساسيان

لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام، وعاملان رئيسيان في تحقيق الأهداف التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولنكن واضحين.عندما نتحدث، في أوروغواي، عن تمكين المرأة فإننا نتكلم عن تهيئة وكفالة الظروف التي تحتاجها المرأة لممارسة أبسط حقوقها في التمتع بالحرية الكاملة والفردية، دون القيود المصطنعة التي تجعلها مواطنة من الدرجة الثانية.وهذا يعني حرية اختيار طريقة حياتها؛واختيار كيف تعيش وأين تعيش ومع من؛واتخاذ القرارات لنفسها وبنفسها بشأن تعليمها وعملها. باختصار، فإننا نتكلم عن الحرية في أن تكون هي المتحكمة في مصيرها.إن تمكين المرأة صك حيوي لتحويل مجتمعاتنا إلى تحقيق التنمية القائمة على المساواة.

وتقع على عاتق الدول المسؤولية عن حماية حقوق المرأة وضمان المساواة بين الجنسين، فضلا عن إدماج المرأة ومعاملتها بصورة غير تمييزية بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو السن، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسانية، أو أي وضع آخر.ومع ذلك، يتحمل المجتمع المدني المنظم أيضا مسؤولية توخي اليقظة إزاء تصرف بلدانهم في هذا الصدد.كما ينبغي للدول أن تعمل على تحسين مشاركة المرأة في الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحلها، على النحو المبين في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).وقد أثبتت القدرة على الاقتراب والتفاوض والفهم والتعاطف في هذه الحالات.

ويمكن أن تشهد أوروغواي على ذلك كله.فزيادة عدد الموظفات في عمليات حفظ السلام التي يشارك فيها بلدنا، التي لا تزال تمثل نسبة متواضعة تبلغ ٧ في المائة من المجموع اليوم، كانت عنصرا أثرى نوعية الوحدة والنتائج المحرزة.وفي بعثات مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على وجه الخصوص، يمكننا أن نشهد على الدور الفعال الذي اضطلعت به المرأة في بناء الثقة في المجتمعات المحلية، لجميع الأسباب الآنفة الذكر، علاوة على إذكاء الثقة في أنفس من وقعوا ضحايا لأي نوع من أنواع العنف الجنسي.

ومن المؤسف أن فظائع العنف الجنسي القائم على نوع الجنس لا تزال تشكل أحد أكثر الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.ويجب أن نتخذ تدابير فعالة للقضاء على تلك الآفة، كما يجب أن نضع حدا للإفلات من العقاب واسترداد كرامة ضحايا هذه الجرائم.وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نعيد التفكير في نهجنا الجماعي من أجل التركيز على الضحايا والناجين، الذين ينبغي أن يتلقوا مساعدة شاملة يمكن أن تكفل قدرتهم على التعافي تماما من تلك الانتهاكات وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

ينبغي للدول أن تزيد إلى أقصى حد من الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لضمان تقديم الجناة للمحاكمة. وتقوم المحكمة الجنائية الدولية بدور رئيسي في هذا الصدد، عن طريق إصدار أحكام في الجرائم التي نص عليها نظام روما الأساسي باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما فيها تلك التي قد تشكل جرائم إبادة جماعية. ولذلك، على مجلس الأمن أن يكفل إحالة جرائم العنف الجنسي إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومواصلة رصد القضايا المرتبطة بها.

وبالمثل، يجب أن نضمن ألا يشكل حفظة السلام جزءا من المشكلة. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات التي اتخذها مؤخرا الأمين العام من قبيل اقتراح ميثاق طوعي مع البلدان المساهمة بقوات ضد الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والذي انضمت إليه أوروغواي؛ وإنشاء دائرة للقيادات النسائية، التي تتشرف أوروغواي بأن تكون عضوا فيها؛ وتعيين محام للدفاع عن حقوق ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

إن أوروغواي تؤكد أهمية تثقيف الموظفين المشاركين في بعثات حفظ السلام، فيما يتعلق بقضايا العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع. وفيما يتعلق بحالة لدي على وجه التحديد، يجب أن يتابع جميع الموظفين قبل نشرهم، دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقضايا الجنسانية،

وحماية الأطفال، والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي، إضافة إلى التوقيع على بيان يوافقون فيه على الامتثال لمعايير السلوك.

ويجب أن يشكل المنظور الجنساني جزءا من عملية التخطيط بأكملها لحفظ السلام، وكذلك في وقت الاستعراض وعندما يتعلق الأمر بتخفيض عدد الأفراد المنتشرين. وفيما يتعلق بهذه النقطة، تبعث التخفيضات الأخيرة لعناصر المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان في ولايات بعض بعثات السلام، على القلق.

إننا نرحب بأن خطة المرأة والسلام والأمن قد اكتسبت منذ عام ٢٠٠٠، قدرا كبيرا من الزخم المعياري. ونسلط الضوء أيضا على العمل الذي قامت به الهيئات المنشأة بموجب مختلف صكوك حقوق الإنسان، فيما يتعلق بالخطة، في إطار دورها الرقابي. وأود أن أؤكد مجددا على الحاجة إلى توحيد الجهود من أجل تنفيذ المبادرات التحويلية الواسعة النطاق التي تضمن إدراج المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل منهجي، في النُهج المتكاملة للوقاية وحفظ السلام.

وتؤكد أوروغواي من جديد التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومواصلة العمل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء على تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أتوجه بخالص شكري لرئيسة ديوان الأمين العام السيدة ربييرو فيوتي، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة ملامبو – نغوكا؛ والسيدة مينا – روهاس؛ والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، السيدة ميشيل جان، على إحاطاتهن الإعلامية النيرة للغاية.

وأود الإشادة بصفة خاصة بالدور الحيوي الذي يقوم به المجتمع المدني في مجال تعزيز وتنفيذ الخطة الهامة للغاية، التي وجهت السيدة مينا روخاس باسمها رسالة قوية وملتزمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا دعم فرنسا للمبادرات التي تتخذها المنظمات التي تقوم بحملات تهدف إلى احترام وتعزيز حقوق المرأة في الميدان. ويجب عدم عرقلة هذه المبادرات، ولكن يجب بدلا من ذلك دعمها وتشجيعها بقوة.

كما أرحب بحضور والتزام الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، السيدة ميشيل جون، بهذه الخطة. وترمز الجهود التي تبذلها بلدان الفرانكوفونية في الواقع إلى رسالة قوية وهامة. وأود أن أعبر عن المزيد من الدعم، إلى جانب ألمانيا، لتصميم الاتحاد الأفريقي وغانا على إقامة شبكة القيادات النسائية الأفريقية. ونرحب أيضا بمبادرة إيطاليا الرامية إلى إقامة شبكة من الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي أطلقت بالأمس في روما.

وأنتقل أولا إلى مسألة التزامنا الجماعي بالتنفيذ العملي لهذه الخطة ومشاركة المرأة، قبل العرض الموجز للجهود التي تبذلها فرنسا بشكل يومي من أجل تحقيق تلك الغاية.

ولا يمكننا ببساطة حل الأزمات من دون ضمان حماية المرأة ومشاركتها. ويجب حماية المرأة، وهذا أمر أساسي، لكن يجب إشراكها بشكل كامل في منع نشوب النزاعات وحلها. ويجب أن يشكل ذلك أولوية مشتركة حقيقية لا في أقوالنا فحسب، بل أيضا في الإجراءات التي نتخذها لضمان تحقيق المساواة والكفاءة. وتظل مشاركة المرأة في العمليات السياسية المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وحلها غير كافية إلى حد كبير.فمن ١٩٩٢ إلى ٢٠١١، كانت ٤ في المائة من الأطراف الموقعة على اتفاقات السلام وأقل من ١٠ في المائة من المفاوضين المشاركين في محادثات السلام من النساء. إن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2017/861) يشير بوضوح إلى هذه الحالة الراهنة، ويؤكد أن بعض المجالات، مثل نزع السلاح، لا تزال مغلقة أمام النساء. ويبين ذلك مدى ضرورة تغييرنا لنطاق تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وعلينا الانتقال من

الأقوال إلى الأفعال. ونحن لا نتكلم عن مسألة هامشية ؛ إننا نتكلم عن مسألة محورية ينبغي أن تكون في صميم العمل اليومي للأمم المتحدة.

لقد اتخذ مجلس الأمن ثمانية قرارات طموحة بشأن هذا الموضوع ؛ ومع ذلك، من الواضح تماما أن تنفيذها يظل غير كاف على الإطلاق. ومن المؤكد ملاحظة إحراز تقدم، لا سيما داخل المجلس: حيث تأخذ ثلاثة أرباع القرارات خطة المرأة والسلام والأمن في الاعتبار، وأنشئ فريق خبراء غير رسمي. كما أنشئت أيضا شبكة من مراكز التنسيق الوطنية. ويجب على الحكومات الآن الاضطلاع بمسؤولياتها، ووضع خطط وطنية وحتى إقليمية وتنفيذها. وباختصار، فقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات عملية.

ومن الضروري أيضا تخصيص حيز للقيام بتقييم عالمي ومتكرر ومسؤول للمبادرات التي نتخذها. ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لتحليل النزاعات على أساس جنساني، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات. وسيكون من المهم أيضا قياس التقدم المحرز، لأنه سييمثل تحديا خلال السنوات المقبلة. ونحن ندرك جيدا حقيقة أنه، وقد قيل ذلك لكن لا ضير من التكرار، عندما تشارك المرأة في عمليات السلام، تزيد احتمالات النجاح الدائم لاتفاقات السلام على مدى فترة سنتين على الأقل بنسبة ٢٠ في المائة، ويزيد احتمال استمرار سريان اتفاق من الاتفاقات، لـ ١٥ عاما على الأقل، بنسبة ٢٥ في المائة. مرة أخرى، وبالتالي، فإن ذلك التزام لا يتعلق بمجرد المساواة، بل بالكفاءة. ويجب أن تشكل الأمم المتحدة نفسها قدوة في هذا الصدد، ونرحب بإنشاء الأمين العام مجموعة من المواهب النسائية تيسر وصولها إلى المناصب القيادية.

إن فرنسا ملتزمة بالبقاء في طليعة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وأود الآن أن أعرض بإيجاز خطة عملنا الوطنية لتنفيذ هذا الخطة.

أولا، مع ذلك، أود أن أشير إلى أن قانون المساواة قد مكّن فرنسا بلا شك من تحقيق تقدم حاسم فيما يخص تمثيل المرأة في الحياة السياسية في بلدي. وقد حققت الحكومة الفرنسية المساواة، كما حققتها البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، هنا في نيويورك.

وتقوم فرنسا بشكل أكثر تحديدا، بتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تغطي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وقد بنيت على خمس ركائز هي: المشاركة ؛ والحماية، التي تعني أساسا خلال النزاعات، الحماية من أعمال العنف، ولكن أيضا بشكل أوسع حماية حقوق المرأة، ومكافحة الإفلات من العقاب؛ الوقاية، ولا سيما عن طريق نشر الوعي بقضية العنف ضد المرأة ؛ وتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن. ونقوم فيما يخص كل ركيزة من تلك الركائز، بتنفيذ مبادرات على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف ومستويات التعاون الملموس. وأود تسليط الضوء على بعض الأمثلة.

أولا، تتخذ فرنسا إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب عندما ترتكب جرائم ضد النساء، بما في ذلك تمكين وصول المرأة إلى العدالة. لذلك، فإننا نؤكد مجددا دعمنا لسياسة الأمين العام المتعلقة بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن نفس المنطلق، إنضم رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل مكرون، إلى دائرة القادة في الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة. وعلى نفس المنوال، وقّع وزير الشؤون الأوروبية والخارجية، السيد جون – إيف لدريون، الاتفاق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نشيد بتعيين الأمين العام مؤخرا لمحام للدفاع عن حقوق ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وتتواصل جهودنا كذلك على نحو يومي في الميدان. فعلى سبيل المثال، نواصل دعم البرامج الإنسانية الرامية إلى مساعدة النساء المتضررات من الآثار الناجمة عن الأزمات في أفغانستان؛

وجمهورية أفريقيا الوسطى ولبنان، نتيجة للأزمة السورية؛ ونيجيريا. كما ننفذ العديد من المشاريع من أجل حماية المرأة من الاتجار بالبشر، على سبيل الأولوية.

وكذلك يجب علينا أن ننفذ خطة المرأة والسلام والأمن وأهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر اتساقا. وبالفعل فقد أدمجت مساعدتنا الإنمائية الرسمية البعد الجنساني على نحو كامل، وعدد المشاريع التي لها تأثير مباشر على حياة النساء آخذ في الارتفاع كذلك. كما اضطلعت فرنسا بجهد شامل ووضعت أهدافا محددة لزيادة مشاركة المرأة في قواتها المسلحة. وقد ارتفعت التعيينات بشكل كبير، وتضاعف تمثيل المرأة تقريبا منذ عام ١٩٩٨ إلى ١٥ في المائة من مجموع القوات اليوم، وهو، بطبيعة الحال، ليس كافيا تماما، ولكن يتواصل إحراز التقدم. ويجب زيادة توعية القوات المسلحة، بما في ذلك وحدات عمليات حفظ السلام، بالمسائل الجنسانية، وفي ذلك الصدد – يجب الحفاظ على مهام مستشاري الشؤون الجنسانية، على نحو ما ذكر، في هذه العمليات.

وأخيرا، فإن خطة عملنا الوطنية تتوافق بشكل وثيق مع جهود الاتحاد الأوروبي، وهنا أشير بشكل خاص إلى المبادرات الرامية إلى معالجة حالة المرأة في أفغانستان وسورية وإلى المبادرة المشتركة الأخيرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، المعروفة بمبادرة تسليط الأضواء، التي تمكن من تنفيذ استجابات معينة للعنف ضد المرأة.

ويمكن التعويل على مواصلة فرنسا القيام بكل ما في وسعها للنهوض بهذه الخطة، التي هي في صميم أنشطة الأمم المتحدة وقيمها. تتمثل رؤيتنا في العيش في عالم لا تظل فيه النساء ضحايا للعنف، بل عالم يمكن أن يأخذن فيه مكانهن الصحيح في تسوية النزاعات وفي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانهن. هذا أمر حتمي للمساواة والفعالية. المرأة هي السبيل إلى السلام والأمن الدائمين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لكي نكون متسقين تماما مع جدول أعمال جلسة اليوم، أود أن أقتبس مرة أخرى من البيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء أوكرانيا، الذي ربما ضاع في الترجمة لبعض الوفود.

فالنساء يشكلن ٥٨ في المائة، أو نحو مليون من ١,٧ مليون مشرد داخلي في أوكرانيا. وكل هذا نتيجة مباشرة لا جدال فيها للعدوان الروسي ضد أوكرانيا، العدوان الذي سلم به في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من جانب الجمعية العامة، التي حددت الاتحاد الروسي بشكل لا لبس فيه كسلطة قائمة بالاحتلال في بلدي.

وعليه، إذا كانت روسيا قلقة إلى هذا الحد إزاء مصير النساء في الأراضي التي تحتلها في بلدي، فينبغي لها أن تتوقف عن إرسال القوات والأسلحة والذخائر إلى شرق أوكرانيا. وريثما يحدث ذلك، فإن روسيا ليست في وضع يؤهلها لتحاضر الآخرين بشأن حالة أوجدتها عمدا وتواصل إثارتها.

أما بالنسبة لما يسمى بالمساعدة الإنسانية المقدمة من روسيا إلى أوكرانيا، فإنني أتساءل من يتعين أن يشكر على ذلك، ربما وكلاؤها في دونباس، طالما أن آخر مما سميت بالقوافل الإنسانية تضمنت، على الأقل، دبابتين روسيتين حديثتين وحمولة كاملة من الذخائر لهما. مثال طيب حقا.

وأخيرا، هناك مئات السجناء الأوكرانيين تحت الأسر الروسي. ونحن نفعل كل ما في وسعنا لإخراجهم من السجون الروسية، بصرف النظر عن نوع جنسهم أو آرائهم السياسية. إن بعضهم ينخرط، بمجرد تحررهم من الأسر، وبطريقة حرة تماما، في حياة سياسية نشطة ويشغل مناصب رفيعة، بما في ذلك في البرلمان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أذكر المتكلمين بأنه يرجى منهم أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. هذا هو البيان المعتاد. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النص كتابة مع الإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة. وأود أن أبلغ كل المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ يوجد عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية كولومبيا.

السيدة هولغين كوبيار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة، بعد ما يقارب ١٧ عاما من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن خطة المرأة والسلام والأمن. كما أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا؛ والسيدة ميشيل جان، ممثلة المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ والسيدة شرو مينا – روخس، منسقة كولومبيا الوطنية للمناصرة والتوعية المعنية بعملية مجتمعات السود، على ما قدمنه من مساهمات.

تمثل هذه الجلسة فرصة لتبادل أفضل الممارسات والتحديات التي ووجهت في تنفيذ هذه الخطة، ولكن في المقام الأول، لتنشيط المناقشة واتخاذ الإجراءات الفعالة، في مواجهة التحديات الجديدة، لضمان مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي في عمليات السلام وحفظ السلام.

لقد اتسمت عمليتنا، التي وضعت حدا للنزاع، بمشاركة نشطة ورئيسية للمرأة. فقد كنا على الطاولة خلال مرحلة التفاوض، وأنا شخصيا كمفاوضة، وفي فريق التفاوض على النطاق الأوسع. وبالإضافة إلى ذلك، كان لعمل اللجنة الفرعية بشأن المسائل الجنسانية حضور شامل طوال عملية الاتفاق النهائي، كما أقر به في تقرير الأمين العام (S/2017/861)، الذي ينص على أن النسبة المئوية لاتفاقات السلام الموقع عليها التي تحتوي على أحكام تتعلق بنوع الجنس لم تزد إلا لأن اتفاق السلام الكولومبي تضمن أكثر من ١٠٠ من هذه الأحكام.

وبعد مضي ما يقرب من العام على توقيع الاتفاق، لا تزال كولومبيا ملتزمة بضمان مشاركة المرأة في تنفيذ خطة السلام. وأمامنا تحديات وأهداف رئيسية في هذه المرحلة، ودور المرأة حيوي، في هذا الصدد. لقد أنشأنا، تحقيقا لهذه الغاية، المؤسسات اللازمة لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك وحدة شؤون جنسانية متخصصة تتألف من سبع من القياديات من منظمات النساء الريفيات ومن ضحايا النزاعات المسلحة ومن منظمات المجتمع المدني. فهن سيساعدننا على تحقيق التحولات التي يوجه إليها الاتفاق لكي تتيح للمرأة، ولا سيما المرأة الريفية، ظروفا معيشية أفضل، ستترجم إلى تمكينهن واستقلالهن الاقتصادي، فضلا عن إنشاء أماكن عمل بظروف لائقة، في إطار من المساواة، لكي يتسنى كسر دوامات العنف التي تنتهك حقوق المرأة. كما إننا نعمل على إدراج تركيز على منظور المساواة بين الجنسين في إطار تنفيذ الاتفاق.

وبقدر أهمية حضور المرأة أثناء المفاوضات، فإن حضورها سيكتسي نفس القدر من الأهمية في عملية التنفيذ. إن المشاركة في مرحلة بناء السلام، التي ستستغرق عدة سنوات، ملموسة في تشكيل المؤسسات المنشأة لأغراض العدالة الانتقالية، التي انتخب أعضاؤها في أيلول/سبتمبر. وفي الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، ٢٨ من أصل ٥١ قاضيا من النساء، بما في ذلك الرئيس، وثمانية من المنحدرين من أصل أفريقي أو من السكان الأصليين. وبالإضافة إلى ذلك، انتخبت امرأة لمنصب مديرة وحدة البحث عن الأشخاص المفقودين.

تدرك كولومبيا ضرورة ضمان المساءلة عن جرائم العنف الجنسي المرتكبة في إطار النزاع. وذلك هو السبب في أن الاتفاق النهائي يقضي بأنه لا يمكن أن تخضع تلك الجرائم للعفو العام. ويقضي علاوة على ذلك، بأن تضع الولاية القضائية الخاصة من

أجل السلام خططا لإنشاء وحدة تحقيقات تضم فريقا خاصا معنيا بقضايا العنف الجنسي.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على حقيقة أن البعثة السياسية الخاصة الأولى التي وافق عليها مجلس الأمن ضمت أكبر عدد من النساء على الإطلاق – حوالي ٢٠ في المائة من المراقبين. ونأمل في أن تحافظ الثانية على نفس المستوى أو تتعداه.

ونعتقد أن عمليتنا، بمزاياها وعيوبها، يمكن أن تكونإحدى الإحالات المرجعية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بطريقة تسهم في تحقيق نتائج ملموسة وتحقيق المشاريع ووضع مبادرات مشتركة، بحيث يمكن استخدام الدروس المستفادة للتقدّم في سياقات أخرى. وقد أظهرت لنا السنوات الماضية أن العمل الملتزم يحقق تقدماً كبيراً ونتائج ملموسة لها أثر إيجابي على واقع المرأة، ولكنها، بطبيعة الحال، غير كافية.

قالت السيدة مينا – روخاس في بداية مناقشة اليوم إن عملية السلام لم تضع نهاية للحرب والعنف فحسب، بل ساعدتنا في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهذا هو ما نسعى إلى القيام به في الاتفاق؛ وهذا هو التحدي الذي نواجهه من الآن فصاعداً من حيث التنفيذ. ونحن بحاجة إلى الالتزام الثابت من الدول، فضلاً عن العمل الفعال الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما مجلس الأمن، لضمان مشاركة حقيقية للمرأة، وبالتالي المساهمة في تحقيق المجتمعات العادلة والمنصفة التي ننشدها جميعاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للوزيرة المعنية بالجنسانية والطفل والأسرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة سافو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أرحب بتولي بلدكم فرنسا رئاسة مجلس الأمن، وأن أهنئكم على المهارة الكبيرة التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضاً أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو الموضوع الذي يعبّر عن المأساة التي تتحملها الكثير من النساء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما بعض النساء في المناطق الشرقية والوسطى من بلدي.

وإنني أشيد إشادة مستحقة بمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، على جهوده الحثيثة الرامية إلى السعي لإحلال السلام في بلدي. وأود أيضاً أن أشكر السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا على الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أرحّب أيضاً بحضور السيدة ميشيل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

إن بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تضررت بفعل سنوات عديدة من النزاع المسلح الذي خلّف عواقب سلبية جداً، لا سيما على النساء والأطفال، قد التزم التزاماً راسخاً بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن. وتتيح لنا هذه المناقشة فرصة للإشارة بإيجازإلى الجهود التي تبذلها حكومة بلدي لمعالجة هذا الوضع – وبتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – الأمر الذي فعلناه من خلال اعتماد خطة عمل خطة ذات ١٠ محاور ذات أولوية في عام ٢٠١٣.

إن خطة العمل هي قيد استعراض تشاركي وشامل مع قدر كبير من التعاون من المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما بمشاركة المنظمة الكاثوليكية للمعونة الغوثية والإنمائية ومؤسسة دياكونيا السويدية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد أجرت الحكومة تقييماً لخطة العمل الحالية بغية تحديد مواطن القوة والضعف وجمع البيانات الإحصائية من ١٠ مقاطعات، في انتظار البيانات من المقاطعات المتبقية، بهدف بلوغ المزيد من النساء على الصعيد المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أدى إلى تعميم مراعاة المنظور

الجنساني في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، فضلاً عن بناء قدرات القيادات النسائية في التفاوض والوساطة من حيث التأثير على عملية اتخاذ القرار في حالات الأزمات وفترات ما بعد انتهاء النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد شهدت أكثر من ٥٠٠ من القيادات النسائية والأفراد المحليين البارزين من النساء تعزيز قدراتهن في مجالات تسوية النزاعات والمفاهيم الجنسانية. ومكنهن ذلك من المساهمة في التسوية السلمية للنزاعات في المقاطعات الغارقة في المنازعات العرقية.

وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد قامت باستعراض استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، واعتمدت خطة عمل للقوات المسلحة ووقعت على الاتفاق المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. ومن خلال الاتفاق، أكدت حكومتنا من جديد التزامها بدعم سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع مرتكبي جرائم العنف الجنسي واعتماد تدابير لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال الشروع في الإجراءات القضائية ضد الجناة. وعلى هذا المنوال، وفي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، صدر ١٣٥ حكماً قضائياً، بمعاقبة ضباط رفيعي المستوى من الجيش والشرطة، وفي عام ٢٠١٦ أصدر نظام العدالة العسكرية ١١١ قراراً ضد مرتكبي العنف الجنسي.

وعلى الصعيد الأمني، أود أن أشيد بتصميم رئيس الدولة، السيد جوزيف كابيلا كابانغي، على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما عن طريق ترقية وترفيع تسع نساء من الجيش برتبة عميد إلى الرتب العليا وعدد من الضابطات اللاتي يحملن الرتب العليا. ومن الجدير بالذكر تعيين ٢٠ امرأة في الخدمة الفعلية في كتيبة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى بالارتباط مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى أن بلدي يقدّر بحق الدعم المقدّم له من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة كوفلر (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشير إلى أن ألمانيا تؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ولكن، أودّ أولاً أن أشكر فرنسا على استضافة هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ولا سيما تحديد التركيز على تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

وأودّ أن أشكر رئيسة مكتب الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتهيما الإعلاميتين الشاملتين. وأشكر السيدة مينا – روخاس على الحديث عن مشاركة المرأة في عملية السلام الكولومبية. كما أننا نقدّر تقديم السيدة جان أمثلة عملية على الدور القيادي للمرأة. إن مشاركة المنظمة الدولية للفرنكوفونية لموضع ترحيب كبير في هذه المناقشة.

تركّز مناقشة اليوم تركيزاً محمودا للغاية على اتساق العمل والالتزامات. وأود طرح أربعة أفكار محددة بشأن الكيفية التي يمكننا بها تكثيف تنفيذ خطة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أولاً، نحن بحاجة إلى دعم المبادرات العملية الرامية إلى ترجمة الخطاب المتعلّق بمشاركة المرأة في عمليات السلام إلى عمل. وكما ذكرت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة – وأود أن أشكرها على ذلك – فقد قررت ألمانيا دعم الاتحاد الأفريقي في تطوير شبكة من القيادات النسائية الأفريقية توفر للقيادات النسائية من جميع أنحاء القارة محفلاً لتبادل الخبرات

فيما يتعلق بتجاربهن. إن الشبكة، التي انطلقت في حزيران/يونيه في نيويورك، تعطي نتائج بالفعل. لقد بدأت القيادات النسائية من جميع أنحاء أفريقيا بتبادل الخبرات بشأن أنشطتهن ومبادراتهن عن طريق الشبكة. وسيُعقد اجتماعهن القادم في أديس أبابا في الربيع القادم.

وتؤيد ألمانيا تأييداً تاماً المبادرة التي قادتها غانا والاتحاد الأفريقي لإنشاء فريق من الأصدقاء لشبكة القيادات النسائية الأفريقية في نيويورك. وتحتاج الشبكة إلى دعمنا السياسي، ويمكن للفريق أن يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد. ونرحب أيضاً بقيام العديد من القيادات النسائية، تحت قيادة نائبة الأمين العام ومبعوثة الاتحاد الأفريقي الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بأولى بعثاتهن التضامنية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هذا الصيف إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن يتبعها مزيد من بعثات التضامن في المستقبل.

ثانياً، نحن بحاجة إلى مواصلة النقاش الدولي حول تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن بين المناقشات المفتوحة السنوية. وقد أنشأت إسبانيا شبكة من مراكز التنسيق على مستوى العاصمة بشأن المرأة والسلام والأمن، ومن المشجع أن نرى أن أكثر من ٦٠ بلداً من جميع المناطق قد عيّنت منسقين.

ستتولى ألمانيا رئاسة الشبكة في ٢٠١٨، تليها ناميبيا في ٢٠١٩، وسنستضيف اجتماعها المقبل في برلين، في الربيع المقبل. ويحدونا الأمل في أن يكون بوسع العديد من الوفود إيفاد منسق إلى برلين واغتنام الفرصة لمواصلة مناقشة اليوم.

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن المنبثق من مجلس الأمن أصبح أداة لا غنى عنها هنا في نيويورك في الإبقاء على اهتمام المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن بين المناقشات المفتوحة. وقد نظر الفريق فعلا في أربع حالات محددة في عام ٢٠١٧. ونثني على السويد، وأوروغواي والمملكة المتحدة على ما تقوم به من عمل في قيادة تلك الجماعة، ونشجعها على مواصلة نهجها في تفحص الحالات الفردية أكثر من مرة، ومن ثم أن تعمل على متابعة التنفيذ.

ثالثا، يمكننا أن نفعل أفضل بشأن الربط بين تنفيذ خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مع الخطط الأخرى، والأهم من ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. في هذا العام، اعتمدت ألمانيا الجيل الثاني من خطة العمل الوطنية للفترة من ٢٠١٧-٢٠٢٠، وحاولنا التشديد على بعض الروابط المشتركة. فعلى سبيل المثال، تماشيا مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٣٠، فإن خطة العمل الجديدة لدينا تزيد تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني من الناحية النوعية. وقد ساهم ممثلو المجتمع المدني بشدة في خطة العمل الثانية لدينا، وأنشأنا آليات جديدة للتشاور فيما يتعلق بمشاركتنا مع المجتمع المدني.

أخيرا، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة من أجل إعطاء أولوية لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ينبغي أن تتوفر لدى بعثات حفظ السلام الخبرة اللازمة في مجال حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية. إن إدماج الخبرة الجنسانية في جميع عناصر البعثات، ليس شيئا مستحبا فحسب، إنما يكمن في صميم تنفيذ الولاية وإحلال السلم والأمن الدائمين. لذلك، نرحب بمبادرة الأمين العام بإطلاق خط الإمداد بالمواهب من المرشحات لشغل مناصب عليا في الأمم المتحدة.

ومهما يكن من أمر، يجب علينا، بوصفنا دولا أعضاء، أن نفعل المزيد من أجل إطلاع النساء وتحفيزهن وترشحهن لبعثات حفظ السلام. منحت ألمانيا مؤخرا جوائز لخمس نساء من حفظة السلام للخدمة الممتازة التي قدمتها تلك النساء في عمليات السلام. إن مساهماتهن في نجاح تلك البعثات جوهرية،

سواء بصفتهن قبطان فرقاطة ألمانية لتدريب القوات المسلحة اللبنانية كجزء من ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أو ضابط عسكري يتولى الإشراف على الاستطلاع في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أو موظفات في إدارة الموارد البشرية في كولومبيا. كذلك وفرنا التدريب إلى بلدان ثالثة في مجال مراعاة الاعتبارات الجنسانية ومن منظور جنساني، على سبيل المثال في أكرا، وقدمت النساء الدعم لشرطة الأمم المتحدة في عملها الرامي إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لا تزال خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تمثل أولوية بالنسبة لألمانيا في الأمم المتحدة. وبوسع المجلس أن يعول على دعم ألمانيا في ترجمة الكلام عن المرأة والسلام والأمن إلى عمل ملموس.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية غواتيمالا.

السيدة خوبيل بولانكو (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أشارك بوصفي وزيرة للخارجية في مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، ومن المصادفات السعيدة أنني موجودة هنا اليوم. إني الامرأة الثانية التي تتولى منصب وزيرة الخارجية في تاريخ وزارة الخارجية، مما يدل على كيفية تغير الأمور في غواتيمالا.

وفي السنوات الأخيرة، رأينا أن المشاركة الكبيرة للمرأة في تعزيز وتسريع جهود الحماية والإنعاش الاقتصادي، وترفع من درجة الجهود المبذولة لبناء السلام وتؤدي إلى إحلال السلام المستدام. ولهذا السبب، كل سنة، يواصل مجلس الأمن تمهيد الطريق للحد من ضعف النساء والفتيات. وكل ذلك يرتكز على الفرضية الأساسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يقنعنا مرة أخرى بأنه بدون توفير الأمن للنساء والفتيات، لا يمكننا تحقيق السلام الدائم. واليوم، من خلال هذه المناقشة، نقدم القيمة المضافة من أجل كفالة التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن.

تؤيد غواتيمالا تأييدا كاملا الأهمية التي يعلقها الأمين العام على منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر، وهي المرحلة التي يجب علينا أن نوليها اهتماما خاصا من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان لأشد الفئات ضعفا، أي النساء، والفتيات، والأطفال والمراهقين.

ويساورنا القلق الشديد إزاء استمرار استخدام العنف الجنسي كأداة من أدوات الحرب لإرهاب السكان. ولا يمكننا أن نسمح باستغلالها في توليد الإيرادات عن طريق الاتجار والاسترقاق الجنسي، ناهيك عن السماح باستخدام النساء والفتيات كأدوات. لذلك، ندين بشدة جميع هذه الأعمال البغيضة، لأنها، بالإضافة إلى ذلك تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وحرمانا من الكرامة الإنسانية. لذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين سُبل وصول المرأة إلى العدالة وتعزيز المؤسسات في النظام القضائي، في ضوء تلك الجرائم البشعة، على الصعيدين الوطني والدولي.

أحدث القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تغييرات مهمة في العالم، الأمر الذي مكننا من الإقرار بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمر هام جدا لتحقيق السلام والأمن الدوليين. بالاقتران مع القرارات السبعة الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام، فإنها تشكل أدوات قوية من أجل الممارسة الكاملة لحقوق المرأة، والحصول على العدالة ومشاركتها على قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار، سواء في حالات الصراع أو بعد انتهاء الصراع، وفي السيناريوهات السلمية، مما أدى إلى تغييرات جوهرية من أجل توطيد سيادة القانون.

إن خطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تشكل أداة قوية للنهوض بحقوق المرأة. وبغية البدء

بذلك، ورصد التقيد بالالتزامات الدولية من أجل السعي إلى إحلال السلام والأمن الدوليين في المسائل الجنسانية، كان لدى غواتيمالا خطة عمل وطنية قائمة منذ تموز/يوليه، وهي إنجاز آخر حققه البلد في مجال حماية حقوق المرأة في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع.

ثمة جانب هام آخر، ألا وهو دور المرأة في عمليات حفظ السلام. تشارك غواتيمالا من خلال نشر الوحدات في مناطق النزاعات المسلحة، ولذلك تقدر إسهام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إرساء الأسس اللازمة لإدماج المنظور الجنساني في البعثات الميدانية.

أخيرا، يعتقد وفد بلدي أن من الضروري استمرار الجهود المشتركة بين الدول والأمم المتحدة لدعم التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك في سياقات حفظ السلام وتوطيد دعائم السلام على الصعد كافة. وفي هذا الوقت، ينبغي أن تكون العمليات الشاملة القاعدة، وليس الاستثناء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة بلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء شبكة الأمن البشري، وهي شبكة عبر إقليمية تتكون من الأردن، وأيرلندا، بنما، تايلند، وجنوب أفريقيا كدولة ذات مركز مراقب، وسويسرا، وشيلي، وكوستاريكا، ومالي، والنرويج، والنمسا، واليونان وبلدي بنما. وشبكة الأمن البشري مجموعة غير رسمية مؤلفة من الدول التي تدعو إلى إدماج نهج الأمن البشري في السياسات والبرامج على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية.

بعد مرور سبعة عشر عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبعد مرور سنتين على الاستعراض العالمي للتنفيذ، ينبغي لهذه المناقشة المفتوحة التركيز على التنفيذ الفعلي للإطار المعياري. من خلال اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كرر مجلس الأمن مرة أخرى التزامه بالخطة والحاجة إلى تنسيق الاستجابة والإسراع بوتيرة التنفيذ. ونرحب بشكل خاص بعمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن المنبثق من المجلس بوصفه أداة هامة لكفالة نيل الخطة الاهتمام المناسب في عمل المجلس. وتدعو شبكة الأمن البشري الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة.

ثمة حاجة إلى زيادة الاعتراف بمشاركة المرأة الكاملة والفعّالة ودعمها بالكامل في جميع مراحل تسوية النزاعات وعمليات المصالحة بعد انتهاء النزاعات، حتى تصبح اتفاقات السلام أقرب منالا وأكثر استدامة.

والمرأة يمكن، بل يجب، أن تضطلع بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي إنشاء عمليات السلام المستدامة واتخاذ القرارات المتعلقة بها. ونرحب ببرامج صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري التي تدعم المرأة باعتبارها عنصرا من عناصر التغيير في تحقيق السلام والحفاظ عليه. وندعو إلى تطبيق نهج الأمن البشري على نطاق أوسع للنهوض بالجهود الشاملة للجميع على صعيد الوقاية وبناء السلام. ومنذ مناقشتنا في العام الماضي (أنظر S/PV.٧٩٣٧)، شهدنا عددا من التطورات والأحداث الهامة داخل الأمم المتحدة والتي ساعدت على كفالة النهوض بجدول الأعمال الهام هذا.

أولا، نرحب بالتزام الأمين العام وباستراتيجيته لتكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة لتحقيق هدف توزيع الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠. كما نرحب بإطلاق مبادرة ”الضوء الكشاف“ المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة من خلال دعم تمكين المرأة.

ثانيا، شهد الاستعراض المواضيعي الذي يجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، إدماج مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن نرحب بتلك العملية الجارية.

ثالثا، برهن الاجتماع الرفيع المستوى المعقود مؤخرا بشأن خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص واعتماد الإعلان السياسي على وجود التزام متجدد بحماية ضحايا السخرة والاسترقاق الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي تستهدف أضعف الفئات – النساء والفتيات، ولكن أيضا الفتيان. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن العنف الذي تمارسه الجماعات المتطرفة التي تتعدى على حقوقهم وكرامتهم وسلامة حياتهم.

وتعرب الشبكة عن بالغ قلقها جراء تأثير التشريد القسري على النساء والفتيات. وتتطلب معالجة تلك المسألة إشراك المرأة في تصميم وتنفيذ الإجراءات الإنسانية وتدابير الإنعاش المبكر. وينبغي أن نراعي أيضا في سياق ذلك الحاجة المتزايدة إلى الدعم المستمر من قبل الجهات المانحة للبلدان والمجتمعات المضيفة، حتى يتسنى لها أن تدعم بصورة مناسبة قدرة المرأة على الصمود. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي وتحسين التنسيق مع بناء السلام وحماية حقوق الإنسان.

وندعو أيضا إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز واحترام الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات، فضلا عن النهوض بجميع الجهود الرامية إلى التصدي بفعالية للعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ولطالما ارتُكبت أعمال العنف الجنسي على نطاق منهجي وواسع النطاق كجرائم ضد الإنسانية وجرى استخدامها كسلاح حرب. وتمثل النساء والفتيات اليوم أهدافا للعنف الجنسي والجنساني بمعدل ينذر بالخطر.

ونشدد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة في إطار الولايات القضائية الوطنية أو الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتي كانت بمثابة برهان واضح على تضامن المجتمع الدولي في إدانة تلك الآفة ومكافحتها، مع جعل حقوق وكرامة الضحايا في طليعة الجهود الجماعية.

ختاما، يشكل تمكين المرأة ومشاركتها على نحو ذي مغزى حجر الزاوية لأي استجابة في ما يتعلق بالوقاية والحماية. فالتمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنساء والفتيات يقلل من ضعفهن ويعزز قدرتهن على حماية أنفسهن وممارسة حقوقهن. ويجب أن نكفل الاحترام الكامل لمصالح النساء والفتيات وإدماجها بصورة منهجية في جميع عمليات السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهيري (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): نؤكد من جديد دعمنا القوي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وباتخاذ ثمانية قرارات بشأن هذا الموضوع، فإن مجلس الأمن يجسد التقدم الذي أحرزناه في هذا المجال. غير أننا لا نزال بعيدين كل البعد عن تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا، ويتعين علينا معالجة الفجوة الكبيرة بين القرارات على الورق والواقع على الأرض.

وتشير البيانات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/861) إلى وجود عقبات كبيرة أمام المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات الوساطة. والمشاركة الكاملة للمرأة في عمليات الوساطة أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. ولا يمكن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بصورة كاملة ولا يمكن التغلب على الصدمات المجتمعية، إذا كان نصف السكان مستبعدين من عمليات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تتحمل النساء

قدرا كبيرا من المسؤولية في المجتمعات المحلية أثناء مرحلتي النزاع والتعافي، الأمر الذي يجعل مشاركتها أكثر أهمية.

وإمكانية اللجوء إلى القضاء عنصر حاسم في بناء مجتمعات شاملة للجميع تنعم بالسلام والعدل، على النحو المبين في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ولكن التفاوتات الهيكلية ومشاكل الفقر والتمييز غالبا ما تشكل عقبة أمام تمتع المرأة بالأمن وإمكانية لجوئها إلى القضاء، وكذلك أمام عمليات العدالة الانتقالية. والنظم القانونية والقضائية المراعية للمنظور الجنساني هي أمر أساسي من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود والحفاظ عليها. وليختنشتاين فخورة بكونها عضوا في منظمة الرواد من أجل مجتمعات شاملة للجميع تنعم بالسلام والعدل، والتي تقوم بدور ريادي في تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وتوفر أساسا لتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال.

يوثق آخر تقرير للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2017/249) ١٩ حالة، تضم ٤٦ من أطراف النزاعات، لارتكاب أنماط من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، أو التحريض على ارتكابها. وعلى الرغم من أن النساء والفتيات عرضة بشكل خاص للوقوع ضحايا لهذا النمط من العنف في حالات النزاع، فإنه يجري أيضا استهداف الرجال والفتيان. ومن الأمور الموثقة جيدا أن القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، بما فيها تلك الضالعة في التطرف العنيف، تجند الفتيات والفتيان على السواء، لأغراض مختلفة من بينها أغراض جنسية. وعلاوة على ذلك، فإن الرجال والفتيان يشكلون في معظم الأحيان أغلبية المحتجزين أثناء النزاعات المسلحة، ويكونون عرضة بشكل كبير للعنف الجنسي. وغالبا ما يمنع انتشار ثقافة الصمت والقوالب النمطية الضارة الضحايا الذكور من الكشف عما تعرضوا له، الأمر الذي يقلل أكثر من احتمالات المساءلة.

وغالبا ما تعتمد آليات العدالة الانتقالية تفسيرا يقوم على مفهوم ثنائية نوع الجنس في ما يتعلق بالعنف الجنسي، وهو تفسير يصنف النساء باعتبارهن ضحايا والرجال بوصفهم جناة. ونتيجة لذلك، لا يجد الضحايا من الذكور سوى فرص محدودة أو تنعدم فرصهم في الحصول على تعويضات هامة وخدمات نفسية واجتماعية وطبية. وفي الوقت نفسه، فإن تنميط النساء بوصفهن ضحايا يمكن أن يحول دون استفادتهن الكاملة من إمكاناتهن لعيش حياة كريمة.

ويمكن أن يشكل العنف الجنسي والجنساني جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وقد يندرج، في ظروف محددة، ضمن عناصر الإبادة الجماعية. وتلك هي الجرائم الأساسية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يشكل حجر الزاوية في كفاحنا المشترك ضد الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي. وتتمثل أكثر أشكال الحماية من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات فعالية في كفالة عدم حدوثه في المقام الأول.

وتشيد ليختنشتاين بالأمين العام غوتيريش لتركيزه على الوقاية وتود أن تُذكر بأن ١١٤ دولة قد وقعت على مدونة قواعد السلوك التي اعتمدتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية في ما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، مُتعهدة بدعم اتخاذ إجراءات حاسمة وحسنة التوقيت بهدف منع وإنهاء هذه الجرائم. وندعو الدول المتبقية إلى الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك، ومن ثم المساعدة في ضمان أن يفي المجلس بولايته المتمثلة في حماية المدنيين من الفظائع الجماعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة من أجل

تقييم الإنجازات التي تحققت وآفاق التنفيذ الكلي والكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا شك في أن هذا القرار يشكل حجر زاوية من عدة نواح، حيث أنه يعترف بالدور الحاسم للمرأة في تعزيز ثقافة السلام والقدرة على الصمود داخل مجتمعاتنا والطابع الجوهري لمشاركتها في وضع وتنفيذ استراتيجيات مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وقد أسهمت القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بصورة متعاقبة في زيادة صقل المنظورات التي تضمنها القرار الرئيسي بشأن الدور القيادي للمرأة أثناء عمليات حفظ السلام وبناء السلام والقيمة المضافة الأكيدة للنظر إليها باعتبارها جهة فاعلة شريكة أو شريكا كاملا.

لا داع للتذكير بالآثار المدمرة للحرب والنزاع على البشر، لا سيما الفئات الأكثر ضعفا. ومما يؤسف له أننا نرى ذلك يوميا تقريبا. وغالبا ما تكون النساء والفتيات الضحايا الرئيسيين. وعلى الرغم من التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٠، الأمر الذي انعكس في المشاركة النشطة للنساء في حركات السلام وفي قيامهن بدور متزايد في إعادة البناء بعد انتهاء النزاع، لا تزال المرأة غائبة بصفة أساسية في المفاوضات والمؤسسات ذات الصلة ببناء السلام. وهذا يعوق باستمرار عملية تسوية النزاعات. وفي رأينا، لا تزال مشاركة المرأة في غاية الأهمية. فهذه المشاركة ستمكننا على المدى الطويل من تحقيق التوازن بين الجنسين من خلال إشراك المرأة في إحداث تغييرات في المؤسسات العامة وفي الإصلاح القانوني. وتلك ملاحظة وردت في تقرير الأمين العام (S/2017/861). وتونس تشكره على جودة التقييم والتوصيات الواردة فيه.

وعلى وجه الخصوص، نرحب بالمبادرة المتعلقة بتقييم مدى تمثيل المرأة في عمليات السلام، في إطار مشروع الإصلاح. ونرحب بتلك المبادرة لأن ذلك النهج يقر بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يشيد بالجهود المبذولة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، في سياق منع التطرف العنيف. وما من شيء يسلط الضوء على صحة النهج الجنساني أكثر من وضع التدابير الرامية إلى مكافحة التطرف، أو تأهيل النساء العائدات من مناطق النزاع أو إعادة إدماجهن.

كما يرحب وفد بلدي بنشر استراتيجية الأمين العام لتكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة. والتوصيات التي وضعت لا تركز على المسائل الإدارية فحسب، بل تعزز أيضا الحاجة إلى إعادة النظر في دور المرأة في عمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى أعضاء مجلس الأمن لمواصلة إيلاء اهتمام خاص لقضايا المرأة في مجال السلام والأمن عندما ”تنشأ أزمات جديدة وتستفحل أزمات أخرى، أو عندما يركز المجلس على مكافحة الإرهاب أو نشر الوحدات“.

وبالانتقال مرة أخرى إلى تونس، فإن مدونة الأحوال الشخصية قد اعتُمد في عام ١٩٥٦ وكان بالفعل أساس تونس الحديثة، وربما أهم من أول دستور للبلد، الذي اعتُمد في عام ١٩٥٩. وهذا يبين أهمية تمكين المرأة في وضع السياسات القائمة على المواطنة الحديثة في المجتمع التونسي منذ إنشاء الجمهورية التونسية الأولى. وقد تجسد هذا الزخم الإصلاحي في الدستور الجديد لعام ٢٠١٤، الذي يضمن حقوق المرأة ويحميها. وينبغي التذكير بأن المرأة كانت في الخطوط الأمامية أثناء الكفاح من أجل الديمقراطية. وما زالت عنصرا من عناصر التغيير من أجل تحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

وتمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعتمد البرلمان التونسي بالإجماع مؤخرا قانونا تاريخيا للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وهذا النص نتاج للجهود المشتركة بين الحكومة ومنظمات وجمعيات حقوق الإنسان. ومن المهم أن نتقيد بالصكوك والمعايير الدولية في مجال العنف ضد المرأة وأن نقرن

للمرة الأولى، بالتهديدات التي تتعرض لها الحقوق الاقتصادية للمرأة فمثل العنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة. وقد شددت تونس على أن اعتماد ذلك القانون استُكمل بإنشاء لجنة مؤلفة من مفكرين وأكاديميين مرموقين، مُكلفة بدراسة مسألة الحريات الفردية والمساواة في جميع المجالات. وهذه النهج الجديدة لا تؤدي إلا إلى تأكيد الطابع الذي لا رجعة فيه لجهودنا الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس.

ومن بين أهداف المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، تقييم التقدم المحرز في مختلف البلدان في وضع خطط عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويود وفد بلدي أن يشير إلى أن انطلاق مشروع لثلاث سنوات تحت إشراف وزارة شؤون المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الشركاء. وهذا المشروع، التشاركي من حيث طابعه والذي يشارك فيه مختلف أصحاب المصلحة في تونس، يهدف إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية التونسية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وكما قال الشاعر لويس أراغون، إن مستقبل الرجل هو المرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من إيجاد حافز لبناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية في النموذج المجتمعي لضمان صون السلم وإحراز التقدم على نحو ملموس وقابل للقياس. وذلك المشروع يجسد الطبيعة الحيوية لالتزام الجميع بتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بصفة تركيا رئيسة مجموعة ميكتا لعام ٢٠١٧، يشرفها أن تدلي بالبيان التالي باسم بلدان ميكتا، وهي المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا.

في البداية، نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما نشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2017/861).

ترحب بلدان ميكتا بمواصلة الاهتمام بخطة المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن. ونحن نشيد بالدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام. ونشدد على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونؤمن أيضا بالحاجة إلى زيادة دور المرأة في صنع القرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن جميع بلدان ميكتا أعضاء في فريق الأصدقاء للمساواة بين الجنسين. وتعتقد بلدان ميكتا أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمر بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات، وكذلك في الجهود الأوسع نطاقا من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وهذا هو أيضا مفتاح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونعتبر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما هاما للتصدي لآثار النزاعات المسلحة على النساء والفتيات. كما أسهمت قرارات مجلس الأمن المتعاقبة في إنشاء إطار معياري سليم في هذا الصدد. ونحن نعلق أهمية كبيرة على ضمان التعاون والتنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ تلك القرارات، ونواصل تشجيع المزيد من النساء على المشاركة في عمليات وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، فإننا لا نزال نواجه تحديات هائلة. فلا تزال النساء والفتيات يتضررن بشكل غير متناسب من آثار النزاعات في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، نشعر بالجزع إزاء استهداف النساء والفتيات بأعمال العنف القائم على نوع الجنس، وخاصة الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، في حالات النزاع. وهذه الأعمال المروعة تستحق الإدانة. كما تولي بلدان

ميكتا الأهمية للجهود الرامية إلى تحسين نهج الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وما زال التشريد القسري الجماعي بسبب الآثار المدمرة للنزاعات مصدر قلق بالغ. وتواجه النساء والفتيات آثار شديدة في حالات الأزمات الإنسانية. وتلتزم بلدان ميكتا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ولا بد من وضع سياسات إنسانية مراعية للاعتبارات الجنسانية، تكفل حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم. ومن المشجع أن نرى أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أصبحا موضوعا رئيسيا للالتزامات التي تم التعهد بها في أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول في العام الماضي. ومن المهم ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نضاعف جهودنا للحيلولة دون وقوع النساء والفتيات ضحايا للاتجار بالبشر في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ولا يمكننا تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال إلا من خلال تدابير منسقة وموحدة.

وفي الوقت الذي تنتشر فيه أسباب وآثار النزاعات بسهولة عبر الحدود الإقليمية، فإن التنسيق والتعاون الدوليين يظلان أداتان هامتان في التصدي للتحديات التي نواجهها. ومن هذا المنطلق، فإن مجموعة ميكتا، باعتبارها مجموعة بلدان من أقاليم متعددة من مختلف القارات، تؤكد استعدادها للإسهام في الجهود الدولية من أجل المضي قدما بخطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أتلو نسخة مختصرة من بياني.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2015/151)، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على معلوماتهم المستكملة وأفكارهم الثاقبة.

منذ الأيام الأولى لمبادرة المجلس بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واتخاذه عام ٢٠٠٠، ما فتئت نيبال تؤيد على نحو استباقي قضية المرأة والسلام والأمن. ويسرني أن أبلغ المجلس بما قطعته نيبال من أشواط حتى الآن. في عام ٢٠١١، اعتمدت نيبال خطة عمل وطنية لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتقوم وزارة السلام والتعمير بتنسق تنفيذ الخطة، بينما تشرف عليها لجنة توجيهية رفيعة المستوى برئاسة وزراء الشؤون الخارجية والسلام والتعمير، بأعضاء من الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

لقد بذلت نيبال جهودا واضحة لإضفاء الطابع المحلي على خطة العمل الوطنية، مع إضفاء الطابع المحلي على المبادئ التوجيهية الموضوعة منذ عام ٢٠١٣. وفي ظل الحكم الإلزامي بأن تبلغ نسبة تمثيل النساء في لجان السلام المحلية ٣٣ في المائة، تكون خطة العمل الوطنية لنيبال مثالا على عملية تشاركية شفافة وجامعة، مع المشاركة الوثيقة لضحايا النزاع ومنظمات المجتمع المدني. وجرى تشاطر هذا المثال مع بلدان في المنطقة وخارجها. وقد أفضى بنا نجاح خطة العمل الوطنية الأولى إلى خطة العمل الوطنية الثانية التي ستعتمد قريبا، والتي تركز على العنف الجنسي، لا سيما أثناء النزاع.

وحرصا على اللحاق بمتوسط معدل التكافؤ بين الجنسين على الصعيد العالمي في عمليات النشر الحالية، فإن نيبال ملتزمة بأن تحقق تدريجيا هدف الأمم المتحدة المتمثل في نسبة ١٥ في المائة من الإناث في عمليات حفظ السلام، وتتبع سياسات شاملة للجميع لتشجيع المزيد من النساء على الانضمام إلى قوات الأمن الوطنية. وبروح الانتقال من عدم التسامح إطلاقا إلى انعدام الحالات تماما، أيدت نيبال مبادئ كيغالي المتعلقة

بحماية المدنيين ووقعت على الاتفاق الطوعي للأمين العام بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. إن سياسات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وحماية حقوق الإنسان مدمجة إدماجا كاملا في دورات التدريب السابق للنشر لحفظة السلام التابعين لنا.

ومن خلال تجاربها كشريك للأمم المتحدة في حفظ السلام وحماية المدنيين منذ عام ١٩٥٨ وكسادس أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من جهة، وبوصفها بلدا خارجا من نزاعه المسلح، من جهة أخرى، أضحت نيبال تؤمن بأن زيادة دور المرأة في السياق الوطني يكمل بشكل كبير تطلعات الأمم المتحدة لاضطلاع المرأة بدور أكبر على الصعيد العالمي.

وفي حالة نيبال، أسهمت زيادة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية والهيئات الحكومية ومؤسسات الدولة منذ عام ٢٠٠٧ بشكل مباشر في تعزيز الحوكمة الرشيدة والمجتمعات الشاملة للجميع. ومن شأن نسبة تمثيل المرأة الإلزامية البالغة ٣٣ في المائة، المكفولة بموجب الدستور الجديد في كل من المجالس التشريعية الاتحادية وعلى مستوى المقاطعات، أن تعزز بشكل نوعي تمكين وملكية المرأة في جميع ميادين الحياة الوطنية. وقد شهدت نيبال بالفعل النساء يشغلن منصب رئيس الدولة ورئيس البرلمان ورئيس المحكمة العليا في آن واحد. واللجنة الوطنية للمرأة هي الآن هيئة دستورية مستقلة وقوية لها ولاية عامة لرصد وحماية حقوق المرأة ومصالحها.

إن الانتخابات الأخيرة على المستوى المحلي، حيث حصلت المرأة على ما يقرب من نصف المناصب القيادية – بما يتجاوز نسبة الـ ٤٠ في المائة المكفولة دستوريا – يتوقع أن تولد المزيد من الآثار المضاعفة لكفالة أقصى قدر من الشمول والمشاركة للنساء في المناصب القيادية والميدان التشريعي وفي مجال الحكم. وعلاوة على ذلك، هناك حصة بنسبة ٣٣ في المائة في مناصب معينة في الدوائر الحكومية، بما في ذلك قوات الأمن. والميزانية المراعية للمنظور الجنساني، التي بدأ تخصيصها في عام ٢٠٠٦، يبلغ حجمها الآن ٣٥ في المائة من الميزانية الإجمالية.

وفي الختام، تعتقد نيبال أن المشاركة المجدية للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في الحفاظ على السلام وضمان تنفيذ قرارات المجلس، أكملت إلى حد كبير جهودنا الذاتية. وتوحي تجربتنا الوطنية بأن عملية السلام لن تكتمل دون المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة. وكبلد خارج من عملية سلام داخلية ناجحة، فإن نيبال مستعدة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة من خلال المشاركة البناءة للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وإعادة الهيكلة وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع – وجميعها صوب إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة كوريت (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه خالص الشكر لفرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والأمين العام على تقريره السنوي (S/2017/861).

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل بنما نيابة عن شبكة الأمن البشري، ونود أن ندلي ببعض التعليقات والملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

أظهر استعراض خطة العمل الوطنية الأولى لسلوفينيا إسهامنا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن على مستويات مختلفة، خاصة في المنظمات الدولية والإقليمية، ومن خلال المشاركة في العمليات والبعثات الدولية. لقد ساعدنا أيضا في تعزيز تنفيذ القرار في منطقة غرب البلقان. وجرى تنفيذ أكثر من ٢٠ مشروعا بالتعاون مع المجتمع المدني لتمكين المرأة في أفريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان.

وإذ نعتقد أنه لا بد من إزالة الحواجز التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان المشاركة المجدية للمرأة، نواصل دعم

مشاريع مختلفة في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق المساهمة بالأموال لدعم سياسة مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية ومنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى سبيل المثال، طلبت سلوفينيا أن تستخدم مساهمتها المالية في عام ٢٠١٧، التي تبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لصالح قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، في المشاريع التي تركز على النهوض بالأعضاء الإناث في القوات الأفغانية.

وعلى الصعيد الوطني، تحققت إنجازات هامة في مجال التعليم والتدريب بشأن خطة المرأة والسلام والأمن، التي جرى تطبيقها بصورة منهجية على نطاق القوات المسلحة السلوفينية. وفي عام ٢٠١٥، أنشئ منصب مستشار للشؤون الجنسانية ضمن هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة السلوفينية، وكذلك شبكة من مستشاري الشؤون الجنسانية. ويسعدنا أن نفيد بأنه في عام ٢٠١٦، كان حوالي ١٠ في المائة الأفراد العسكريين وأكثر من ٢٠ في المائة من أفراد الشرطة المنتشرين في العمليات والبعثات الدولية من النساء. وعلاوة على ذلك، في هذا الربيع، استجابت سلوفينيا بسرور لنداء الأمم المتحدة لتعيين نساء في مناصب القيادة بالمساهمة بأول امرأة تتولى منصب قائد وحدة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

إلا أن الأحداث في المجتمع الدولي تتطلب أيضا أنشطة خارج إطار خطة العمل. وفي هذا الصدد، اكتسبت سلوفينيا خبرة هامة في إدماج المنظور الجنساني في إدارة حركات الهجرة وتتشاطر معرفتها في المنطقة. للتعاون والشراكة مع مختلف أصحاب المصلحة أهمية بالغة لإعمال تلك الخطة على أرض الواقع. ولذلك، يسعدنا المشاركة في شبكات مختلفة، مثل شبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وشبكة وسيطات البحر الأبيض المتوسط المنشأة حديثا.

وإذ نتكلم عن مشاركة وقيادة المرأة المجدية وعلى قدم المساواة في الأنشطة المتصلة بالسلام، أود أن أضيف أن المشاركة السياسية للمرأة في سلوفينيا ممتازة. نصف الحكومة يتألف من النساء، بما في ذلك كل من منصبي وزير الدفاع ووزير الداخلية. ويسرني أيضا غاية السرور أن أول مؤشر بشأن المرأة والسلام والأمن صدر بالأمس وضع سلوفينيا في المرتبة الرابعة. ولهذا السبب نرى أن إدماج المنظور الجنساني في السلام والأمن ليس مجرد مسألة تتعلق بالمرأة؛ إنها تهم الرجال أيضا.

أود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى أنه ينبغي لنا أيضا أن نشجع مشاركة وقيادة الرجل في تعزيز المساواة بين الجنسين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على عمل الأمين العام في كلا المجالين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي شبكة غير رسمية تضم ٥١ عضوا من الدول المهتمة برئاسة كندا، تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. وسأدلي بعد ذلك بملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

في الذكرى الـ ١٧ لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤكد المجموعة مجددا دعمها الثابت لعمل المجلس بشأن هذه الخطة الهامة للغاية. وعلى الرغم من الإطار المعياري القوي بشكل متزايد بشأن المرأة والسلام والأمن، فإننا نؤكد على أن التقدم الملموس الحقيقي يكمن في التنفيذ. وفي هذا الصدد، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. إننا نحيي البلدان التي وضعت خطط عمل وطنية أو جددتها في السنة الماضية. ونؤكد من جديد أن هذه الخطط يجب أن تقترن بتوفير الموارد الكافية لتحقيق النتائج. ومن شأن هذا التنفيذ أيضا أن يسهم إسهاما

مباشرا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء.

ونود أن نشكر إسبانيا على مبادرتها بإنشاء شبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن وعلى تنظيم الاجتماع الموضوعي الأول في أليكانتي ومتابعته في نيويورك.

ونتطلع إلى ترؤس ألمانيا وناميبيا لشبكة جهات التنسيق في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي. وعلاوة على ذلك، نود أن نبرز المبادرات الإقليمية التي يمكن أن تُضاعف الجهود المبذولة من أجل زيادة فعالية التنفيذ.

يرحب الفريق، الذي يرأسه الأمين العام، المعني بمنع نشوب الصراعات والحفاظ على السلام، ويلاحظ أن التنفيذ الفعّال للخطة المعنية بالمرأة والسلام والأمن يسهم بشكل مباشر في تحقيق هذه الأهداف. وفي الواقع، نحن نعرف أن العنف القائم على نوع الجنس وقمع الحقوق الإنسانية للمرأة يرتبطان باندلا ع الصراعات. ونعرف أيضا أن مشاركة المرأة لها تأثير إيجابي على مصداقية اتفاقات السلام واستدامتها. لذلك، من الأهمية بمكان إدراج الاعتبارات الجنسانية والمشاركة المجدية للمرأة في جهود الإنذار المبكر، وجهود الوساطة، وتسوية الصراعات، فضلا عن استخدام عبارات تجسد تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان للمرأة في اتفاقات السلام. لا بدّ أيضا من كفالة اضطلاع النساء بدور أكبر في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وفي مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

وينبغي أن ينطبق هذا النهج أيضا على عمل مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات ومعالجتها. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي يضطلع بها حاليا فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، من أجل تيسير نهج أكثر اتساقا في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك القرارات والبيانات والتقارير والزيارات الميدانية، فضلا عن الإسهامات المنتظمة للمجتمع المدني. وفي الواقع، نحن ندرك أهمية التعاون مع المجتمع المدني ودعمه كي يكون له أثر ملموس على هذه الخطة.

يبرز الفريق الحاجة إلى تعزيز مواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سواء من حيث الخبرة الجنسانية أو مشاركة المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على مستوى العقيدة وجميع وثائق التخطيط. فالمرأة تضطلع بدور لا غنى عنه في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومشاركتها على جميع المستويات أمر أساسي للفعالية التشغيلية للبعثات. وعليه، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا وننخرط في تفكير جديد وخلاّق لإيجاد حل لسد الثغرات وتحطيم الحواجز الهيكلية المترسخة التي تحول دون مشاركة المرأة والاضطلاع بدورها القيادي. وفي سياق منفصل، ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تكون مجهزة بتحليلات للصراع وبالخبرات المناسبة المراعية للمنظور الجنساني. ويساورنا بالغ القلق من أن تقليل عدد المستشارين في الشؤون الجنسانية وحماية المرأة، وتخفيض عدد مناصبهم، ونقص الموارد المخصصة لهم قد يشلّ قدرة عمليات السلام على الوفاء بهذه المهام الحاسمة.

يجب علينا أيضا أن نكفل ألاّ يكون حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أنفسهم جزءا من المشكلة، وندين حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونرحب بالمبادرات الأخيرة التي قدمها الأمين العام، بما في ذلك الاتفاق الطوعي المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين المبرم مع الدول الأعضاء، وإنشاء دائرة القيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، وتعيين مدافع عن حقوق ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ولا يزال يتعين فعل الكثير للتصدي لهذه الآفة، وضمان المساءلة وسُبل إعادة تشكيل نهجنا الجماعي بشكل أساسي كي يصبح تركيزه منصبا على الضحية.

من المؤسف أن العنف الجنسي لا يزال منتشرا أيضا في حالات الصراع المسلح في جميع أنحاء العالم. ويدين الفريق بأقوى العبارات هذه الأفعال التي تشكل انتهاكات واعتداءات جسيمة على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق السلام والتنمية على نحو تام. وبغية إنهاء الإفلات من العقاب، يجب تقديم الجناة إلى العدالة، ولا بد من مساعدة ضحايا هذه الجرائم والناجين منها على نحو شامل كي يتعافوا تماما من هذه الانتهاكات ويتمكنوا من الاندماج مرة أخرى في مجتمعاتهم. وتروعنا أيضا أعمال العنف الجنسي بما في ذلك أعمال الاغتصاب، وزواج الأطفال، والزواج المبكر والقسري، والاسترقاق التي ترتكبها الجماعات الإرهابية مثل داعش. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في الفترة الأخيرة ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بشأن المساءلة عن الأفعال التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الخطوة الأولى في عملية لكفالة مساءلة أكثر شمولا. كما نريد أن نبرز أهمية إدراج الخبرات المحددة المتعلقة بنوع الجنس والعنف الجنسي لضمان توثيق العنف الجنسي كجزء من هذه الجهود، فضلا عن التركيز على الحد من الوصم المرتبط بالناجين من العنف الجنسي في حالات الصراع.

إن النهج الجنساني يتسم حقا بأهمية حاسمة في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، مثل التطرف المصحوب بالعنف. ونؤيد مشاركة المرأة على نحو قيادي، وإدماج المنظور الجنساني في وضع الاستراتيجيات الرامية إلى منع ومعالجة التطرف المصحوب بالعنف، ونسلّم بالتحالف النسائي من أجل الاضطلاع بدور قيادي في المسائل الأمنية بوصفه شبكة دينامية لمنظمات تقودها المرأة ومتجذرة على الصعيد المحلي ومترابطة على المستوى العالمي. ومن شأن هذا النهج أن يسلّم بالدور الذي تؤديه المرأة في تطوير القدرة على الصمود، وبأثر التطرف المصحوب بالعنف على المرأة، وحقيقة انضمام المرأة إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

ونرحب أيضا بإنشاء مجموعة أصدقاء منع التطرف العنيف، التي يشارك في رئاستها الأردن والنرويج، والتي تشدد على ضرورة المشاركة الكاملة للنساء والشباب في الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف.

وفي ختام بيان مجموعة الأصدقاء، نؤمن بالإمكانات التحويلية التي تنطوي عليها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا نزال ملتزمين بالعمل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء من أجل إعمال تلك الخطة إعمالا كاملا.

(تكلم بالفرنسية)

اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. ما من شك في أنه أُحرز تقدم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، غير أن هذا التقدم بطيء ولا يزال يواجه العديد من التحديات. من هنا يتعين علينا أن نفكر في تناول الأمور بطريقة مختلفة ويجب علينا أن نتحدى أنفسنا كي نتجاوز العمل التراكمي.

إنّ كندا ملتزمة بإيجاد الفرص من أجل التوصل إلى حلول ذي صبغة تحوليّة ودعمها من أجل المساواة بين الجنسين في حالات الصراع. ولسوف ندافع عن صوت المرأة وحقوق الإنسان. وسنعمل على تحدي الروايات التي تقوّض قدرة المرأة على المساهمة في التوصل إلى الحلول والإشراف عليها وصوغها. وسنتعاون مع المجتمع المدني والدول الأعضاء والأمم المتحدة لتنشيط عملية تنفيذ هذه الخطة الهامة. أخيرا، سوف نواصل إظهار التزامنا بالشفافية والإبلاغ المنتظم عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عملنا الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي يجري حاليا وضعها في صيغتها النهائية، والتأكد من أننا نحرز تقدما.

في سياق سياستنا الخارجية المتعلقة بالمرأة، تتخذ كندا إجراءات ملموسة للنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

نسلم بأن المرأة هي الجهة الفاعلة الرئيسية في مجال منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام. فالسلام والأمن من بين الأركان الأساسية لسياسة كندا الدولية في مجال المساعدة النسائية التي تضع المساواة بين الجنسين في صلب برامج المساعدة الدولية. ودعما لهذه السياسة، ستخصص كندا مبلغ ١٥٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات لدعم المنظمات المحلية التي تعمل على النهوض بحقوق المرأة في كل من الدول النامية والضعيفة. وفي العام الماضي، قدمت كندا أيضا مبلغ ١,٥ مليون دولار لصندوق المرأة المعني بالسلام والشؤون الإنسانية الذي يدعم المنظمات النسائية العاملة على الخطوط الأمامية لمنع نشوب الصراعات وحلها. ونحض بقوة الآخرين على دعم هذا الصندوق لنضمن إسماع صوت النساء والفتيات.

نعرف أننا من دون مراعاة المنظورات الجنسانية في عمليات السلام سوف نفشل في الاستجابة بفعالية لاحتياجات ومصالح النساء والفتيات على الصعيد المحلي. ومن ثمّ، سيحظى تعميم مراعاة المنظور الجنساني بأهمية بالغة في مناقشاتنا وتعليقاتنا في مؤتمر فانكوفر الوزاري بشأن حفظ السلام، الذي يسر كندا أن تستضيفه في تشرين الثاني/نوفمبر. ونتحدى المحاورين والمشاركين في هذا المؤتمر أن يقترحوا ويقدموا حلولا ابتكارية بغية دمج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام. وتواصل كندا إثبات التزامها بدعم مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ونحن نعمل من أجل زيادة حصة النساء الكنديات في صفوف حفظة السلام، بما في ذلك في صفوف الشرطة النسائية المنتشرة في عمليات السلام، اللواتي يتبوأن مكان الصدارة في مبادرة التدريب التابعة للأمم المتحدة والرامية إلى زيادة عدد أفراد الشرطة النسائية اللواتي تم نشرهن بالفعل.

كذلك فإن كندا نصير قوي لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة في عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. لقد انضم رئيس وزرائنا مؤخرا إلى دائرة القيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، وهي دائرة تابعة للأمين العام، وقام بالتوقيع على اتفاق طوعي بشأن القضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين. كذلك نقدم التمويل لمكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وللصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ونشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذونا.

إن قضية المساءلة يتردد صداها بقوة بالنسبة لكندا. ففي إطار خطة العمل الوطنية الأولى، قدمت كندا خمسة تقارير مرحلية سنوية عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في البرلمان، الأمر الذي ساعد على تقييم التقدم المحرز واستخلاص الدروس. وأتاحت لنا التقارير المرحلية أيضا تحديد جوانب القصور، والتركيز على الممارسات الجيدة الناشئة، كل ذلك ما برح مجديا في وضع خطة العمل الثانية. نود أن نشكر المجتمع المدني، والمنظمات الوطنية للشعوب الأصلية التي قدمت مساهمة لا تقدر بثمن في خطة العمل هذه التي ستطلق من عقالها قريبا.

ونتطلع إلى التعاون مع شركائنا المحليين والدوليين في تنفيذه.

الرئيسة (تكلَّمت بالفرنسية): أُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لفرنسا على تنظيم مناقشة اليوم، وأشكر الذين قدّموا إحاطات إعلامية.

هناك مجموعة متزايدة من الأدلة تبين أنّ مشاركة المرأة في عمليات السلام والمصالحة وفي تنفيذها قد ساهمت في زيادة فرص النجاح لاستدامة السلام والترتيبات الأمنية في مختلف أنحاء العالم. لكن نتيجة للتدخل الأجنبي والاجتياحات العسكرية، وكذلك الاحتلال الأجنبي المقترن بتصاعد التطرف العنيف والإرهاب، تشهد النساء والفتيات في العديد من أرجاء الشرق الأوسط انهيار آمالهنّ في مستقبل أفضل. وفي الوقت نفسه، نجد من المحزن أنّ النساء في العديد من الصراعات، لا سيما في الشرق الأوسط، كُنّ وما زلن، في كثير من الأحيان، الضحايا الرئيسية للعنف الجنسي والمنهجي الواسع النطاق.

تبين الأعمال التي ترتكبها المجموعات الإرهابية، لاسيّما بوكو حرام، وداعش، وحركة الشباب، أشد أشكال العنف الذي يستهدف النساء والأطفال بصفة خاصة. هناك الآلاف من الحالات الموثقة التي أستُعمل فيها العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الإرهاب التي تستخدمها الجماعات المتطرفة في العديد من الأماكن مثل العراق، واليمن وسورية، والصومال، ونيجيريا، ومالي لتعزيز تحقيق أهدافها العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية.

سيكون من السذاجة أن نفترض، ارتكازا على اختفاء تنظيم داعش المادي في العراق وسوريا، أن أعماله الشنيعة وفظائعه ضد المدنيين الأبرياء، خاصة النساء والأطفال، قد تتوقف. في الواقع، أدمجت هذه الجماعات تلك الممارسات الرهيبة في استراتيجيتها الإيديولوجية التكفيرية، وهي إيديولوجية هدّامة تقوم على الكراهية والاستبعاد، ويجري تنفيذها من خلال منظومة دقيقة مؤلفة من شبكات منتشرة في جميع أنحاء العالم.

يتعين على المجتمع الدولي، أولا وقبل كل شيء، أن يركز على مكافحة هذه الأيديولوجية الشريرة والجهات التي تروِّج لها. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نغفل الدينامية الكبيرة جدا التي تولدها سياسات التدخل والاحتلال، فضلا عن محاولات تغيير الأنظمة التي هيأت على نحو أمثل تربة خصبة للجماعات الإرهابية والمتطرفة كي تنمو وتعيث فساداً. إنّ خبرتنا في منطقتنا تبين بوضوح أنه، في أعقاب كل حالة من حالات العدوان والتدخل الأجنبي، يحدث فراغ يؤدي إلى عدم الاستقرار، تستغله بفعّالية تلك الجماعات التي ترتكب أخطر الجرائم ضد المدنيين الأبرياء، خاصة النساء والأطفال، الذين هم الجزء الأضعف في نسيج المجتمع. إنّ وضع الدولة الفاشلة وبيئة ما بعد العدوان تتيح لهذه الجماعات أقصى درجات الحرية لتنظيم أنفسها وتسويق أيديولوجيتها.

من المؤسف أن مجلس الأمن لا يناقش عادة دور الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تلك الأنواع من السيناريوهات التي تهيئ التربة الخصبة للإرهابيين. إذ أن المجلس، لأسباب واضحة، يفضل أن يناقش الأعراض وليس الأسباب.

إنّ المرأة الإيرانية جزء لا يتجزأ من المجتمع الإيراني المفعم بالحيوية. فلا جدال في الدور الرائع الذي تقوم به في النهوض بالتنمية والسلام والقضايا الإنسانية في المجتمع. إنها تشارك بهمة في الحياة السياسية وفي الانتخابات كمرشحة وناخبة على السواء. أما التعليم لدينا فما برح حجر الزاوية في جهودنا الرامية إلى تمكين النساء والفتيات خلال العقود الأربعة الماضية. وهكذا ليس من المستغرب أن عدد الفتيات اللاتي يدرسن الطب والعلوم الآن في إيران يبلغ ضعف عدد الرجال. أما دور القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع البالغة الصغر والتعاونيات من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة، فقد ازداد بشكل جوهري في إيران.

من الجدير بالذكر أن إنجازاتنا الوطنية يجري تحقيقها حاليا في ظل الجزاءات التي تتسم بالتحامل القاسي ضدنا والجزاءات الأحادية الجانب والقسرية التي تفرض على الإيرانيين. فهذه الجزاءات اللاإنسانية والعشوائية التي تفرضها الولايات المتحدة بذرائع مشبوهة هي انتهاك صارخ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لجميع النساء والفتيات، فضلا عن

حقهنّ في التنمية، وتقوّض الدور البناء الذي يمكن أن تقوم به المرأة والمجتمع المدني فيها.

يحدوني الأمل في أن تسهم هذه المناقشة المفتوحة في الجهود الجارية الرامية إلى إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجالات منع نشوب الصراعات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد كومارك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي سيُدلي به لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره القيِّم (S/2017/861) عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك على التزامه المتين بتنفيذ الخطة من حيث مشاركة المرأة في أعمال المنظمة بأسرها، بما في ذلك ركيزتها الأمنية.

تؤيد الجمهورية التشيكية التركيز الخاص الذي يوليه الأمين العام لمشاركة المرأة على نحو مجدٍ في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع وإعادة الإعمار، وذلك من أجل إرساء دعائم السلام المستدام في البلدان المتضررة من الصراع. يسعد الجمهورية التشيكية أن ترى أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قد نالت المزيد من اهتمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ أن اعتمدها مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠ بوصفها القرار ٢٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن ثمّ، فإن عدد خطط العمل الوطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن آخذ في الازدياد كما هو الحال بالنسبة لعدد المشاريع ذات الصلة.

ومن ناحية أخرى، من المقلق أن ٦٨ دولة فقط من أصل ١٩٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتمدت خطط عمل وطنية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأن أغلبية المشاريع صغيرة وقصيرة الأجل وتفتقر إلى التمويل. وعلى نحو ما خلصت إليه في عام ٢٠١٥ الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن الافتقار إلى التمويل يمثِّل إحدى أهم العقبات التي تحول دون تنفيذ الالتزامات بشأن المرأة والسلام والأمن.

لقد اعتمدت الجمهورية التشيكية خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتتضمن الخطة مهاماً ملموسة يمكن قياسها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السويد والنمسا على تبادل خبراتهما الوطنية في مساعدتنا على وضع خطة العمل الوطنية التشيكية. وقامت وزارة الدفاع التشيكية في عام ٢٠١٥ باعتماد خطة عمل خاصة بها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واستنادا إلى نجاح مشاريعها المتخصصة، أصبحت الجمهورية التشيكية دولة رائدة في برنامج مكرّس لتدريب المجندات الأردنيات على التخلص من الذخائر المتفجرة. إنّ تعميم مراعاة المنظور الجنساني يعود إلى المبادئ الشاملة للبرنامج الانتقالي والترويجي للجمهورية التشيكية. والهدف من هذا البرنامج هو تعزيز المبادئ الديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال تشجيع مشاركة المرأة في صنع القرار، على سبيل المثال.

في عام ٢٠١٦، نفذت الجمهورية التشيكية، في إطار التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية، عددا من المشاريع في الخارج، بلغ إجمالي قيمتها ١٣٠ مليون كرونة تشيكية، مع تركيز شديد على المساواة بين الجنسين و/أو تمكين المرأة، بما في ذلك مشاريع ترمي إلى منع العنف الجنسي ومنع إساءة معاملة النساء والفتيات. لقد نُفِّذت تلك المشاريع في جورجيا، وصربيا، وكوسوفو، وسورية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأفغانستان. غير أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا ً في مواقع صنع القرار في الجمهورية التشيكية، بما في ذلك في المناصب الدبلوماسية.

لذلك، اعتمدت الحكومة التشيكية في تموز/يوليه ٢٠١٦ خطة عمل لتحقيق التوازن في تمثيل المرأة والرجل في مناصب صنع القرار في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨.

تؤيد الجمهورية التشيكية الأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي تجري على الصعيد العالمي، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها في إطار خطة المرأة والسلام والأمن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال المساهمات المالية الطوعية المنتظمة.

أود أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، أن الجمهورية التشيكية ملتزمة التزاما شديدا بخطة المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتريم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي: الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والسويد وبلدي النرويج.

بينما يتزايد الأمل في بعض المناطق، تبرز أزمات جديدة في مناطق أخرى. إن المعاناة المستمرة والمتكررة نتيجة للحرب تستحثنا على العمل. وهناك خوف وضنك؛ فقد تم تشريد الناس؛ وتضيع فرص التعليم وسُبل العيش. ويجري استهداف حقوق النساء والفتيات والتفريط في أمنهن، حتى قبل أن يندلع الصراع. لقد علمتنا التجربة أنه لا يوجد سلام مستدام بدون مشاركة المرأة. لن يكتب النجاح لجهودنا إلا إذا كان النهج الذي نتبعه يراعي المنظور الجنساني.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/861)، ولكن علينا أيضا أن نشعر بالقلق إزاء انخفاض مشاركة المرأة في جهود الوساطة بعد سنوات من التقدم المطرد، والانخفاض في طلبات إدراج الخبرات الجنسانية، والانخفاض في مراعاة المنظور الجنساني في اتفاقات السلام. ولا بد من استدامة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. الأمر يتوقف علينا لتحقيق ذلك. أُطلق بالأمس مؤشر المرأة والسلام والأمن العالميين، وهو يجمع بين البيانات المتعلقة بإدماج المرأة والوصول إلى العدالة والأمن. ويمكن أن تساعدنا التدخلات المستهدفة على نحو أنجع. إننا نفعل أفضل حاليا من الناحية المعيارية، بل علينا أيضا أن نفعل ذلك في عملية التنفيذ. إن ما يتطلبه الأمر تنفيذا للخطة أكثر استراتيجية واتساقا. وإجمالا، أصبحت النساء أكثر تأثيرا في عمليات السلام، وعلى طاولة المفاوضات، وأصبحت جزءا من المبادرات الموازية. وهنا تجدر ملاحظة الحالة في كولومبيا والجمهورية العربية السورية، غير أنه أيضا اتُخذت خطوات هامة في بلدان مثل اليمن والفلبين. وندرج المجتمع المدني بصورة أكثر منهجية. ونثني على الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة الشؤون السياسية، والمبعوثين الخاصين الملتزمين.

السؤال المطروح هو: هل نتعلم حاليا من عملية جارية إلى عملية مقبلة؟ إن مختلف مجموعات الأصدقاء، بما في ذلك مجموعة الاصدقاء الجديدة بشأن مكافحة التطرف العنيف ومنعه، تولي اهتماما لمشاركة المرأة وأدوار الشباب من النساء والرجال. وتمكن شبكات النساء الوسيطات المشاركات فيها من تبادل الخبرات. إن جهات التنسيق الوطنية مبادرة مفيدة. لقد رصت بلدان الشمال الأوروبي الصفوف من أجل المرأة والسلام والأمن. وسيجتمع المنسقون في البلدان النوردية – البلطيقية سنويا من أجل تحسين تنسيق وتنفيذ خطط العمل الوطنية في منطقتنا. ومع ذلك، يلزم فعل المزيد إذا أردنا التعلم بفعالية من نجاحاتنا وإخفاقاتنا على حد سواء. يوفر فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن معلومات أساسية. ويتشاطر منبر تبادل الحلول العالمية الرؤى التي نحتاجها. ومع ذلك، فإن النهج الذي نتبعه بشأن المرأة والسلام والأمن كثيرا ما يكون شديد العمومية ويفتقر إلى التحليل السياقي ونقاط

العمل. ويمثل فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

من المسلم به أن المسائل الجنسانية تتعلق بالرجال والذكورة أيضا. ويمكن أيضا أن يكون الرجال ضحايا العنف الجنسي. لم يعد من الممكن تجاهل مقوله أن بوسع النساء القيام بدور مدمر في الصراعات. ومع ذلك، تستمر القوالب النمطية وتؤثر في عملنا. إن القيادة القوية للمرأة في مجال الوساطة يجري الآن تفهمها وتعزيزها على نحو أفضل. ولكن كثيرا ما يتم تجاهل النساء في عملية الانتقال إلى المستوى الوطني أو الدولي. وكثيرا ما تفتقر المدافعات عن حقوق الإنسان إلى الحماية؛ إذ لا يبلَّغ عن التجاوزات بالقدر الكافي، واستجابتنا غير كافية. لقد أصبح العنف الجنسي موضوعا مترسخا في جدول الأعمال. ونقر بعمل الممثلة الخاصة السيدة براميلا باتن، ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق الخبراء التابع لها، والدعوة إلى العمل من أجل إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. فالنساء والرجال في عمليات الأمم المتحدة مدربون على مراعاة الاعتبارات الجنسانية على نحو أكثر منهجية. ومع ذلك، لا يزال العنف الجنسي متوطنا في العديد من الصراعات. ونرحب بالدليل الإرشادي الجديد بشأن منع ومعالجة العنف الجنسي في حالات النزاع الجاري إعداده للاستخدام في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

يجري نشر عدد أكبر من النساء بصفة قائدات أيضا. فقد عيُنت مؤخرا اللواء كريستين لوند رئيسة البعثة ورئيسة أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط. ويجري البحث عن القيادات النسائية بعد ذلك. نرحب بقيادة الأمين العام والاستراتيجية الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين. بيد أنه يحتاج إلى مساعدتنا. ترشح حاليا الدول الأعضاء سبعة رجال مقابل كل امرأة. ولدينا العديد من أفضل الممارسات من أجل إبراز التطورات الإيجابية. ولكن كثيرا جدا ما تظل المبادرات المنعزلة من دون متابعة على نحو ثابت ومنهجي.

إن مهمتنا هي ضمان أن تصبح أفضل الممارسات هي الاتجاه السائد.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): السيدة الرئيسية، أود في البداية أن أشكركم على جهودكم المبذولة في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وفي الترتيب لعقد هذه الجلسة متمنية لكم التوفيق والنجاح، وأتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيرش على تقريره (S/2017/861)، ونرحب بالتوصيات الواردة فيه. ونؤكد على أهمية مشاركة المرأة الكاملة والحقيقية في مساعي تحقيق الأمن والسلام، وكذلك نشدد على توفير التمويل اللازم والمنتظم من أجل تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. نرحب أيضا باستراتيجية الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين.

إننا نجتمع اليوم لتقييم جهودنا بوصفنا مجتمعا دوليا، ليس فقط من حيث قدرتنا على حل النزاعات، بل أيضا من حيث قدرتنا على تمكين المرأة بشكل أساسي وفعّال، وتعزيز دورها في المشاركة في مفاوضات السلام، وفي جهود منع نشوب النزاعات وما بعد انتهاء النزاعات، وفي صياغة وتنفيذ الأعمال الإغاثية والإنسانية، وكذلك في التحصين من الفكر المتطرف والإرهاب. ويولي الأردن أهمية كبيرة لتمكين المرأة على جميع الصُعد، إيمانا بدورها الأساسي في تحقيق السلام المستدام.

فيما يخص التقدم الوطني المحرز نحو تفعيل خطة المرأة والسلام والأمن في الأردن، تم رفع مسودة الخطة الوطنية لمجلس الوزراء والتي ستتم المصادقة عليها خلال فترة زمنية وجيزة. وسيؤدي ذلك إلى البدء بالتنفيذ الفعلي للخطة بالتعاون مع مؤسسات

المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص. وقد تم رصد التكلفة التقديرية لكامل الخطة الوطنية من خلال وضع ميزانية واقعية مرنة. وهنا نشدد على أهمية دعم بناء قدرات الدول على تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وتقديم الدعم الفني المطلوب لها، فضلا عن تقديم المساعدة في توفير الموارد والمخصصات المالية اللازمة للتنفيذ. لقد أولت الحكومات الأردنية المتعاقبة أولوية لحقوق المرأة وتمكينها. وركّزت على زيادة مشاركتها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي السنوات الماضية، حقق الأردن تقدما كبيرا في إدخال إصلاحات تشريعية وتحسين الإطار المؤسسي والسياسات بهدف التعجيل في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين. لقد تحسنت مشاركة المرأة بانتظام في كل مناحي الحياة على مدار العقد الأخير في الأردن. حيث ارتفعت نسبة تمثيل النساء في مجلسي النواب والأعيان إلى ١٥,٤ في المائة، وارتفعت نسبة عدد القضاة من النساء في الجهاز القضائي إلى ١٨,٥ في المائة؛ وفي الأحزاب السياسية إلى ٣٥,٥ في المائة؛ وفي المجالس البلدية إلى ٣٧,٨ في المائة؛ وفي النقابات العمالية إلى ٢١ في المائة؛ وفي السلك الدبلوماسي إلى ١٩,٩ في المائة. على الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال هناك عدد من التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وما برح الأردن عاكفا على إزالتها.

وللبناء على التقدم الحاصل حتى تاريخه، يراجع الأردن باستمرار نظامه التشريعي من أجل تمكين المرأة وضمان وصولها إلى مراكز صنع القرار وزيادة مشاركتها السياسية في المجالس المنتخبة، كما يعمل على سن التشريعات والأنظمة التي من شأنها حمايتها من جميع أشكال التمييز والعنف ضدها. ومن أبرز تلك القوانين لعام ٢٠١٧، تم إصدار نظام العمل المرن الذي يعود بالفائدة على كل من العاملات وأصحاب العمل في القطاع العام خاصة اللاتي يتولين مسؤوليات عائلية. وتم إصدار قانون العنف الأسري، والذي يحمي المرأة من العنف الأسري ويوفر لها الحماية والتأهيل. كما ألغى مجلس النواب الأردني المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات، والتي كانت تسمح للمغتصب بتجنب العقاب إذا تزوج من ضحيته.

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة للقيام بنقلة نوعية في مناهج وآليات التخطيط التنموي التشاركي لإدماج النوع الاجتماعي في جميع الخطط الوطنية للتنمية في السنوات القادمة. وكجزء من وثيقة ”الأردن ٢٠٢٥“ والبرنامج التنموي التنفيذي الذي يغطي الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩، فقد تم تطوير مجموعة من السياسات المرتبطة بتمكين المرأة ضمن قطاعات الصحة والتعليم، والحد من الفقر، والحماية الاجتماعية، والتشغيل، والمشاركة في قوة العمل والمشاركة السياسية. وتم تقديم مراجعة شاملة لتمكين المرأة خلال الاستعراض الوطني الطوعي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في شهر تموز/يوليه الماضي، هنا في نيويورك، خاصة فيما يتعلق بالهدف ٥ وهو ”المساواة بين الجنسين“.

كما قام كل من الأردن والنرويج بإطلاق ”مجموعة أصدقاء محاربة التطرف العنيف“ في نيويورك مؤخراً وبمشاركة حوالي ٤٠ دولة، والتي تركز على أهمية قيام المجموعة بتمكين قطاعات الشباب والمرأة في محاربة التطرف العنيف وتعزيز قدرة نساء المجتمع المحلي للوقاية من النزاعات، والاستجابة للأزمات والطوارئ، وبناء السلام المستدام، وأهمية الربط بين التعليم والعلوم الإنسانية والاجتماعية ووسائل الإعلام والاتصال لإيجاد أجيال واعدة تعمل من أجل السلام. كما نشير في هذا الصدد إلى الدور الأساسي الذي اضطلع به الأردن في تقديم ومتابعة خطة الشباب والسلام والأمن وذلك من خلال عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وصدور القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) الخاص بالشباب والسلم والأمن.

يُعد الأردن من الدول الرائدة على الصعيد الإقليمي والعالمي في تقديم خبرة السلام والأمن الدوليين، وذلك من خلال مشاركته في نشر قوات حفظ السلام ودوره في الحوار والوساطة لتحقيق السلام، وكذلك في دعم سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويعمل الأردن حالياً على زيادة عدد المشاركين في كوادر الشرطة النسائية، حيث تم مؤخراً إرسال عدد من القوات الشرطية النسائية في بعثة حفظ السلام في جنوب السودان، ومن المتوقع إرسال مشاركة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهو ما يؤكد الأهمية الكبيرة التي يوليها الأردن لمساهمة المرأة وتعزيز دورها في عمليات حفظ السلام. و نؤكد هنا على ضرورة تحول دور الأمم المتحدة من مرحلة حفظ السلام إلى دورها في الوقاية من النزاعات والعمل على معالجة الأسباب الجذرية المؤدية للنزاعات والحيلولة دون وقوعها، حيث للمرأة دور كبير وهام وفاعل في ذلك.

يتم تقديم خدمات مختلفة للاجئين السوريين في الأردن، وقد سعى الأردن إلى توفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية للاجئين واللاجئات السوريين فور اندلا ع الأزمة، وتمثل النساء ٥٠ في المائة منهم والشباب تحت عمر ١٨ سنة يشكلون ٥٣ في المائة. وقد قام الأردن بفتح مدارس في مخيمات اللاجئين وسهّل انخراط الطلاب والطالبات في الدراسة حتى لو لم يكن لديهم أوراق ثبوتية، كما تم وضع نظام الفترتين في المدارس العامة لتوفير أكبر عدد من المقاعد المدرسية للطالبات والطلاب.

كما يقوم الأردن بتوفير خدمات مراعية للنوع الاجتماعي بما فيها الخدمات النفسية – الاجتماعية والقانونية والطبية للاجئين، وتيسير الوصول الآمن لها والاستفادة من خدماتها، بما في ذلك النساء والفتيات الأكثر عرضة للعنف واللواتي يحتجن إلى المساعدة في مخيمات اللاجئين وأيضا المجتمعات المضيفة. وفي مجال مكافحة الاتجار بالبشر، تم إطلاق مركز ''كرامة'' الذي يعمل على حماية الضحايا من مختلف الجنسيات. كما تقوم الحكومة الأردنية بدعم المشاريع الصغيرة التي تقوم عليها وترأسها نساء داخل مخيمات اللاجئين وفي المجتمعات الأردنية المستضيفة لهم، وتسهّل عملهن في سوق العمل الأردني من خلال إصدار تصاريح عمل لهن. كما يقدم صندوق المرأة للسلام والمساعدات الإنسانية، الذي أنشئ بعد الاستعراض الرفيع المستوى لخطة المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٥، دعما حيوياً للنساء السوريات اللاجئات في المملكة الأردنية في مجالات التمكين الاقتصادي وحماية حقوقهن ومكافحة العنف الجنسي.

لا يفوتني التأكيد هنا على أهمية قيام المجتمع الدولي بالتخفيف من معاناة النساء والفتيات الفلسطينيات الواقعات تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة في السجون الإسرائيلية، ومنحهن كافة حقوقهن المشروعة في العيش بكرامة.

وختاماً، إن دور المرأة أساسي ومؤثر في صنع السلام، حيث لا يمكن بناء السلام في المجتمعات دون مشاركة المرأة بشكل جاد وحقيقي، كما أنه لا يمكن تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والسلام المستدام دون تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز. وسيستمر الأردن في العمل وطنياً وإقليمياً ودولياً لدعم خطة المرأة والسلام والأمن ودون تأخير لتوفير مستقبل أفضل للنساء والفتيات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد جاكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): بداية، أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة الهامة.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2017/861) عن هذا الموضوع، كما أشكر رئيسة ديوان

الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية والسيدة مينا – روخاس على إحاطاتهن الإعلامية.

لقد اتُخذت العديد من الخطوات الإيجابية لتنفيذ القرارات الثمانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. بيد أن النساء، على الرغم من تلك الجهود، لا يزلن أقلية في مفاوضات السلام والأمن وفي عمليات حفظ السلام. ولا يزال التحدي الذي نواجهه يتمثل في التنفيذ الكامل لقرارات المجلس، بما في ذلك القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وحماية المرأة واستقلالها جانبان لا ينفصلان من جوانب خطة المرأة والسلام والأمن. ويتطلب هذا الأمر، على الصعيد الدولي، مشاركة المرأة واحترام حقوقها في صياغة وتنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وفي مفاوضات السلام وفي مبادرات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية.

وتسلط الأزمات الإنسانية المعقدة الناجمة عن الصراعات الضوء على محنة النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف الجنسي ويُجبرن على الفرار من ديارهن ومجتمعاتهن المحلية. ليصبحن لاجئات ومشردات. وفي هذا السياق، يجب إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات داخل الفئات الأكثر ضعفاً.

إن أهمية زيادة وجود المرأة في عمليات حفظ السلام أمر لا جدال فيه. وسيكون من المستحيل تصور إنشاء عملية لحفظ السلام دون نشر مستشارين معنيين بالمساواة بين الجنسين وإدراج ولاية لحماية المرأة أو تدريب ذوي الخوذ الزرق على منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونثني على الأمانة العامة لما اقترحته من تدابير من أجل الوصول إلى هدف أن تشكل الشرطيات نسبة ١٥ في المائة من الضباط من الرتب الكبرى والمراقبين العسكريين في عمليات حفظ السلام. وتودّ البرازيل أيضاً أن تشكر الأمين العام على مبادراته من أجل تعزيز نهج جديد يركز على الضحايا بغية منع ومكافحة أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أولئك الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة أو بموجب ولاية صادرة عن الأمم المتحدة.

وقد كان للبرازيل شرف المشاركة في الاجتماع الثاني لشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى المناقشة العامة التي جرت مؤخرا في الجمعية العامة. والبرازيل لديها الآن، بفضل خطة عملها الوطنية الأولى القائمة منذ آذار/مارس، أداة هامة لقياس مدى التقدم الذي أحرزته بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد أحرزنا بالفعل تقدما هاما. فعلى سبيل المثال، منح الجيش البرازيلي المرأة الحق بالالتحاق في المدارس العسكرية، وقد أدرج برنامج تطوير المهارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تشكيل مركز سيرجيو فييرا دي ميلو المشترك لعمليات حفظ السلام، وأصبح هذا البرنامج الآن جزءا من المنهج الدراسي لكلية الدبلوماسية. كما نسعى إلى زيادة عدد المرشحات البرازيليات لشغل الوظائف المدنية والعسكرية في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويحدونا وطيد الأمل في أن تستمر خطة العمل الوطنية في تحقيق نتائج مشجعة وأن تواصل خطة المرأة والسلام والأمن في الازدهار داخل منظومة الأمم المتحدة ككل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة خاكيث (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أنا ممتنة لفرنسا على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة التي تتيح لنا فرصة طيبة لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن المكسيك تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل تركيا باسم المجموعة المؤلفة من المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا.

لقد مرّ ١٧ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي مثل تقدما لا جدال فيه في الطريقة التي نفهم بها الآثار غير المتناسبة على النساء والفتيات في النزاعات المسلحة، فضلا عن الطريقة التي نتصور بها مشاركة المرأة في إعادة بناء المجتمعات وتعزيز الأبعاد الجنسانية لعمليات السلام.

واليوم، نؤكد أن المرأة جزء أساسي في تحقيق السلام المستدام. وتكتسي المرأة أهمية في منع النزاع والحفاظ على المجتمعات الشاملة للجميع بنسيج اجتماعي سليم. وتؤدي النساء والفتيات، اللواتي يمثلن أكثر من نصف سكان العالم، دورا رئيسيا في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. تتفق المكسيك تماما مع النتائج التي توصل إليها الأمين العام في تقريره (أنظر S/2017/861). ويسهم التنفيذ الفعال والتطبيق الشامل لتلك الخطة على نطاق المنظومة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. ونؤيد التزام الأمين العام بإدماج عنصر المساواة بين الجنسين باعتباره جزءا أساسيا من نهجه نحو منع نشوب النزاعات، فضلا عن مبادرات الإصلاح الإداري للأمم المتحدة.

والمكسيك مقتنعة بأنه لا بد للمجتمع الدولي من مواصلة العمل على تشجيع زيادة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام، وعدد أكبر من المرشحات للمناصب العليا في الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام. ووضع جداول الأعمال الجنساني لتلك المفاوضات، وتصميم عمليات بناء السلام التي تراعي المنظور الجنساني.

أما على الصعيد الوطني، فتؤيد المكسيك وتشجع المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات الحياة العامة. ومما لا شك فيه أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران ضروريان لتحقيق مجتمعات أكثر سلمية وعدالة وإنصافا وشمولا للجميع. وتتيح مشاركة المرأة وتمكينها المجال أمامنا لتعزيز السلام المستدام.

وتعزز حكومة المكسيك التمثيل العادل للمرأة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. إن مشاركة وانخراط المجتمع المدني التعددي، بمن في ذلك المنظمات النسائية والمدافعون عن حقوق المرأة، أمران أساسيان لضمان الوفاء بتلك الالتزامات والنهوض بخطتنا المتعلقة بإحراز التقدم وتمكين النساء والفتيات.

إن القرارات الثمانية التي اتخذها مجلس الأمن في هذا المجال قد أسهمت في تعزيز قواعد هذه الخطة، لكن التحدي يكمن في تحقيق التطبيق الفعال والمتسق والشامل لعدة قطاعات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على تهميش المرأة الذي لا يزال قائما في صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن. ويجب أن يواصل مجلس الأمن تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم تلك الخطة في عمله، ولا سيما في البرامج المواضيعية الأخرى، فضلا عن إدماج مستشارين للشؤون الجنسانية وحماية المرأة في عمليات السلام.

وتماشيا مع التزام بلدي بإحراز تقدم في تنفيذ هذه الخطة، نشرت في المكسيك في عام ٢٠١٦ أول أربع مجندات من الجيش المكسيكي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنواصل توسيع نطاق مشاركة المجندات في المستقبل القريب. وبالمثل، ونظرا لتصاعد أعمال العنف التي تقع حاليا في الساحة الدولية – واعترافا بأن الأزمات ليست محايدة من حيث منظور نوع الجنس، وأن النزاعات المسلحة تؤثر بوجه خاص على النساء والفتيات – انضمت المكسيك إلى مبادرة الأمين العام المتعلقة بالاتفاق الطوعي بشأن منع ارتكاب الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة في الميدان والتصدي لهما.

إن للسلام المستدام وجه امرأة. فلنعمل على بذل الجهود اللازمة من أجل تمكين النساء والفتيات، وإيلاء عناية خاصة

للمرأة في المجتمعات التي تعاني من مشاكل عميقة حيث يمكن أن تنشب النزاعات. ولنستثمر في النساء والفتيات باعتبارهن مناصرات أساسيات للسلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة مارياكي (تكلمت بالإنكليزية) يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. أود أن أعرب عن تقديرنا لفرنسا، خلال ترؤسها مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا ؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا وجورجيا.

إن نهج الاتحاد الأوروبي يقوم على أسس حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية، والمساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، فإن تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمر أساسي لتحقيق طموحاتنا العالمية المشتركة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ونرحب بالتقرير الأول للأمين العام، السيد غوتيريش، عن المرأة والسلام والأمن (أنظر S/2017/861)، ونؤيد تأييدا تاما التزامه بوضع المسائل الجنسانية في صميم خطة الأمم المتحدة الوقائية. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قبل بضعة أسابيع، مبادرة ”تسليط الضوء“ التاريخية. وبفضل التزام الاتحاد الأوروبي بتمويل قدره ٥٠٠ مليون يورو، تعتزم مبادرة ”تسليط الضوء“ تحسين توجيه جهود الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وتكثيفها، من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

وفي حزيران/يونيه، تسلم الاتحاد الأوروبي من السويد قيادة مبادرة الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ، وهي مبادرة عالمية للتأكد من أن جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تعمل معا من أجل منع العنف القائم على نوع الجنس والتخفيف من حدته. كما وقع الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه على اتفاقية اسطنبول التابعة لمجلس أوروبا. وبهذا التوقيع، التزمنا بزيادة تعزيز الإطار القانوني القائم والقدرة على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف العائلي.

كما يبرز الاتحاد الأوروبي صمود سياستنا لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقمنا بتنقيح قواعد السلوك للبعثات والعمليات المدنية والعسكرية، ونؤيد جهود الأمين العام غوتيريش في هذا الصدد. ومن الأمور التي تربط بين مبادرة ”تسليط الضوء“، وقيادتنا لمبادرة الدعوة إلى اتخاذ إجراءات، وتنفيذنا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، اعتقادنا الراسخ بأن منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات.

ويمثل منع نشوب الصراعات حجر الزاوية في استراتيجيتنا العالمية للسياسة الخارجية والأمنية وفي توافق الآراء الأوروبي الجديد بشأن التنمية.

يظل التنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد اعتمدت ثمانية عشر دولة من دولنا الأعضاء بالفعل خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي استُكملت لاحقا بإطار تنفيذي على نطاق الاتحاد الأوروبي. وتماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة العمل للمسائل الجنسانية التي وضعها الاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، فإننا نخصص مبلغ ٦,٥ بلايين يورو سنويا للمشاريع الخارجية التي تتناول مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إما بوصفها هدفا رئيسيا أو بوصفها هدفا هاما، ومن المزمع تنفيذ أكثر من ٨٥ في المائة من هذه المشاريع في العام المقبل.

إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل بناء القدرة على الصمود التي تم اعتمادها في حزيران/يونيه الماضي توجهنا إلى مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتنا لدعم البلدان الشريكة لتصبح أكثر أقدر على امتصاص الصدمات في مواجهة التحديات العالمية الراهنة. ونظل ملتزمين بزيادة مشاركة المرأة زيادة كبيرة في جميع جوانب السلام والأمن، بما في ذلك المشاركة والقيادة السياسية للمرأة ودورها الهام في مكافحة التطرف والتطرف العنيف.

لقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تقدما صوب تحسين التوازن بين الجنسين في دوائرنا الدبلوماسية وبعثاتنا الميدانية، بما في ذلك في المناصب القيادية. إما في إجراءاتنا الخارجية، فقد واصلنا العمل من أجل المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام. وفي أفغانستان، ساعدنا الإناث من أعضاء المجلس الأعلى للسلام على أداء دور حاسم في تنفيذ اتفاق السلام. كما انخرطنا في العمل إلى جانب المجلس الاستشاري للمرأة السورية التابع للمبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا ودعمناه، بينما شاركنا بشكل وثيق في أوغندا مع غرفة عمليات المرأة، وهي آلية تديرها بصورة كاملة المرأة وتعمل لصالحها من أجل احتواء العنف المتصل بالانتخابات وتمكين المشاركة السياسية للمرأة.

وفيما يتعلق بالوساطة، يواصل الاتحاد الأوروبي مشاركته النشطة في عمليات الوساطة والتيسير والحوار. وقد شارك فريق دعم الوساطة التابع لنا في أكثر من ٤٠ عملية حوارا وجهد وساطة في جميع أنحاء العالم. وقدمنا في الآونة الأخيرة، الدعم من أجل تدريب النساء الليبيات الناشطات في مجال السلام على مهارات التفاوض والوساطة.

ونحن نقدر العمل الهام الذي تم إنجازه في إطار الشبكة الأفريقية للنساء لمنع نشوب النزاعات، والوساطة من أجل تحقيق السلام ومبادرة الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد شاركنا بنشاط مع شبكة النساء الوسيطات للسلام في بلدان الشمال الأوروبي، ونحن نتطلع إلى تعاون وثيق مع شبكة النساء الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقت بالأمس في روما. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساهمة في تحسين أوجه التآزر والتعاون فيما بين جميع هذه الشبكات. نحن نؤيد تماما شبكة الجهات المعنية بتنسيق شؤون المرأة والسلام والأمن التابعة للأمم المتحدة. وسنواصل أيضا تعزيز الدور الحاسم للنساء الوسيطات على المستوى الشعبي.

أود أن أشير إلى الدعم القوي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لبرنامج الأمم المتحدة الإصلاحي الطموح للأمين العام غوتيريش. ويجب أن يسير تعزيز التكافؤ بين الجنسين في المنظمة، كجزء من جهود الإصلاح، جنبا إلى جنب مع التحليل الجنساني وإدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطة الأمم المتحدة.

وينبغي أن تكون المشاركة الكاملة للمرأة والتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مبدأ توجيهيا لإصلاح ركيزة السلام والأمن. إن تحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة توظيف وترقية واستبقاء النساء، وتحديداً في الرتب العليا وفي عمليات الأمم المتحدة، سيكون أمرا بالغ الأهمية. ويتطلب ذلك موارد مالية وبشرية مستدامة مخصصة للمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك التعيين المنهجي للمستشارين المعنيين بنوع الجنس وإدماجهم بصورة ملائمة بوصفه جزءا معياريا من الإدارة العليا لجميع عمليات الأمم المتحدة وأفرقتها.

وبما أن مسألة المرأة والسلام والأمن تمثل خطة عالمية، فقد واصل الاتحاد الأوروبي إقامة شراكات وتعاونات عالمية في هذا الصدد. وستظل مشاركتنا وتعاوننا الوثيق مع منظمات المجتمع المدني في صميم جهودنا. ونؤكد من جديد تصميمنا على مواصلة تطوير شراكتنا الاستراتيجية مع الأمم المتحدة ومواصلة تعزيز تعاوننا الوثيق مع البلدان الشريكة والشركاء المتعددي

الأطراف. وقد كثفنا مؤخرا مشاركتنا في مبادرة التعجيل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الإقليمي.

وختاما، يمكن للأمم المتحدة أن تواصل الاعتماد على الاتحاد الأوروبي بوصفه من أشد المؤيدين لها في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم، وفي قيامنا معا بدور ريادي في جهودنا بشأن خطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتز (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ناميبيا بقرار مجلس الأمن لمناقشة مسألة المرأة والسلام والأمن مرة أخرى كبند دائم في جدول الأعمال. ويشجعنا الدعم الكاسح الذي أبدته الدول الأعضاء كما يتبين من العدد الكبير من المشاركين. يؤيد وفدي أيضا البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ونود أن نؤكد مجددا أن ناميبيا، بوصفها البلد المبادر في صياغة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، لا تزال ملتزمة بتنفيذه. ونتطلع إلى الوقت حيث تحظى إسهامات المرأة في عمليات السلام بالتقدير والاحترام على قدم المساواة.

وفي ناميبيا، يندرج تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار السياسة الجنسانية الوطنية، التي تتضمن المجموعة المتعلقة بالمسائل الجنسانية، وبناء السلام، وتسوية النزاعات، وإدارة الكوارث الطبيعية. ويتمثل هدفها النهائي في زيادة وتعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات، وتعزيز مساهمة المرأة في بناء السلام وإشراك المرأة في إدارة الكوارث الطبيعية، وهذه إحدى المسائل المستجدة التي أغفلها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والسياسة الجنسانية التي تم استعراضها تكمّلها السياسات الوطنية الأخرى الهادفة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإجراء مناقشات بشأن إدراج المرأة على قدم المساواة مع الرجل، بما في ذلك في قانون العمل الإيجابي، وقانون الميراث وقانون الأراضي المشتركة، من بين قوانين أخرى.

وكفلت هذه السياسات نشر ناميبيا الأفراد من الإناث في جميع بعثات حفظ السلام، ولديها حتى الآن واحدة من أكبر وحدات الشرطة النسائية في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. كما أن لدينا وحدة شرطة نسائية في ليبريا. وعندما واجه أحد بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ليسوتو، مأزقا سياسيا في العام الماضي، تولت امرأه عملت سابقا في دارفور قيادة وحدة الشرطة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي انتشرت في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، قامت ناميبيا بإعارة امرأة إلى مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وفي اعتقادنا أن الوجود الكبير لحفظة السلام من النساء في حالات النزاع وما بعد النزاع، يمثل ميزة إضافية في تهيئة حيز أكثر أمانا للفتيات والنساء اللاتي عانين من العنف الجنسي. وقد أظهرت الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة دعما للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أن الجنديات غالبا ما يواجهن معوقات ثقافية مختلفة عن تلك التي يواجهها نظراؤهن من الذكور، ويمكنهن الحصول على المعلومات من النساء والأطفال. ويجب الأخذ بتلك القدرة على كسب ثقة السكان المحليين على أنها عنصر حيوي في أي من عمليات حفظ السلام.

إن التحديات التي تواجه تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كثيرة، وتشمل انعدام الوعي بخطة العمل، والافتقار إلى الإرادة السياسية التي تتفاقم بفعل التحيزات المتجذرة بعدم ترقية النساء إلى مراكز السلطة، والافتقار إلى بناء القدرات والتمويل للخطة.

إن التحدي الآخر ببساطة هو المعايير الثقافية والتقليدية التي تعمل على ترقية الرجال إلى مواقع السلطة، في حين تشكك في قدرة المرأة على القيادة، لا سيما في المجالات التي يهيمن عليها الذكور تقليديا مثل الشرطة والخدمات الدفاعية وحفظ السلام.

وبما أن تلك المعايير التقليدية مدفوعة من النساء والرجال على السواء، فإن علينا أن نشجع ثقافة يعتقد فيها الرجال والنساء على السواء أن من الحيوي دعم صعود النساء إلى مواقع القيادة.

إن إدراج المرأة في جهود الإنذار المبكر والوساطة وتسوية النزاعات أمر أساسي لضمان نجاح خطة المرأة والسلام والأمن. كما يلزم أن تدرج الأحكام المتعلقة بنوع الجنس في اتفاقات السلام. ولا يزال يتعين إحراز الكثير من التقدم في ذلك، لأنه في عام ٢٠١٦ لم تتضمن سوى نصف اتفاقات السلام المعتمدة أحكاما خاصة بنوع الجنس.

كما يجب أن نفعل المزيد لمنع وإدانة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام. فدور حفظة السلام هو حماية المدنيين، وليس أن يسببوا المزيد من الأذى أو الكرب. وفي ذلك الصدد، وقعت ناميبيا على الاتفاق المتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين خلال أسبوع الجمعية العامة الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا.

وتناشد ناميبيا الدول الأعضاء أن تلتزم بتعيين النساء في المناصب الرفيعة المستوى في منظمات السلام والأمن الدولية والإقليمية. وفي الاتحاد الأفريقي، ظلت المبعوثة الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب تثير هذه المسألة في العديد من المحافل. ونشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى على تعيين مبعوثات لشؤون المرأة والسلام والأمن. ونناشد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة تحديد ونشر خبراء عسكريين من الإناث في بعثات حفظ السلام. وأخيرا، نطالب بإيلاء اعتبار أكبر لخطة المرأة والسلام والأمن في إجراءات عمل مجلس الأمن، المخصصة لكل بلد على حدة والمواضيعية على السواء.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

وتؤيد بلجيكا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

وفي تموز/يوليه، اعتمدنا خطة عملنا الوطنية الثالثة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتتضمن الخطة الجديدة، التي تغطي الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ العديد من مسارات عمل عديدة ينبغي أن تسهم في تحسين مركز المرأة في حالات النزاع، وما قبل النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويتطلب ضمان تنفيذ مثل تلك الخطة الطموحة خلال هذه الفترة المتابعة الضرورية. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية البالغة بمكان إجراء مشاورات متواترة فيما بين الإدارات المعنية البلجيكية، وأيضا مع الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات النسائية المحلية. وسيقدم تقرير سنوي فيما يتعلق بالتقدم المحرز إلى البرلمان.

ومن ضمن ركائز سياساتنا إدماج المنظور الجنساني في مبادرات السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، تشمل المبادرات الملموسة التشجيع على إدماج المنظور الجنساني في لجنة بناء السلام لوضع استراتيجيات جديدة ومتكاملة لبناء السلام وأيضا في العمليات الاستعراضية نصف السنوية للأطر الاستراتيجية. ويسرنا، بصفتنا عضوا في لجنة بناء السلام، أن تحت تصرف لجنة بناء السلام حاليا آلية يمكن أن تحسن إدماج خطة المرأة والسلام والأمن، بفضل مراكز التنسيق القائمة على أساس نوع الجنس.

إن تقرير الأمين العام (S/2017/861) يشير عن حق إلى أهمية تحسين بناء القدرات التقنية في مجال المساواة بين الجنسين باعتباره استراتيجية رئيسية لإدماج المساواة بين الجنسين وتعزيزها في مبادرات منع نشوب النزاعات التي تقوم بتنفيذها الأمم المتحدة. وتكتسي هذه الكفاءة التقنية أيضا أهمية كبيرة في عمليات حفظ السلام – وتزداد أهمية حين تنقح الولايات أو

تخفض مستويات الوحدات، أو حين يقلص تمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذه الحالة، من الأهمية البالغة بمكان ألا تتأثر وظائف مستشاري الشؤون الجنسانية.

ويعكس عدد من الدراسات كون مشاركة المرأة تزيد من فعالية المساعدة الإنسانية ومصداقية عمليات حفظ السلام وجودتها، فضلا زيادة سرعة الانتعاش الاقتصادي في حالات بعد انتهاء النزاع واستدامة اتفاقات السلام. وغالبا ما لا يقدر دور المرأة حق تقديره – على سبيل المثال في إصلاح قطاع الأمن. وتؤدي زيادة وجود المرأة في قوات الأمن المختلطة بعد إصلاحها إلى تعزيز الصلة بين الدولة والمواطنين. وهي تسهم في تعزيز علاقة سلمية بصورة أكبر بين قوات الأمن والمدنيين، بهدف وضع حد دائم للأزمة.

إن المرأة قوة من أجل السلام، ولذلك من الأهمية البالغة بمكان أن تكون المرأة قادرة على الاضطلاع بدورها كاملا باعتبارها جهة فاعلة سياسية لخدمة السلام ومنع نشوب النزاعات. وتسعى بلجيكا للإسهام في هذا التمكين للمرأة، بما في ذلك في مجال الوساطة. وفي ذلك الصدد، سنعقد هنا في نيويورك في نيسان/أبريل المقبل، حلقة دراسية بشأن دور المرأة في الوساطة في أفريقيا، بغية تحديد السبل الكفيلة بتعزيز مشاركة المرأة.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن بلجيكا، بوصفها مرشحا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، تتوقع وتأمل أن تواصل المشاركة بهمة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة كريسنامورتي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، تشيد إندونيسيا بكم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم في تعزيز الالتزام بهذه المسألة.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل تركيا بالنيابة عن المجموعة المؤلفة من المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا.

ونعرب أيضا عن عميق تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم الثاقبة الشاملة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ويشدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أهمية دور المرأة في جهودنا لتحقيق السلام. واستمعنا لقصص لا تحصى لكثير من النساء والفتيات اللائي أظهرن الشجاعة والتصميم في العمل بالرغم من كل المصاعب لكفالة أن يسود السلام. وسيكون من دواعي الأسف إن لم تدرك شجاعتهم ورؤيتهم. وقدم المجتمع الدولي دعمه المستمر لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالرغم من ذلك، لا تزال النساء إلى حد كبير مواضيع للاستغلال في حالات النزاع، ناهيك عن تفاقم التحديات المعقدة التي تواجهها النساء في حالات النزاع ومنع نشوب النزاعات بسبب أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن التدهور البيئي. ومن المؤكد أن تلك التحديات تؤدي إلى تقويض روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهي تعني أيضا أنه لا يزال الطريق أمامنا طويلا قبل بناء عالم ينعم بالعدل والسلام والازدهار. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتبادل بعض أفكار إندونيسيا وتجاربها.

أولا، فيما يتعلق بتعزيز بيئة للسلام والاستقرار، ينبغي أن تركز الحلول على بناء المؤسسات التي تشجع عادة الحوار وتوافق الآراء والشمولية والاحترام والنزاهة والتسوية السلمية للنزاعات وعدم استخدام القوة. ولا يمكننا أن نعزز جهودنا من أجل القضايا المشتركة إلا بتوحيد طاقتنا – نساء، ورجالا، وفتية وفتيات. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أيضا أن نعترف بالدور البالغ الأهمية للنساء والأسر في منع نشوب النزاعات التي قد تؤدي إلى التطرف والغلو ونعزز هذا الدور.

ثانيا، يجب أن نطور نظاما إيكولوجيا يحفز الازدهار. واعتمدت الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥، وهي مخطط شامل ومتكامل لتحقيق تآزر التنمية مع السلام وتمكين المرأة من المشاركة في بناء السلام من خلال الاقتصاد.

ثالثا، علينا تشجيع التعاون لتطوير النظام البيئي وتعزيزه من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان أن تكون لدينا مؤسسة عالمية قوية، وهي تحديدا، الأمم المتحدة، إلى جانب آليات بناء السلام وحفظ السلام، التي ينبغي تعزيزها باستمرار.

وإندونيسيا مستعدة للتوسط في النزاعات والإسهام في حفظ السلام وبناء السلام. لدينا حاليا قرابة ٣ ٠٠٠ جندي في الميدان في تسع بعثات لحفظ السلام. ونهدف بحلول عام ٢٠١٩ إلى أن يصل حجم القوات إلى ٤ ٠٠٠ جندي، مع زيادة في عدد حافظات السلام.

وكجزء من التزامنا بالمضي قدما في خطة إندونيسيا ٢٠٣٠، ما فتئت إندونيسيا تتشاطر أفضل الممارسات والخبرات في مجال تمكين المرأة في القيادة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد استفاد من البرنامج أكثر من ٢ ٠٠٠ مشارك من أقل البلدان نموا والبلدان النامية. وفي الوقت نفسه، فإننا نواصل التأكيد على أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية في إطار وسائل تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزامنا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء كشريك حقيقي من أجل تحقيق السلام العالمي، شريك في النهوض بالمؤسسات القوية، والربط بين السلام والتنمية، فضلا عن تعزيز التعاون حيث نرى أنها العناصر الحيوية التي ستردع القوى التي تنتقص من قيمة الحياة البشرية، بما في ذلك أرواح النساء.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة.

(تكلم بالإسبانية)

مرة أخرى، أعرب، بلغتي الأم، عن شكري لكم، سيدتي الرئيسة.

عندما كانت إسبانيا عضوا في مجلس الأمن لمدة سنتين، كانت خطة المرأة والسلام والأمن إحدى أولوياتنا الرئيسية. لكن يمكنني، إذ أننا الآن لسنا في مجلس الأمن، أن أؤكد أن خطة المرأة والسلام والأمن ستستمر بوصفها إحدى الأولويات العليا بالنسبة لإسبانيا خلال الدورة الثانية والسبعين والدورات اللاحقة للجمعية العامة.

وأعتقد أنه بغية إحراز تقدم بشأن هذه الخطة، وكفالة تنفيذها تنفيذا سليما، هناك ثلاثة أمور ضرورية.

الأمر الأول هو القيادة، قيادة الجالسين حول هذه الطاولة، وقيادة أعضاء الجمعية العامة، وقيادة عواصمنا.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز الهيكل المؤسسي. وهذا شيء نعمل بشأنه حاليا في الأمم المتحدة، غير أننا بعيدون جدا عن تحقيق هدفنا.

ثالثا، نحن بحاجة إلى الانتقال من العام إلى الخاص عن طريق اعتماد خطط وطنية لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وقد اعتمدت إسبانيا بالفعل خطتها الثانية.

سأطرح الآن أربعة اقتراحات محددة ناقشتها مع مستشارتي الناجعة جدا، فيكتوريا أورتيغا غوتييريث، التي تجلس خلفي، إذ أنها ما برحت تمثل جوهر عمل إسبانيا، إذا جاز التعبير، بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال.

الاقتراح الأول يتناول مسألة تجعلني الأكثر فخرا بفترة ولايتنا في المجلس: إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، المنشأ بموجب القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ويتلقى الفريق، الذي يجتمع شهريا تقريبا وترأسه حاليا بتميّز أوروغواي والسويد، قدرا هائلا من المعلومات الواردة من جميع عمليات حفظ السلام. وما أقترح فعله هو أن نرتقي إلى مستوى تحدي الانتقال من مجرد جمع المعلومات إلى عملية يكون بوسع أعضاء المجلس فيها تحويل ما استمعوا إليه إلى إجراءات محددة ترمي إلى إحراز تقدم بشأن هذه الخطة.

أما الاقتراح الثاني فيتعلق بالمناقشات التي عقدت هنا في قاعة مجلس الأمن. فعندما كانت إسبانيا عضوا في المجلس، اقترحت أن يتم في المناقشات بشأن الحالات في بلدان معينة، في هذه الحالة بشأن ليبريا، دعوة المجتمع المدني لتناول المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن. وتمكنا من تحقيق ذلك، على الرغم من وجود بعض المقاومة. وأعتقد أن السويد تواصل المسيرة. وفيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في مناقشات مجلس الأمن بشأن بلد معين، أود أن أقترح على أعضاء المجلس أن تتم دعوة أعضاء المجتمع المدني، عندما يكون من المستصوب بسبب الظروف السائدة، كي يصفوا الحالة على أرض الواقع.

أما الاقتراح الثالث فيتعلق بالجزاءات. إن لدى مجلس الأمن عددا كبيرا من لجان الجزاءات التي كنت محظوظا بما يكفي لترؤس بعضها. ولدى تلك اللجان ما يطلق عليه معايير الإدراج في القائمة. أعتقد أنه ينبغي لنا اليوم، في الوقت الذي يمثل فيه العنف في حالات النزاع، للأسف، أحد أكبر الشرور التي تواجه البشرية، وهذا أمر مخز حقا، أن ننظر في احتمال فرض اللجان المختصة لجزاءات على مرتكبي أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع. هذا من شأنه أن يمثل تقدما هاما.

ويتعلق الاقتراح الرابع بشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. لا أدري إذا كان الأعضاء يذكرون أنها عقدت اجتماعها الأول في أليكانتي بإسبانيا، وكان من حسن حظي المشاركة فيه إلى جانب عدد كبير من الوفود وموظفي الأمانة العامة رفيعي المستوى. وعقد الاجتماع الثاني مؤخرا في أيلول/سبتمبر، وقد نظمته ألمانيا وناميبيا وإسبانيا. وفي الواقع، كان ناجحا جدا.

وسأقدم الآن مقترحين عمليين في هذا الصدد.

أولا، عرضت ألمانيا استضافته في عام ٢٠١٨، وناميبيا في عام ٢٠١٩. وهذا يشمل بعض أنحاء العالم، ولكنني أود حقا أن يطرح أحد بلدان أمريكا اللاتينية ترشيحه لاستضافة اجتماع عام ٢٠٢١، أو ربما أحد البلدان الآسيوية. وأعتقد أن من المهم كفالة إمكانية التنبؤ في عقد هذه الاجتماعات الهامة.

أما الاقتراح الثاني فإنه يتعلق بحقيقة أن الشبكة لديها حاليا ٦٣ صديقا. ويبدو لي أنه نظرا لأهمية خطة المرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة، فإن ٦٣ عدد قليل نسبيا. صحيح أننا لم نبدأ إلا في عام ٢٠١٥، لكني أرى أننا بحاجة إلى وضع معايير أكثر جرأة قليلا. وسيكون من دواعي سروري أن يزداد العدد من ٦٣ إلى ٨٠ في ألمانيا. ولنعمل على كسر حاجز الـ١٠٠ في ناميبيا، ودعونا نحقق بعد ذلك أعدادا شبه عالمية من حيث أعضاء الأمم المتحدة.

وأود أن أقول في الختام، إننا نتابع جميعا باهتمام شديد عملية إصلاح الأمم المتحدة المعقدة جدا، والتي أقر بأنها قد تكون عملية صعبة. وأخشى أن تؤثر عملية الإصلاح هذه على الركائز الأساسية الثلاث وأن لا تكون خطة المرأة والسلام والأمن في المكان المناسب لها في الهيكل الجديد للأمم المتحدة. يجب على جميع الدول الملتزمة العمل على كفالة أن الدول المتبقية والأمانة العامة تتفهم بوضوح الحاجة إلى إنشاء هيكل مؤسسي متين في المنظمة حتى نتمكن من مواصلة إحراز تقدم على هذه الجبهة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، وكذلك فرنسا على القيادة في تنظيم هذه المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن. في الواقع، من الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن بشكل منهجي ومتسق النهوض بخطة كلية للمرأة والسلام والأمن في عمله وفي عملية صنع القرار، نحن بالتأكيد لا نعتبر أن من المسلم به بعد ١٧ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أنه لا تزال لدينا نقاط لنركز عليها. في الواقع، نحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لكفالة أن للقرار ولعملنا أهمية حقا، وأنه ينفذ بطريقة تحدث فرقا بالنسبة للناس على أرض الواقع.

وأود أن أشكر رئيسة ديوان الأمين العام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي على إحاطتها الإعلامية، وباقي مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم المتبصرة والعملية والهامة للغاية في مناقشة اليوم. وأود على وجه الخصوص أن أنوه بأهمية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأهمية الدور الذي يقوم به ذلك الكيان لضمان تعزيز الانخراط مع الدول الأعضاء، ومع مجلس الأمن بشكل خاص.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشيد بتقرير الأمين العام (S/2017/861) ولكننا نشيد أيضا، وهو الأمر الأهم، بالتزامه القوي وقيادته ليس فيما يخص مسألة المساواة بين الجنسين فحسب، بل أيضا على وجه التحديد فيما يتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن، عملا بالتوصيات والالتزامات التي تم التعهد بها خلال الاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ وفي الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ونرحب برؤية الأمين العام بشأن السلام والأمن التي تستند إلى منع نشوب النزاعات في الأجل الطويل واستيعاب الجميع والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى نهجه الذي يركز على الضحايا من أجل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونؤيد بقوة هذه الرؤية وهذا النهج. وأود أن أضيف أننا سعداء للغاية بقرار الأمين العام قضاء يوم الأمم المتحدة مع الناس في الميدان، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيثما ربما تكون هذه المسائل أكثر أهمية منها في أجزاء أخرى من العالم. ومن المؤكد أن هذا التركيز موضع تقدير كبير.

وأود أن أرحب بالابتكارات العملية على مستوى مجلس الأمن، مثل دعوة الخبراء إلى الاجتماع في إطار فريق الخبراء غير الرسمي وإشراك المرأة وممثلي المجتمع المدني في جلسات الإحاطة الخاصة ببلدان معينة. وعلى هامش المناقشة العامة للجمعية العامة، أُطلقت مبادرات جديدة بشأن المساواة بين الجنسين ومنع نشوب النزاعات، وذلك بمشاركة بلدي. وعُقد الاجتماع الثاني لشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن في شهر أيلول/سبتمبر، والذي جرى خلاله التركيز على الموضوع الهام المتمثل في منع نشوب النزاعات والقطاع الأمني وإدماجه في خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما اجتمع قادة القوات المسلحة من ١٠٠ دولة عضو تقريبا في مقر الأمم المتحدة في هذا العام لمناقشة مسألة زيادة عدد حفظة السلام من الإناث وإدماج المنظور الجنساني.

وكما ذكر الوفد الفرنسي في مذكرته المفاهيمية (S/2017/889، المرفق)، فإنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن والتقدم المحرز خلال الـ١٧ عاما الماضية، لا تزال هناك تحديات خطيرة، بدءا من زيادة عدد النساء على أعلى مستويات صنع القرار، وصولا إلى وضع حد للإفلات من العقاب على ارتكاب أعمال عنف جنساني. وعلاوة على ذلك، يستمر غياب بيئة تراعي المنظور

الجنساني وتوفر الحماية للنساء، ولا تزال الجهود المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تحظى بالتقدير والتمويل الكافيين بشكل لا يمكن التنبؤ به. وهذه هي المجالات التي نعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة تعزيز جهودنا المتضافرة بشأنها.

ونرى أن المواضيع الأربعة لخطة المرأة والسلام والأمن، المتمثلة في المشاركة، ومنع نشوب النزاعات، والحماية، والإغاثة والانتعاش، بحاجة إلى اهتمام وعمل عاجلين من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. وأود أيضا أن أسلط الضوء على مجالات مهمة أخرى، مثل جهود نزع السلاح والجهود الرامية إلى إيجاد حيز أكبر لمنظمات المجتمع المدني النسائية والحاجة إلى مزيد من المعلومات والتحليلات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتؤدي التحديات الحالية المتعلقة باللاجئين إلى إيجاد بيئات ذات طابع خاص بالنسبة للمرأة، ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات للتعامل مع عيش النساء في تلك الظروف. أخيرا وليس آخرا، من المهم للغاية أن نحرز بصورة جماعية تقدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفين ٥ و ١٦، مع الاعتراف بالمساواة بين الجنسين وإقامة مجتمعات مسالمة وعادلة تستوعب الجميع بوصفها تشكل أولويات للتنمية العالمية.

وتعكف سلوفاكيا حاليا على وضع خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة تشجيع جميع الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع من خلال الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت وزارة الدفاع على خطة المساواة بين الجنسين الخاصة بها، والتي يجري تنفيذها تحت مسؤولية هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، مع تخصيص تمويل مستدام لها.

وتود سلوفاكيا، بصفتها أحد رؤساء مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، إعادة التأكيد على أن هذا الجانب المحدد، المتمثل في إصلاح قطاع الأمن، أساسي لبناء السلام بعد انتهاء النزاع ولتهيئة الظروف اللازمة للتعمير والتنمية. وفي الوقت الحاضر، تدعم الأمم المتحدة مجموعة من البعثات الميدانية التي تتوسع بسرعة وتهدف إلى مساعدة الجهود الوطنية والإقليمية في مجال إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما على كامل المستوى القطاعي.

وقد أكد القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، بشأن إصلاح قطاع الأمن، أهمية المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة وانخراطها الكامل في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن. وأود أن أشدد على أن إصلاح قطاع الأمن المراعي للاعتبارات الجنسانية أساسي لبناء مؤسسات في قطاع الأمن، تكون غير تمييزية وممثلة للسكان وقادرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الأمنية المحددة لمختلف الفئات السكانية. ويجب أن يراعي نهج الأمم المتحدة حيال إصلاح قطاع الأمن الاعتبارات الجنسانية في جميع مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم.

ويتعين أن يشمل إصلاح قطاع الأمن أيضا إصلاح عمليات التوظيف وتحسين تقديم الخدمات الأمنية من أجل التصدي للعنف الجنسي والجنساني ومنعهما. وهناك حاجة إلى زيادة التركيز على وضع استراتيجيات لإصلاح قطاع الأمن، تراعي الاعتبارات الجنسانية وتحقق نتائج ملموسة في الميدان. ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، يعتزم بلدي استضافة حلقة عمل في نيويورك في أوائل عام ٢٠١٨ ستُكرس تحديدا لمسألة نوع الجنس في ما يتعلق باستراتيجيات إصلاح قطاع الأمن.

في الختام، تواجه الأمم المتحدة تحديات غير مسبوقة للسلم والأمن العالميين. ويدفع المدنيون، وجلهم من النساء والأطفال، ثمنا فادحا للعنف والاضطهاد المنهجيين. وإننا جميعا بحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إحداث تغييرات على أرض الواقع على نحو يفيد النساء والفتيات، ولا سيما في المجتمعات التي تعيش في مناطق متأثرة بالنزاعات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، التي تسلط الضوء على مسؤولية الدول عن كفالة المشاركة الكاملة والمجدية والدور القيادي للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن، بما في ذلك منع نشوب النزاعات.

اتخذ مجلس الأمن ثمانية قرارات بشأن هذا الموضوع منذ عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من التقدم المحرز والممارسات الجيدة خلال الـ ١٧ عاما الماضية، لا تزال هناك حواجز تحول دون التنفيذ الفعال لهذه الخطة. وبيرو مقتنعة بأن مشاركة المرأة أمر جوهري لحل الصراعات وصون السلام وبناء السلام، لأنها توفر منظورات مختلفة تثري مفاوضات السلام. وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير عن هذا الموضوع (S/2017/861)، فإن تحسين فرص قيام المرأة بأدوار قيادية ذات مغزى ومشاركتها في جهود السلام يبدأ بالتعاون النشط مع منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات التي تديرها النساء.

وبناء على ذلك، يسرنا أن نرى الاتجاه المتمثل في إدماج المنظور الجنساني بصورة منهجية في ولايات عمليات حفظ السلام، فضلا عن إشراك المرأة بوصفها طرفا فاعلا في جهود منع نشوب النزاعات وحلها، وأهمية توفير التدريب المتخصص في ما يتعلق بحماية النساء والفتيات في حالات النزاع والاحتياجات الخاصة لهن وحقوقهن الإنسانية.

ولذلك السبب ظل بلدي يزيد من مشاركة الموظفات في كل بعثة من بعثات حفظ السلام الست التي ساهمنا فيها.

كما نفذت بيرو تدابير أخرى لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، من قبيل إنشاء سجل للأشخاص المشردين، الذي سمح باعتماد تدابير لحماية حقوق النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع.

وبالمثل، أنشئ، في عام ٢٠٠٥، برنامج تعويضات شامل لضحايا العنف الذي وقع بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. كما أنشأت وزارة الدفاع لجنة داخلية للمساواة بين الجنسين، بهدف بلورة التنسيق وتبيين المنظور الجنساني والإشراف عليه وإدماجه في السياسات والإدارة المؤسسية لقطاع الدفاع، بما في ذلك بعثات حفظ السلام التي تشارك فيها بيرو.

وتعتقد بيرو اعتقادا قويا بأن خطة المرأة والسلام والأمن ينبغي أن تكون عنصرا رئيسيا في عملية إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسنعمل بجد لجعل ذلك أمرا ممكنا. وسنلتزم، كعضو غير دائم في مجلس الأمن اعتبارا من ٢٠١٨، بإحراز مزيد من التقدم في المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام وفي جميع المجالات المتصلة بتلك الخطة، خاصة من خلال مشاركتنا في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي سنشارك السويد في رئاسته اعتبارا من عام ٢٠١٨.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أُعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، بمناسبة الذكرى السنوية السابعة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أيدته الأرجنتين بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن فيعام ٢٠٠٠.

وتؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم مجموعة أصدقاء خطة المرأة والسلام والأمن.

كما أرحب، بوجه خاص، بتقرير الأمين العام (S/2017/861)، الذي يتشاطر فيه آراءه مع الدول الأعضاء

حول الدور المركزي الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات ويطرح التزاماته بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وتتشاطر الأرجنتين وتؤيد رؤية الأمين العام لإصلاح المنظمة بمنهج منع منسق وقوي وشامل يقوم على المساواة بين الجنسين. وقد تبنت الأرجنتين، منذ البداية، التشديد الجديد الذي وضعه الأمين العام على منع نشوب النزاعات وتطوير مفهوم السلام المستدام، أو دعم السلام، وهو سرد للنساء والشباب فيه دور أساسي.

ونشدد، في ذلك الصدد، على أن تحقيق السلام المستدام سيتيسر بزيادة مشاركة المرأة باعتبارها من أصحاب المصلحة في جميع مراحل عملية السلام، وخاصة كأفراد عسكريات وأفراد شرطة وموظفات مدنيات في عمليات حفظ السلام. وكما قيل، فإن هذه ليست مجرد مسألة تتعلق بالإنصاف، بل كذلك بالفعالية في تنفيذ ولايات تلك البعثات.

ونشدد، في ذلك السياق، على أن الأرجنتين قد بلغت هدف الأمم المتحدة المتمثل في إشراك النساء بنسبة ١٥ من المراقبين العسكريين والمسؤولين في عمليات السلام، وهي بالتالي تتجاوز المتوسط العام. وسنواصل العمل على تعميق هذا الالتزام من خلال تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة، التي تمثل صكا شاملا لجميع الهيئات الوطنية المتعلقة بمسألة المرأة والسلام والأمن.

وقد ظلت قوة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتمثل في التسليم بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة كعنصر فاعل رئيسي في عمليات السلام. ويجب أن يظل إدماج المرأة أولويتنا في تحديد ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، علاوة على جهود مجلس الأمن في بناء السلام، بدمج المتخصصين في المسائل الجنسانية والعنف الجنساني والعنف الجنسي في مختلف بعثات مجلس الأمن وأفرقة الوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن من الضروري أن تضمن أحكام محددة والتزامات جنسانية في اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار.

وترحب الأرجنتين باقتراح الأمين العام الملائم جدا بتعزيز برامج مكتبه للوساطة والمساعي الحميدة، باستخدام منظور جنساني للتوصل إلى حلول. ولذلك فإن الأرجنتين تؤيد كذلك توصيته بإنشاء وتعزيز الشبكات الوطنية والإقليمية للوسطاء من الإناث.

ويعتقد بلدي اعتقاداً راسخاً بأن المجتمعات الأكثر عدلاً ومساواة والتي تحترم حقوق المرأة هي مجتمعات أكثر سلماً. ولذا، أكرر في الختام، دعم الأرجنتين المستمر للآليات والمنابر المختلفة التي تسهم في الامتثال للالتزامات المتعهد بها في إطار تنقيح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا سيما الاستجابة السريعة في مجال العدالة، ولشبكات مراكز التخطيط الوطنية لخطة المرأة والسلام والأمن ولتعزيز إعلان أوسلو للمدارس الآمنة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يشكر وفد بلدي فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة خلال رئاستها لمجلس الأمن، بشأن مسألة ذات أهمية قصوى للمغرب – خطة المرأة والسلام والأمن.

لقد مثل اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نحو تاريخي قبل ١٦ عاماً اعترافاً دولياً بالدور الذي تضطلع به النساء في مسائل السلام والأمن، لا كضحايا فحسب، بل كذلك بوصفهن عاملاً من عوامل التغيير وجهات فاعلة أساسية في استعادة وصون وبناء السلام. إن صون السلام والأمن الدوليين يتطلب إدماج المنظور الجنساني في جميع جهود السلام، وفقا لأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى التي أعقبته في هذا الصدد.

فمشاركة المرأة في العمليات التفاوضية تزيد من فرص تسوية النزاعات واستدامة السلام. هذا ما أكدته دراسة عالمية أجريت

بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٥، والتي أظهرت أن وجود المرأة في مفاوضات السلام عزّز من استدامة اتفاقات السلام، وأن ٣٥ في المائة من الاتفاقات التي تفاوضت عليها المرأة دامت أكثر من ١٥ سنة. ويعني ذلك أن وجود المرأة في مفاوضات السلام يمثل عونا كبيرا على استدامة اتفاقات السلام.

لقد نظم المغرب مؤتمراً دولياً، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بشأن خطة المرأة والسلام والأمن. وقد ساهم في المناقشات الدولية بشأن دور المرأة في عمليات السلام وفي تنفيذ خطط عمل وطنية لتعزيز العمل الجماعي بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكانت تلك فرصة لإعادة تأكيد إجماع المجتمع الدولي على الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في المفاوضات والاتفاقات المتعلقة بتسوية النزاعات وبناء السلام، فضلاً عن تجديد التزام الأمم المتحدة بمسألة إدراج المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع استراتيجيات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

وقد ركزت النقاشات، خلال المؤتمر، على ثلاثة مجالات: دور المرأة في عمليات الوساطة ومنع نشوب النزاعات، ودور المرأة في القضاء على نزعة التطرف، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال منع العنف الجنسي في حالات النزاع. وقد أعلن بلدي، في المؤتمر، عن إنشاء مركز إقليمي مستقل في الرباط، وهو مركز فكر مكرس لدراسة دور المرأة في عمليات حفظ السلام ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن للمركز أن يكون بمثابة حيز للتفكير ومركز فكر ومصدر للفكر المستقل بشأن دور ومكانة المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في مناطق النزاع. ويتماشى ذلك مع أولويات مجلس الأمن فيما يتعلق بتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في بناء السلام والأمن الدوليين ونشر ثقافة السلام وكفالة الوصول إلى العدالة وحماية الحقوق المدنية.

فللنساء والفتيات احتياجات خاصة في فترة ما بعد انتهاء النزاع، مثل الخدمات الصحية وسبل الرزق والحقوق في الأراضي وحقوق الملكية والعمالة. كما يجب عليهن أن يشاركن في اتخاذ القرار ووضع الاستراتيجيات الوطنية للإنتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع.

وللأسف، كثيراً ما تكون المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عملية صنع القرار المرتبطة بالتعافي الاقتصادي والحوكمة العامة في مرحلة ما بعد النزاع. ولا تشملها هياكل صنع القرار الرسمية، بما في ذلك القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الهياكل الأساسية والصناعات الاستخراجية والزراعة التجارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بدّ من إعداد نهج قائم على أساس نوع الجنس والتنمية في سياق ما بعد النزاع من أجل ضمان وجود تنمية مستدامة ومنصفة، من بداية عملية إعادة الإعمار، يتقاسم فيها النساء والرجال الموارد والفرص وصنع القرار والسلطة.

وفي هذا السياق، تغتنم المملكة المغربية هذه الفرصة لتثني على عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في النهوض بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، لا سيما فيما يتعلق بالتعافي الاقتصادي والتعمير من خلال مجالات التدخل الثلاثة: التخطيط لمرحلة ما بعد النزاع، والتعافي الاقتصادي، واستعادة الحوكمة.

ركزت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تركيزاً كبيراً على السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والقضاء على أسبابها الجذرية من خلال الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يسعى إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

إن خطة عام ٢٠٣٠ العالمية، التي تدعو إلى إدراج المنظور الجنساني بصورة شاملة في جميع أهداف التنمية المستدامة، تشدد

على ضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات ومساعدة البلدان الخارجة من النزاعات، مع ضمان مشاركة المرأة في حفظ السلام والتعمير. وفي هذا الصدد، تبيّن الأهداف أن نوع الجنس والسلام والأمن والتنمية مترابطة ترابطاً لا ينفصم بعضها عن بعض.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة باومان (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. هذه فرصة مهمة لتذكير المجتمع الدولي بأن أسباب اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات المتابعة مهمة بشكل كبير للسلام والأمن الدوليين. وتبين السبب في أنه يتعين على الدول الأعضاء مواصلة جهودها لتنفيذ أحكام هذه القرارات. لقد أصبح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المرجع الرئيسي لمعالجة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في حالات النزاع والهشاشة. وكان اعتماده في عام ٢٠٠٠ يرمز إلى التحول من الأمن الوطني إلى الأمن البشري وأمن الناس.

إن الأمن البشري والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة يمثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية السويسرية. وقد أطلقت وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية مؤخراً أول استراتيجية شاملة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، والتي تسلط الضوء على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها إحدى ركائزها الأساسية. إن الأسباب وراء ذلك واضحة.

أولاً، إن المساواة بين الجنسين أمر أساسي لمنع النزاع والعنف، بما في ذلك التطرف العنيف. وثمة صلة بين المساواة بين الجنسين واستعداد المجتمع لحمل السلاح. ثانياً، إن احترام المساواة في حقوق المرأة وكفالة إدماجها في عمليات السلام هي ببساطة أمر لا بد منه. يتفاوض النساء والرجال على قدم المساواة، ولكن لا تزال هناك العديد من العقبات التي تواجه المرأة في سعيها إلى أن تكون مقبولة. ولنتذكر هنا أن مشاركة المرأة في عمليات السلام لا تقتصر على مقعد على طاولة المفاوضات، بل والقدرة على تقديم الأفكار والشواغل إلى جدول أعمال المفاوضات. وفي هذا الصدد، تشيد سويسرا باستراتيجية الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين ودعوته إلى ترشيح مزيد من النساء لمناصب المبعوثين الخاصين والوسطاء والخبراء في مجال الوساطة.

وتشيد سويسرا كذلك بقرار الجمعية العامة ٣٠٤/٧٠ بشأن دور الوساطة، الذي يهيب بالدول الأعضاء تعزيز المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة في جميع المحافل وعلى كافة مستويات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها. لقد تعلمنا درساً هاماً: إننا بحاجة إلى الانخراط مع المجتمع المدني وبناء القدرات وتمكين المرأة منذ البداية. ونحن بحاجة إلى العمل على تشكيل مجموعة من النساء اللاتي لديهن الاستعداد للانخراط عندما يحين الوقت، بوصفهن من الوسطاء والمفاوضين. لذا تصر سويسرا على أن المرأة يجب أن تكون مدرجة في جميع أنشطة الوساطة والتدريب عليها. كما أننا نعزز الشبكات النسائية المحلية التي تنشط في مجالي السلم والأمن.

ثالثاً، إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تُسهم في تحقيق نتائج أفضل للسلام المستدام الذي يتطلب اتباع نهج متكامل يقوم على الاتساق بين التدابير السياسية والأمنية والخطط الإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك تؤيد سويسرا الصلة بين القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأطر حقوق المرأة، مما يجعل من الممكن الاستفادة من الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات وآليات الإبلاغ التابعة لها، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستعراض الدوري الشامل والولايات الخاصة. وهذا سيعزز المساءلة لجميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات، ويحول دون تجزئة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ومن هذا المنطلق، تؤيد سويسرا مبادرة تركّز على

تنفيذ التوصية العامة رقم ٣٠ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي تتناول وضع المرأة في منع نشوب النزاعات وحالات ما بعد النزاع.

ختاماً، أودّ أن أذكر جانبين تعتبرهما سويسرا حاسمي الأهمية لمواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهما إشراك الرجال والفتيان في التمكين الاقتصادي للمرأة. ينبغي ألا تركز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على المرأة وحدها. فتحول علاقات القوة في المجتمعات يجب أن يكون نابعاً من صميمها. إن إشراك الرجال والفتيان، الذين يمكن أن يكونوا حلفاء وضحايا وجناة محتملين، في جميع الإجراءات التحويلية هو أمر حاسم لأي نزاع ولاستراتيجية منع العنف وسيفيد النساء والرجال على السواء.

أخيراً، يجب أن يحظى التمكين الاقتصادي للمرأة بمزيد من الاهتمام في مرحلة التعافي بعد انتهاء النزاع وبناء الدولة. إن حصول المرأة على الموارد والدخل والاستقلال الاقتصادي هي عوامل تمكينية هامة في الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة النشطة للمرأة في مسائل السلام والأمن، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى عالم أكثر أمناً.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة الدائمة لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيدة فاتا (الكرسي الرسولي) (تكلمت بالإنكليزية): يشكر الكرسي الرسولي الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

إن اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان ولا يزال يمثل خطوة هامة في ضمان أن تؤدي المرأة دورها الصحيح وتُسمع صوتها في مجالي السلم والأمن. وفي حين أن العديد من الخطوات الإيجابية قد اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس الثمانية بشأن المرأة والسلام والأمن، تظل النساء أقلية صغيرة في جهود الوساطة في مجالي السلام والأمن وفي عمليات بناء السلام. وينبغي أن تبرز هذه المناقشة المفتوحة تلك الحقيقة وتعمل على إيجاد سبل جديدة للنهوض بتنفيذ قرارات المجلس بشأن هذا الموضوع.

إن تجربة الكنيسة الكاثوليكية في منع نشوب النزاعات وحلها وصنع السلام وبناء السلام على مستوى القواعد الشعبية خلال أكثر من خمسة عقود من النزاع العنيف في كولومبيا واليوم في تنفيذ اتفاق السلام على أرض الواقع قد أظهرت بجلاء أن المرأة كانت ولا تزال صانع سلام أساسياً. إنها تنزع السلاح من الجهات العنيفة بقدراتها المتعددة على الفهم والتعاطف والثني عن أمر ما والإقناع والصفح وإعادة بناء الحياة والأسر والمجتمعات المحلية بأكملها. إن القسيسة ميرا غارسيا، التي فقدت أباها وزوجها واثنين من أولادها خلال الحرب الأهلية، هي أيقونة للنساء صانعات السلام. لقد مثّلت وتحدثت باسم جميع ضحايا النزاع المسلح في كولومبيا الذي دام ٥٢ سنة أثناء الاجتماع في ٨ أيلول/سبتمبر مع البابا فرانسيس وضحايا النزاع في فيلافيسنسيو. إنها تُعلّمنا أن العفو هو بلسم الشفاء.

ومع ذلك، من دواعي الأسف أن معظم النزاعات الحالية تبين أن النساء في أغلب الأحيان أهداف وضحايا، بدلا من صناع سلام وبناة سلام. وتعاني النساء والفتيات من آثار النزاعات العنيفة بصورة غير متناسبة. وأشنع جوانب ذلك النوع من العنف كونهن متستهدفات بصفة خاصة كمواضيع للعنف والإيذاء، كاستراتيجية للحرب. وهن يعاملن كرهائن للحرب، بدلا من أدوات لتحقيق السلام. واستخدم المتطرفون الذين يمارسون العنف والإرهابيون العنف الجنسي، ولا يزالون يستخدمونه، أسلوبا للإرهاب. ولا تكرس أعمال العنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع وحدها. فالنساء والفتيات يشكلن أيضا، على سبيل المثال، الأغلبية العظمى من ضحايا الاتجار بالأشخاص.

وتقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية أساسية عن محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وعلى أطراف النزاع أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويشكل الحصول على التعليم في حالات الأزمات أمرا حيويا لتمكين النساء والفتيات. وتقدم الكنيسة الكاثوليكية، من خلال مؤسساتها ووكالاتها في جميع أرجاء العالم، المساعدة والدعم والتعليم والتدريب على المهارات لآلاف النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع. إن الرجال والنساء الشجعان الذين يديرون تلك المؤسسات يضحون بأنفسهم يوميا، ودفع العديد منهم ثمنا باهظا من أجل مساعيهم. وتلك المؤسسات، الراسخة الجذور على المستوى المحلي، قادرة على الاستجابة بسرعة والتصدي بفعالية على أرض الواقع لآثار العنف في النزاعات المسلحة. ولكونها متواصلة شبكيا على الصعيد الدولي، فإنها مدافعة بفعالية في المحافل الوطنية والدولية، حيث تشكل السياسات وتتخذ القرارات.

إن الكرسي الرسولي والكنيسة الكاثوليكية سيواصلان جهودها لإشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وصنع السلام وبناء السلام في أجزاء كثيرة من العالم، ليس على سبيل المبدأ فحسب، بل أيضا لأن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتحقق منها في تلك المجالات تبين بوضوح أن النساء فعلا عناصر فعالة لتحقيق السلام والأمن وصونهما من أجل الجميع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى كبيرة المستشارين للشؤون الجنسانية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيدة داريسورين (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا ممثلة للأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشيد بتركيز مناقشة هذا العام على انتقال خطة المرأة والسلام والأمن إلى تنفيذ منهجي يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكبر منظمة للأمن الإقليمي في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومع نهجنا الشامل نحو الأمن، فإن خطة المرأة والسلام والأمن قاسم مشترك في جميع أعمالنا، ليس في الميدانين السياسي والعسكري فحسب، بل أيضا في المسائل الاقتصادية والبيئية، وفي تعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية.

وتضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور فعال في جميع مراحل النزاع، من منع نشوب النزاع إلى تسوية النزاع، وإعادة التأهيل وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. إن إدراج منظور جنساني أمر أساسي في جميع تلك المراحل. ويتسق نهج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على نحو وثيق مع الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فنحن ندعم دولنا المشاركة في الوفاء بالتزاماتها بالمساواة بين الجنسين وفي النهوض بالأمن الشامل. وندرك أن العمليات السياسية الرسمية، للأسف، لا توفر للنساء سوى قليل من إمكانية الوصول والحيز.

وتقوم حاجة واضحة إلى زيادة إشراك المرأة بصورة مجدية في جميع مراحل دورة النزاع، لكي نمنح المزيد من الاعتراف بإسهام المرأة المركزي، ولا سيما على مستوى القواعد الشعبية. وعلى سبيل المثال، فإن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتأكد، في أعمالها للرصد، من أن تجارب النساء والرجال من السكان المتضررين من النزاع يستمع لها وتجد طريقها إلى التقارير اليومية العامة. إننا بحاجة إلى زيادة الاستثمار في تحسين التوازن بين الجنسين في صفوف مراقبينا من أجل كفالة وجود الدوريات المختلطة التي تتواصل بفعالية أكبر مع السكان المحليين.

وأود أن أطلع المجلس على بعض نماذج التقدم الذي أحرزته خلال العام الماضي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فقد اعتمد إجمالي ٣١ بلدا من بلدان منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خطط عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بزيادة ثلاثة بلدان منذ العام الماضي. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم ببناء قدرات الدول المشاركة على وضع خطط عملها الوطنية وتنفيذها، من خلال تبادل الخبرات بتقديم الدعم المحدد الأهداف على الصعيد الوطني. وفي الأسبوع الماضي عقدت أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأكاديمية الثانية لخطة العمل الوطنية لخمسة بلدان، وثمة أخريات عدة في طور الإعداد.

ونشيد بوضع خطط العمل المحلية على المستوى دون الوطني في أوكرانيا وبتنفيذ هذه الخطط. وسندعم تلك المبادرة، التي تتيح فرصة فريدة وممارسة جيدة محتملة. إن العمليات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومؤسساتها وأمانتها تقوم ببناء القيادة النسائية على الصعيدين الوطني والمحلي، عن طريق توجيه شبكاتها ودعمها وتنمية القدرات. فعلى سبيل المثال، تقدم كلية أركان إدارة الحدود في دوشانبي التدريب المتخصص لحرس الحدود من النساء.

ونواصل العمل بشأن عمليات الوساطة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وفي نيسان/أبريل هذا العام، قمنا بتنظيم معتكف رفيع المستوى للوساطة مع رؤساء البعثات والممثلين الخاصين. وبناء على ذلك الاجتماع، تعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحليلا لعملياتنا الوساطة التي تقودها المنظمة والتوجيه العملي.

إن الهيئات السياسية – العسكرية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل منتدى التعاون الأمني واللجنة الأمنية، تدرج بشكل متزايد المنظورات الجنسانية في جداول أعمالها، وعمم فريق التخطيط الرفيع المستوى مراعاة المنظور الجنساني في خطط عمله. وما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في صدارة كفالة إدراج منظور جنساني في جهودها لمنع التطرف المصحوب بالعنف وتغذية نزعة التطرف الذي قد يؤدي إلى الإرهاب. إن المشروع الجديد للقادة ضد التعصب والتطرف العنيف يشمل تحديدا النساء وقادة المجتمعات المحلية والشباب من النساء والرجال. فالقيادة القوية أمر أساسي لإحراز التقدم. ولذلك أدخلنا برنامج التنفيذيين للتدريب الجنساني من أجل الأمين العام ومديري الأمانة لتزويدهم بالمهارات والأدوات اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالهم.

وفي إطار منظماتنا، ندرك أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ نهج مستدام ومنهجي لتحسين مشاركة المرأة في عمليات السلام ولمنع نشوب النزاعات والاستجابة لها على نحو فعال. وستواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بناء أوجه تآزر وروابط قوية والمشاركة في المبادرات الرئيسية مثل شبكة مراكز التنسيق الوطنية للمرأة والسلام والأمن ومبادرة الإسراع الإقليمية. ونتطلع إلى إقامة شراكات أوثق مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): يسعدني أن أتقدم بالشكر لمجلس الأمن برئاسة فرنسا على عقد هذه المناسبة الهامة. والشكر موصول أيضا للسيدة ماريا لويزا ريبيرو – فيوتي، مديرة مكتب الأمين العام، وسعادة السيدة فوميزيلي ملامبو ناغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسيدة شارو مينا روغاس، ممثلة الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة، والسيدة ميشيل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة التي قدموها صباح هذا اليوم.

لقد شكل اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نقطة تحول في التعامل مع مسألة دور المرأة في صنع السلام وتعزيز الأمن، حيث

اعترف المجتمع الدولي في هذا القرار ليس فقط بالتأثير الخاص للنزاعات على النساء ولكن أيضا بالحاجة إلى تضمين النساء باعتبارهن صاحبات مصلحة في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها والمشاركة في جهود الوساطة بعد انتهاء النزاع. وإن إدراج موضوع المرأة والسلام والأمن في جدول أعمال مجلس الأمن بشكل دوري يؤكد على عزم المجتمع الدولي على مواصلة الجهود واتخاذ التدابير التي من شأنها تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، بما يسهم في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن ما يدعو إلى الأسف أن النساء والفتيات هن الأكثر تأثرا بالنتائج الكارثية للنزاعات العنيفة الدائرة في مناطق مختلفة من العالم التي تدفع فيها المرأة ثمنا باهظا جراء عدم احترام أطراف النزاعات لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وهو ما يدعو إلى ضرورة التركيز على منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية من أجل تجنب ارتداد الأزمات وتصاعدها وإطالة أمدها.

كما نؤكد على وجود حاجة ماسة إلى تبني استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تعمل على تمكين النساء والفتيات وتمنع انتهاكات حقوق الإنسان التي ما زالت النساء والفتيات يتعرضن لها. وفي هذا السياق، أود أن أنوه إلى أهمية تيسير وصول المرأة إلى آليات العدالة الانتقالية واستفادتها منها، لا سيما بشأن الجرائم التي ترتكب أثناء النزاعات والمراحل الانتقالية. كما ينبغي إعارة اهتمام للدور الهام والفاعل الذي يمكن للمرأة أن تقوم به في منع التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب، وتهيئة البيئة والظروف المواتية لتربية وتوجيه الأطفال والشباب بعيدا عن التطرف والعنف، بالإضافة إلى جهود تعليم الأطفال والشباب وتوظيف الشباب لإبعادهم عن شبح التجنيد من قبل الجماعات الإرهابية. وتقوم دولة قطر بجهود ومبادرات على الصعيدين الوطني والدولي في مجال التعليم والنهوض بالمرأة تصب في هذا الاتجاه، وبما يسهم في تعزيز السلام والأمن في المجتمعات.

وبالإضافة إلى ذلك، وتماشيا مع سياسة الدولة لدعم كافة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في جميع أرجاء العام، فقد ساهمنا في دعم الدراسة العالمية حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها دولة قطر لتحقيق رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٣٠، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فإنها تحرص على تضمين خطة المرأة والسلام والأمن في جميع خططها وبرامجها الإنمائية والإنسانية، وفي جهود الوساطة لحل النزاعات التي تقوم بها في العديد من المناطق في العالم، والتي لاقت ترحيبا من المجتمع الدولي.

إن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار داخل منظومة الأمم المتحدة، التي يعتبر تحقيق السلام والأمن العالمي من أهم ركائزها، تكمن في صلب تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لذلك فإن دولة قطر تولي هذه المسألة اهتماما خاصا من خلال عضويتها الفاعلة في مجموعة أصدقاء التكافؤ بين الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة ودعمها للبرامج والأنشطة الرامية إلى تعيين المزيد من النساء في المناصب العليا في الأمم المتحدة. ولا يفوتني هنا أن أثني على الدور الفاعل للأمين العام للأمم المتحدة في تحقيق التكافؤ بين الجنسين وإنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين على نطاق المنظمة الذي أشار إليه في تقريره. كما نرحب باستراتيجيته الجديدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل الأمم المتحدة التي وضعها على قمة أولوياته، ونتمنى له النجاح في تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٨.

وختاما، أجدد التزام دولة قطر بمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز دور النساء في بناء السلام وتعزيز الأمن ودعم المبادرات الرامية إلى توفير الأمن والعدل لهن في كافة الظروف، وبخاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة أو تمر بمرحلة بعد انتهاء النزاع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة بليبيته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن إستونيا ولاتفيا وبلدي بالذات، ليتوانيا. وتؤيد وفود بلداننا أيضا البيان الذي أدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفي البداية، نثني على الوفد الفرنسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم والتزامهم الثابت بهذه المسألة الهامة.

إن تمكين المرأة ومشاركتها الشاملة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة حقوق الإنسان أمور أساسية للحفاظ على السلام. ونشيد بالأمين العام على تفانيه من أجل مواصلة النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. وأخذا بعين الاعتبار النطاق الواسع لهذه الخطة وطابعها الشامل لعدة قطاعات، أود أن أركز على الجوانب ذات الأولوية لبلدان منطقة البلطيق.

وكثيرا ما يتم التغاضي عن الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به النساء في المفاوضات وحفظ السلام وبناء السلام. وتؤكد بلدان منطقة البلطيق على ضرورة مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في جميع المراحل وعلى جميع مستويات منع نشوب النزاع وتسويته فضلا عن بناء السلام. ومع ذلك، وبعد ١٧ عاما من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن عددا قليلا للغاية من النساء في جميع أرجاء العالم يعملن وسيطات أو يشاركن في صنع القرار. وهي ليست مسألة تتعلق بالمساواة وحدها. إن مفاوضات واتفاقات السلام تحدد الهيكل والاتجاه لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والسياسة الشاملة التي تؤثر على حياة جميع النساء والمجتمع ككل.

وندعو بقوة إلى إدماج المنظور الجنساني إدماجا كاملا في جميع جوانب عمليات السلام. إن زيادة أعداد النساء في صفوف حفظة السلام، ونشر مستشاري حماية المرأة والشؤون الجنسانية من النساء، وأيضا الدورات التدريبية في مجالي حقوق الإنسان والتوعية الجنسانية أثبتت جميعا نجاحها، وينبغي زيادة توسيعها.

وخلال العام الماضي، زادت بلدان منطقة البلطيق بقدر كبير مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ونسعى جاهدين لنشر قوات حفظ السلام الأكثر توازنا بين الجنسين ونواصل تشجيع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من الإناث على تقديم الطلبات.

إن للتدريب أهمية بالغة في زيادة الوعي وتحسين تنفيذ الجوانب الجنسانية في بعثات حفظ السلام. وقبل نشر حفظة السلام من إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، فإنهم يتلقون تدريبا عالي الجودة في مجال حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بنوع الجنس، بما في ذلك القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. وتلك التدريبات تجاوزت كثيرا المفاهيم المجردة إلى مزيد من التعليم العملي القائم على السيناريوهات، الذي يمكن أن يكون ذا صلة بالعاملين على أرض الواقع.

وفي ذلك الصدد، فإن بلدان منطقة البلطيق تؤيد بقوة جهود الأمين العام لوضع حد للاستغلال الجنسي. ولذلك، وقعنا على الاتفاق الطوعي بشأن القضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وانضم رؤساء إستونيا وليتوانيا إلى دائرة القيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة.

ويتطلب نطاق تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن وتعقيدها بذل جهود متسقة وشاملة. وينبغي الإقرار الكامل بالدور المحوري الذي يضطلع به المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية. ويسرنا أن ممثلات منظمات المجتمع المدني للنساء يقدمن حاليا بانتظام إحاطات إعلامية لمجلس الأمن خلال الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها. وينبغي مواصلة تلك الممارسة المفيدة.

وأخيرا وليس آخرا، وعلى النحو المؤكد عليه في تقرير الأمين العام (S/2017/861)، فإن إنشاء نظام قانوني وقضائي مستجيب للمنظور الجنساني يشكل إحدى اللبنات لبناء مجتمع قادر على الصمود. بيد أن الوصول إلى العدالة لا يزال يواجه أوجه اللامساواة الهيكلية. وبدون نظم قضائية وأمنية موثوقة، سيستمر مرتكبو الجرائم ضد النساء والفتيات في متابعة تصرفهم المخالف للقانون. ولا تزال بلدان منطقة البلطيق ملتزمة بتأمين المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني من خلال الآليات الوطنية والدولية. ومن المهم بالقدر نفسه ضمان حصول الضحايا على التعويض الحقيقي عما عانوه من الأذى. وفي ذلك الصدد، لا تزال المحكمة الجنائية الدولية تعد آلية هامة لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات النزاع، وينبغي أن تستخدم بقوة في السعي لتحقيق المساءلة.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أن المساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود في وجه النزاعات ومنع نشوبها عوامل مترابطة بشكل وثيق. ولذلك، ندعم بالكامل التزام الأمين العام العميق بتحويل تركيز جميع أنشطة الأمم المتحدة نحو اتخاذ نهج شامل تجاه المنع، بما في ذلك من خلال النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شيلو (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): إن مشاركة المرأة الكاملة في جميع المجالات أمر حيوي. ومن الدوائر الحكومية إلى مجالس إدارات الأعمال التجارية، تضطلع القيادات النسائية بأدوار هامة في المجتمع. ويمتد ذلك ليشمل تحقيق السلام والأمن، حيث لا بد أن تكون المرأة مشاركة في منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، والاستجابة الإنسانية، وتسوية النزاعات، وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وذلك ليس لمنفعة المرأة وحدها، بل من أجل منفعتنا الجماعية. إن البيانات تثبت ذلك. فقد خلصت دراسة الأمين العام العالمية لعام ٢٠١٥ إلى أن من المحتمل بنسبة ٣٥ في المائة أن تستمر اتفاقات السلام لأكثر من ١٥ عاما إذا شملت عملياتها المرأة. ولا يمكننا أن نتجاهل الأرقام. واليوم، نجتمع هنا لتبادل الأفكار بشأن الدور البالغ الأهمية والفريد الذي تضطلع به المرأة في تشجيع بناء عالم أكثر أمانا وأكثر سلاما وصون هذا العالم.

ويجدد قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التأكيد على أهمية دور المرأة في تعزيز السلام والأمن. وأود أن أبرز بعض الأمثلة التي حققت فيها المرأة فرقا كبيرا.

أولا، في كولومبيا، استجابت الحكومة لنداءات نسائها وأنشأت لجنة فرعية جنسانية خلال مفاوضات السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وكانت النتيجة أن حصلت المرأة على ثلث المقاعد على طاولة المفاوضات.

ثانيا، في ليبريا، منح انتخاب الرئيسة إلين جونسن – سيرليف المرأة مقعدا على رأس الطاولة. وبصفتها أول رئيسة لليبريا، أقرت الرئيسة جونسون – سيرليف تشريعا رائدا في مجال حقوق المرأة. وقد حصلت، إلى جانب اثنين من نشطاء السلام الليبريين، على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١١ لمناصرتهن المتميزة للمرأة في بناء السلام.

ثالثا، أرسلت الهند إلى ليبريا على مدى العقد الماضي، تسع عمليات تناوب لوحدات لحفظ سلام مكونة حصريا من النساء. وقد انضمت المرأة الليبرية إلى قوات الأمن في بلدها بأرقام قياسية، متأثرة بالتدريب الذي تلقته من وحدات حفظ السلام المكونة حصريا من النساء.

واليوم، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال توظيف المرأة، فإن النساء ما زلن يشكلن ٢٢ في المائة فقط من موظفي

الأمم المتحدة لحفظ السلام و ٤ في المائة من الموظفين العسكريين. وعلينا تهيئة بيئة للنساء العاملات في حفظ السلام يشعرن فيها بالأمان والراحة في الانضمام إلى جهود حفظ السلام. وينبغي لنا أن نضع سياسة بشأن عدم التسامح إطلاقا مع التحرش الجنسي في بعثات حفظ السلام حتى تشعر المرأة بالأمان عند عملها في الميدان، وأن ننفذ تلك السياسة. ويجب أن يحظى منع التحرش الجنسي في مكان العمل والقضاء عليه بالأولوية. وفي هذا السياق، قدمت إسرائيل خلال الدورة الأخيرة للجنة وضع المرأة، أول قرار للأمم المتحدة على الإطلاق يعتمد بتوافق الآراء، بشأن منع التحرش الجنسي في مكان العمل والقضاء عليه.

وإسرائيل ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لجميع النساء والفتيات. وكنا أول بلد في العالم ينفذ أجزاء من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشريعاتنا الوطنية. ويتطلب التعديل ٤ لقانون المساواة في الحقوق للمرأة أن تقوم الحكومة بإشراك نساء من جميع قطاعات المجتمع في جميع اللجان الوطنية المعنية بوضع السياسات. بالإضافة إلى ذلك، أصدر البرلمان الإسرائيلي على مدى العقد الماضي أكثر من ٥٠ قانونا وتعديلا لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به، شأننا في ذلك شأن معظم البلدان.

إن صوت المرأة ودورها القيادي أمران أساسيان من أجل تحقيق السلام والأمن. ومشاركة المرأة في السلام والأمن مسألة عالمية ويجب أن تقابَل بجهود عالمية. فلنستفد من تجارب كل بلد. ولنسمح لأمثلة التنفيذ على الصعيد المحلي أن تلهم التنفيذ على الصعيد العالمي، ولنواصل العمل معا على مسار تصاعدي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لرئيسة ديوان الأمين العام، السيدة فيوتي، على بيانها، وعلى التقرير السنوي عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) S/2017/861. كما نرحب بالإسهامات المتبصرة التي قدمتها السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكذلك التي قدمتها السيدة تشارو مينا – روخس، ممثلة المجتمع المدني، والسيدة ميشيل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

ستحل في عام ٢٠١٧ الذكرى السنوية السابعة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أقر رسميا الطابع المتغير للحرب حيث يتزايد استهداف المدنيين، وما زالت المرأة مستبعدة من المشاركة في عمليات السلام. ويظل القرار معلما هاما في التقدم المحرز نحو تمتع المرأة بالمساواة وبحقوقها على نحو كامل في جميع أنحاء العالم، عالم تعطى فيه المرأة للمرة الأولى صوتا هاما وضروريا في ميدان السلم والأمن.

وعلى الرغم من ذلك الهدف النبيل، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فالمرأة لا تزال مستبعدة في عمليات السلام، بما في ذلك في صياغة اتفاقات السلام، كما أن مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار المكونات العسكرية والشرطية والمدنية، محدودة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال إسهام النساء والفتيات في عملية بناء السلام مبخوس القيمة وقليل الموارد، مما يجعل أداة حيوية بشأن التغيير التحويلي والسلام المستدام غير مستغلة استغلالا كاملا.

إن جنوب أفريقيا ملتزمة بالإسهام في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويبيّن تاريخ بلدي الأهمية التي تكتسيها المرأة في تحقيق وصون السلام والأمن في بيئة ما بعد انتهاء النزاع. وكانت المرأة في جنوب أفريقيا في صدارة الجهود للمضي بالإصلاح، فضلا عن وضع وتعزيز السياسات والتشريعات المسؤولة للنهوض بدور المرأة في المجتمع. واليوم، وعلى مستوى صانعي القرار السياسي، تمثل النساء ٤٢ في المائة من النواب في البرلمان لجنوب أفريقيا و٤١ في المائة من الوزراء. ويبين هذا التقدم الذي يحري إحرازه نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في شكل مناصفة تامة في التمثيل

في مجلسي البرلمان ومجلس الوزراء. علاوة على ذلك، فإن رئيسي البرلمان الوطني ومجلس المقاطعات إمرأتان.

وتوفر جنوب أفريقيا التدريب للنساء الوسيطات في المنطقة الأفريقية. وسوف يشكلن هؤلاء الوسيطات شبكة الوسيطات الأفريقيات التي من شأنها أن تساعد في مفاوضات السلام. علاوة على ذلك، فإن قوة الدفاع الوطنية لجنوب أفريقيا تدير مركز تدريب حفظ السلام في بريتوريا حيث يتلقى التدريب حفظةُ السلام من الإناث من جنوب أفريقيا ومن جميع أنحاء المنطقة. ويجب التأكيد على أن قوة الدفاع الوطني تدرك أيما إدراك ضرورة تسليط الضوء على المسائل الجنسانية، الأمر الذي يتجلى في الوقت الحاضر في كون أن النساء يمثلن ٣٠ في المائة من قوة الدفاع الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، عقدنا مؤخرا ثالث اجتماع لمنتدى الحوار السنوي لغيرترود شوب بشأن حل النزاعات وصنع السلام في أفريقيا. وتشمل هذه المبادرة مشاركين من جميع أنحاء القارة الأفريقية، وتشجع النساء على أداء أدوار أكثر أهمية في القيادة وبناء السلام مما كانت تؤديه تقليديا بدون أن يكنّ بالضرورة جزءا من الوفد الرسمي. ويوفر هذا المنتدى أيضا منبرا حيث يمكن للمرأة أن تستخدمه في تقاسم خبراتها، والتفكير في التحديات والسياسات القائمة، ثم تقديم التوصيات إلى المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقد شهد هذا العام اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية في ٧ تموز/يوليه، ويسعدنا أن جنوب أفريقيا كانت من أوائل البلدان التي وقعت على هذه المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وتود جنوب أفريقيا أن تهنئ بحرارة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية لحصولها على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧. إن هذه الجائزة المستحقة عن جدارة التي جاءت في الوقت المناسب تمثل اعترافا واضحا بالدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في مجال نزع السلاح النووي سعيا إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. أود أن أشيد إشادة خاصة بالمنظمات النسائية لدورها النشط في إلغاء الأسلحة النووية، بما في ذلك الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية التي يوجد مقرها في جنيف.

ولتعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات التي تستند إليه، بما في ذلك القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، يواصل بلدي العمل مع ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أجل إيجاد سبل لزيادة تمكين المرأة وإزالة العقبات التي تعرقل مشاركتها في بعثات حفظ السلام وفي جهود الوساطة في القارة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، نعرب عن تأييدنا الكامل لمختلف بعثات التضامن في أفريقيا بقيادة وكيل الأمين العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأفريقي مؤخرا.

وتتطلع جنوب أفريقيا إلى المزيد من التعاون وتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام والشركاء الآخرين، الأمر الذي يزيد من إدماج المنظورات الجنسانية وشواغل المرأة نحو تعزيز استدامة السلام والأمن في جميع حالات النزاع.

ونحن نؤيد الشعار: ”الرجل نصير المرأة“.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): كما سمعنا اليوم، فإن تقرير الأمين العام (S/2017/861) واضح. لقد أحرزنا تقدما بشأن التغيير السياساتي والمعياري. ولكننا بحاجة إلى مواصلة تعميم المساواة بين الجنسين، وضمان التنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن. ويجب علينا أن ننتقل من البرامج المخصصة والحبر على ورق إلى كفالة إشراك المرأة في جميع جوانب هذه الخطة بصورة اعتيادية.

وهذا أمر ممكن. وتثني أستراليا على صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لتجاوز هدفه المحدد له إذ خصص ٢٠ في المائة من التمويل الذي يركز على تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام. وهذا يبيّن النتائج الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من خلال التركيز على التنفيذ، وتحديد أهداف واضحة، والاستثمار في الخبرات الجنسانية المكرسة لهذا الغرض. ويسر أستراليا أن التزامنا بالتبرع بمبلغ ١٠ ملايين دولار للصندوق يساعد البلدان على بناء السلام المستدام. كما زادت أستراليا نسبة الضباط من النساء اللواتي يخدمن كضباط أركان ومراقبين عسكريين في بعثات الأمم المتحدة لتصبح ٢٥ في المائة، متجاوزة الالتزام الذي قطع في واجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٦.

وتثني أستراليا على إدارة الشؤون السياسية لإشرافها على الجهود المتفانية التي بذلتها مجموعة من البعثات السياسية الخاصة في عام ٢٠١٦، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في نشر الخبرة الجنسانية إذ تم نشر ٢٥ مستشارا جنسانيا يعملون في ١١ بعثة ميدانية. ويسر أستراليا أنها ساعدت على ذلك التوسع، بإرسالها لأول مرة على الإطلاق، مستشارا عسكريا للشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما أعرنا ضابطا عسكريا كبيرا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة هنا في نيويورك بوصفه خبيرا تقنيا بشأن المرأة والسلام والأمن. ويساعد هذا الضابط في عقد دورة دراسية للضابطات العسكريات، ومساعدة أفرقة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملها على زيادة المساواة بين الجنسين في القوات المسلحة المحلية.

وتبين هذه الجهود أنه مع توافر التمويل المخصص والأهداف المحددة، بإمكاننا أن نحسن مشاركة المرأة، ولكن يجب على جميع الجهات الفاعلة الرئيسية أن تضطلع بدور في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. ويجب علينا أيضا أن نعترف بخبرة المجتمع المدني وقدرته الدائمة. وغالبا ما تأتي جماعات المجتمع المدني قبل نشوب النزاعات وستستمر بعد ذلك، والمجتمع المدني هو أكبر مصدر للخبرات في الميدان. كما يسر استراليا، لذلك السبب، أن تكون المؤسسة والداعم الأكبر لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي يدعم منظمات المجتمع المدني في المساهمة في منع نشوب النزاعات، ومواجهة الأزمات، وبناء السلام.

ولكي نحافظ على السلام، يجب علينا إشراك النساء، لا في أقوالنا فحسب، بل وفي تصرفاتنا أيضاً. ولا بد لنا جميعا من التعجيل بالجهود العملية وتعزيزها لوضع النساء في مقدمة خطة السلام والأمن ومركزها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشاو تاي – يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشارك المتكلمين السابقين في الإشادة بالرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في المرأة والسلام والأمن.

أود أيضا أن أعرب عن تأييدي لممثلي كندا وتركيا اللذين أدليا، على الترتيب، ببيانين نيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، ومجموعة ميكتا المؤلفة من المكسيك وإندونيسيا وكوريا وتركيا وأستراليا.

في عام ٢٠٠٠، أرسى القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أساسا معياريا قويا حققنا بموجبه تقدما كبيرا في تعزيز حماية المرأة في حالات النزاع، وفي تيسير مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. مع ذلك، وعلى الرغم من ذلك التقدم، لا تزال هناك فجوة واسعة بين أهدافنا وبين الواقع على الأرض. ولا يزال المدنيون، ولا سيما النساء والفتيات، عالقين في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وهذه مسألة تاريخية، إذ لا يزال هناك عمل كثير يجب القيام به. ويمكن أن تظل آثار العنف الجنسي المرتكب في الماضي في نفوس ضحاياه على

شكل صدمة عميقة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أسلط الضوء على نقاط ثلاث ونحن نسعى إلى تنفيذ ومواصلة تعزيز الأطر المعيارية لمسألة المرأة والسلام والأمن.

أولا، يجب علينا أن ننسق جهودنا على نحو أفضل لمنع النساء من الوقوع ضحايا للعنف. ويبيّن تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2017/249) أن العنف الجنسي الرهيب ما زال يرتكب في حالات النزاع وما بعد النزاع. ويجب علينا تكثيف جهودنا الجماعية الرامية إلى منع العنف الجنسي في النزاعات وإخضاع جميع مرتكبيها للمساءلة عن جرائمهم البشعة. ولا نزال نشعر بالانزعاج إزاء التقارير الصادرة من حين لآخر عن الجرائم المزعومة التي يرتكبها أفراد عمليات حفظ السلام، على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلت لمكافحة هذه المشكلة. وينبغي لنا ألا نتسامح مع أي شكل من أشكال الاستغلال أو الانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أشيد بتصميم الأمين العام وأرحب بمبادراته الرامية إلى القضاء على هذه الجرائم، بما في ذلك الاتفاق الطوعي ودائرة القيادة.

ثانيا، يجب تحويل هدفنا المعلن المتمثل في زيادة مشاركة المرأة في جهود السلام إلى أفعال ملموسة. وقد سلطت الضوء على ذلك الدراسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٥ وقرار متابعتها ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، فضلا عن القرارين التوأمين بشأن الحفاظ على السلام في عام ٢٠١٦ (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠. وإذ أشير إلى العديد من المبادرات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، فإنني أحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة هذه المساعي بحيث يتسنى لجميع المبادرات تحقيق نتائج ملموسة.

وقد اعتمدت جمهورية كوريا، من جانبها، خطة عملها الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٤، واستمرت بتكثيف جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في جهود السلام. ونتيجة لذلك، حققنا نسبة الـ ١٥ في المائة المستهدفة بشأن موظفي حفظ السلام من النساء، وسنواصل زيادة مشاركة المرأة في المستقبل.

ثالثا، يجب أن نضمن إسهام الجهود الجارية لإصلاح هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة، في خطة المرأة والسلام والأمن. وأرحب بإعادة الأمين العام التأكيد، في تقريره الأخير (A/72/525)، على عزمه على كفالة المشاركة الفعالة للمرأة في جميع جهود السلام وفي جميع مراحل دورة النزاع. كما أثني على جهوده الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وتعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما من خلال عملية الاختيار للمناصب الرفيعة المستوى في الأمم المتحدة.

إنني أتطلع إلى سماع المزيد من التفاصيل من الأمين العام عن الكيفية التي سيتم بها تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن كركيزة السلام والأمن للهيكل الجديد. وبصفتي رئيسا للجنة بناء السلام، فإنني ملتزم بالعمل عن كثب معه في هذا الصدد. وعندما توليت رئاسة لجنة بناء السلام في وقت سابق من هذا العام، أعلنت أنني سأعتمد على العمل الجاري الذي تقوم به اللجنة من أجل تعزيز الأبعاد الجنسانية في جهود بناء السلام. ولأول مرة منذ إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥، عينت اللجنة جهات لتنسيق الشؤون الجنسانية لتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية التي اعتمدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، حيث تقوم بنغلاديش وكندا حاليا بمهام جهتي التنسيق.

وما فتئت لجنة بناء السلام تزيد مشاركة المرأة في جهود بناء السلام على الصعيد القطري أيضا. وفي الآونة الأخيرة، وخلال اجتماع اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في جزر سليمان الذي حضره رئيس وزراء البلد، تحاور أعضاء لجنة بناء السلام مع أحد ممثلي المجموعة البرلمانية للشابات. وكذلك ما برح رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة يشركون الجماعات النسائية والأفراد في عملهم، بما في ذلك في الزيارات إلى البلدان

المدرجة في جدول أعمال والاجتماعات. وستواصل لجنة بناء السلام جهودها المتواصلة الرامية إلى زيادة تعزيز المنظور الجنساني في الحفاظ على السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام جمهورية كوريا بتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن بصفتها الوطنية وبصفتها رئيس لجنة بناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة آيرلندا.

السيدة ناسون (آيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن آيرلندا تأخذ مسألة المرأة والسلام والأمن على محمل الجد. وبعد مرور ٢٠ عاما تقريبا على اتفاق الجمعة الحزينة وعملية السلام الخاصة بنا في آيرلندا، نحن مقتنعون بأهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي حفظ السلام وبنائه.

وأعتقد أنه من الإنصاف القول إننا شاهدون على ذلك. ويسلّط تقرير الأمين العام (S/2017/861) الضوء بحق على أنه بغية النجاح في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، فإننا قطعاً بحاجة إلى قيام تعاون واتساق على نحو أوسع في ما نفعله. ويتعين أن يحصل ذلك على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية. ونحن نعتبر ذلك أمراً جوهرياً بالنسبة إلى الطابع الأساسي التحويلي لخطة المرأة والسلام والأمن. وأشدد على أن لا أحد منا يمكنه أن ينجز ذلك بمفرده. إننا بحاجة إلى العمل معاً، والأهم من ذلك، إننا بحاجة على الاطلاق إلى العمل في شراكة كاملة مع المجتمع المدني. وفي هذا العام والعام المقبل، سوف تقوم آيرلندا، بوصفها رئيسة لجنة وضع المرأة، بإدراج خطة المرأة والسلام والأمن في كل شيء نفعله. ونتطلع إلى العمل يداً بيد مع شريكتنا الممتازة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية تحقيق ذلك.

إن جميع الأدلة تبيّن أن تمكين المرأة ومشاركتها في بناء السلام هما أمران بالغا الأهمية لتحقيق أي سلام دائم. وليس هذا هو الصواب بعينه فحسب، ولكنه ثبت أنه أمر يتصف بالذكاء، وإذا جاز لي القول، أنه الطريقة الفعالة لتحقيق السلام المستدام. والمبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في عمليات السلام وتعزيز الخبرات الجنسانية والوساطة تحتاج إلى دعم منا. ونحن نشكر كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تعمل كل يوم على إيجاد الأدوات اللازمة للقيام بذلك.

وتعمد آيرلندا حالياً إلى تمويل المنظمات غير الحكومية التي نعتقد أن بإمكانها أن تحدث تغييراً في هذا المجال، بما في ذلك مركز الحوار الإنساني والمبادرة التابعة له في نيجيريا حول ”المرأة على طاولة السلام – أفريقيا“، وحوار الفريق الاستشاري ووحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وفي العام الماضي، استضفنا حلقة العمل للتعجيل في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الاقليمي، حيث كرّسنا المناقشة للمستشارين في الشؤون الجنسانية من عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وآيرلندا أيضاً هي أحد الأعضاء المؤسسين والممولين الرئيسيين للصندوق الممتاز المعني بالسلام والشؤون الانسانية للمرأة. ونحن نؤيد دور المرأة في بناء السلام، ومنع نشوب الصراعات، والمساءلة. ويقوم هذا الصندوق بتيسير مبادرات المجتمع المدني القيّمة في البلدان المتضررة من الصراعات، مثل بوروندي، وتعزيز الدور القيادي للمرأة على أرض الواقع. وإننا نعمل في الأردن لتمكين اللاجئين السوريين. وبصراحة، نحن بحاجة إلى القيام بالمزيد في هذا المجال.

وعلى الصعيد الوطني، تعمل آيرلندا حالياً لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال خطة عملنا الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن. وإننا نركز بشكل خاص على تمكين المرأة ومشاركتها في حل النزاعات وبناء السلام. ونرحب بتنويه الأمين العام تجاه أنه ثمة أهمية لأوجه التآزر بين خطة الشباب والسلام والأمن وخطة المرأة والسلام والأمن. ويسر آيرلندا أن تمول الدراسة

المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن التي يقوم بها مكتب دعم بناء السلام. ونحن ندرك أن الدور الهام والمحتمل للمشاركة المجدية من جانب الشابات في بناء السلام هو دور كبير، ويجب أن نتحدى العقبات التي تحول دون مشاركة الشابات على أرض الواقع. والترابط القائم بين هاتين الخطتين هو المجال الذي نعتزم إبرازه بينما نبني خطة عملنا الوطنية الثالثة لعام ٢٠١٨.

وإنني أعتز بالقول إن قوات الدفاع الآيرلندية قد اعتمدت خطة عملها الخاصة بها من أجل المرأة والسلام والأمن، وعممت الأولويات في جميع مجالات السياسية العامة التي تنتهجها، بما في ذلك مشاركتها في الخارج. وتضم جميع الوحدات مستشارين ومنسقين مدرَّبين في مجال الشؤون الجنسانية، وتلتزم قواتنا الدفاعية بمضاعفة معدل مشاركة المرأة في حفظ السلام بحلول عام ٢٠٢١، ونحن نؤيد وننفذ بقوة سياسة عدم التسامح إطلاقاً حيال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

بطبيعة الحال، هناك الكثيرات من النساء عرضة للخطر. وترحب آيرلندا بتركيز الأمين العام على حماية النساء والفتيات أثناء الصراعات وفي الاستجابات الإنسانية. ونحن أكيدون من أن سياسات المعونة الآيرلندية تجعل حماية النساء والفتيات أولوية عليا في مبادرات الاستجابة السريعة العائدة لنا. وإننا نؤيد مبادرات المساءلة الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب تجاه أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك من خلال العمل في شراكة مع الاستجابة السريعة في مجال العدالة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونود أن نبرز تعاون آيرلندا الكبير مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع ودعمنا المالي له. وآيرلندا هي إحدى الدول الأربع عشرة التي، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، وقّعت على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الحماية من العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ. وهذه مبادرة تشمل العديد من أصحاب المصلحة وتدعو إلى تحويل طريقة التصدي للعنف القائم على نوع الجنس بشكل أساسي في العمل الإنساني، ونحن نؤيدها تأييداً تاماً.

وبالنسبة إلى نزع السلاح، وهو مسألة أخرى ذات أولوية رئيسية لنا، فإن سياسة آيرلندا الجنسانية ونزع السلاح تدرك الأثار المحددة على النساء والفتيات نتيجة استخدام أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ونحن نعمل بنشاط على إبراز أهمية مشاركة المرأة في الخطاب المتعلق بنزع السلاح، ونحيّي قدرة النساء على العمل بوصفهن قوة إيجابية للتغيير في هذا الصدد، وقد شهدنا بالفعل بعض الأدلة على ذلك.

ومختصر القول إنه تم إنجاز الكثير، ولكن هناك المزيد الذي ينبغي القيام به. فالتحديات لا تزال قائمة وهي آخذة في التزايد. ولا يسعني سوى ذكر الهجرة والحماية الدولية كمثالين على هضبتين رئيسيتين، أو ربما جبلين، يتعين علينا أن نتسلقهما. وآيرلندا على استعداد للقيام بدورها الكامل في التصدي لهما.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم، وأن أنوّه بالإسهامات التي تقدمها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الممثلين.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية السابعة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن هذه الذكرى تشكل فرصة هامة للتفكير في الانجازات التي حققناها، والتحديات القائمة أمام تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. أمّا المسائل ذات الآثار المتفاوتة التي تخلّفها الصراعات المسلحة على النساء والفتيات واستبعادهن عن عمليات منع نشوب الصراع، وبناء السلام، وحفظ السلام فما فتئت تشكل أحد الجوانب البالغة الأهمية للعمل الذي

لا يزال يتعين علينا القيام به في هذا الصدد، على كلا الصعيدين الدولي والمحلي.

ولا شك في أن هناك صلة لا تنفصم بين عدم المساواة الجنسانية، والسلام والأمن الدوليين. والواقع أن إيجاد السبل لزيادة إدماج المرأة في عمليات حفظ السلام وإنهاء مشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسيين هو من أصعب جوانب خطة المرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من العديد من قرارات المجلس، بما في ذلك القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣)، الذي يشجع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على زيادة عدد النساء المجندات والمنتشرات في عمليات السلام، والقرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) الصادر في آذار/مارس ٢٠١٦، الذي يعالج صراحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فإن الثقافة الشاملة والتحويلية في هذا الشأن لا تزال غائبة إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، يسرّنا أن نعلن أنّ سري لانكا قد اتخذت المبادرة – بمشاركة البعثة الدائمة لكندا، وشبكة العمل الدولي للمجتمع المدني، ورابطة النساء المتضررات جراء الحرب – إلى استضافة مناسبة جانبية في الأمم المتحدة بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تتعلق بإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، بغية الاحتفال بالذكرى السنوية السابعة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن ندعو الجميع هنا إلى حضور هذه المناقشة التفاعلية حتى نتمكن من زيادة الوعي والعمل معاً لخدمة مجتمعاتنا بشكل أفضل.

ولقد برهنت سري لانكا على التزامها الصادق بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وقد كنا من أوائل البلدان الموقعة على الاتفاق الطوعي للأمين العام بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما. وقد انضم رئيسنا، فخامة السيد مايثريبالا سيريسينا، إلى دائرة الأمين العام للقيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، وقد قدمنا تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ومن الناحية التاريخية، قطعت سري لانكا أشواطا في مجال تمكين المرأة. لقد اعتمدنا ميثاقا للمرأة قبل اعتماد منهاج عمل بيجين بعامين، ووضعنا بالفعل خطة عمل وطنية بشأن المرأة. ولكننا نعلم بأنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد. وتأخذ سري لانكا مسؤولية تعزيز وحماية حقوق المرأة على محمل الجد، بما في ذلك منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاستغلال والاعتداء الجنسيين باعتبار ذلك أولوية ملحة.

والصراع في سري لانكا الذي استمر طويلا أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا، بمن فيهم الأيتام، وأرامل الحرب، والأمهات العازبات والأسر المعيشية التي تعيلها نساء. ونحن ملتزمون بمعالجة همومهم الآنية وإشراكهم في جميع مجالات بناء السلام وحفظه. وستظل هذه أولوية في جهودنا لبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

إن النجاح في بناء السلام يعني العمل على كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – بما في ذلك التمكين الاقتصادي والأمن البشري وحقوق الإنسان والتنمية – جميعها معا. ومن الأهمية بمكان أيضا انخراط الأطراف الفاعلة المحلية، من القاعدة الشعبية إلى أعلى مستويات الحكومة، في كفالة ملكية عمليات بناء السلام وضمان الاستدامة على المدى الطويل. وفي كل تلك المساعي، نحن ملتزمون بإدماج النساء كمشاركات أساسيات في العملية. وتنفيذا لالتزامات سري لانكا، وإذ نسير على طريق المصالحة والعدالة التحويلية، شكلت حكومة بلدي فرقة عمل تتألف من ١١ عضوا من الشخصيات البارزة لإجراء مشاورات على الصعيد الوطني بشأن تدابير المصالحة. وأعضاء فرقة العمل بالكامل من المجتمع المدني وتشمل الفرقة ست نساء. غير أن كل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاعتراف بوجود

تحيز جنساني هيكلي مؤسسي، وتحديد المشاكل المرتبطة بذلك والسعي بإخلاص إلى إيجاد حلول لها.

ما فتئت سري لانكا تقدم مساهمات متواضعة لجهود حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لأكثر من خمسة عقود. ونحن ملتزمون بنفس القدر بإدماج قوات من النساء المنضبطات المدربات تدريبا عاليا في جهودنا لحفظ السلام. علاوة على ذلك، وإذ تواصل سري لانكا عملية المصالحة وبناء السلام، مع المشاركة الفعالة للمرأة على جميع المستويات، سنواصل تبادل تجاربنا وممارساتنا، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): تثني كينيا على فرنسا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به السيدة ميناس – روخاس باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٧ (S/2017/861) وتسلميه بأن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وييسر السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات.

وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٦، اليوم الدولي للمرأة، أطلقت الحكومة خطة عمل كينيا الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والمعنونة عن حق Kuhusisha wanawake ni kudumisha amani، وتعني ”إشراك المرأة هو الحفاظ على السلام“ قد تم تلقيها على نحو جيد في بلدنا. وتستند الخطة إلى الصكوك الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة لمعالجة المجالات المتداخلة المتصلة بالأمن وبناء السلام وحل النزاعات، وكذلك إنهاء الإفلات من العقاب عن جرائم العنف ضد المرأة وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحماية حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالمشاركة والتعزيز، فإن كينيا تحتل المرتبة الأولى في العالم بين البلدان المساهمة بقوات من حيث نشر الضابطات العسكريات. ويسرني أن أقول اليوم إن نشر النساء في عمليات دعم السلام وصل إلى ١٩ في المائة، وتجاوز بذلك نسبة ١٥ في المائة التي أوصت بها الأمم المتحدة. والجهود الرامية إلى زيادة الترقية المهنية للنساء وتحسين التوازن بين الجنسين في القيادة العسكرية قد أدت إلى ترقية الكثير من النساء إلى رتب عميدات أو عقيدات.

ونسترشد في كينيا بالسياسة الجنسانية لإدماج المنظور الجنساني والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كافة عملياتنا العسكرية. ونستند إليها في مشروعنا للأخذ بالاعتبارات المتعلّقة بنزع الجنس في أنشطة بناء السلام في كينيا، التي تشكل الآن الأساس لإنشاء نظامنا الوطني للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للنزاعات. وفيما يتعلق بالوقاية، أنشأت الحكومة مركزا دوليا للتدريب في مجال دعم السلام من أجل تعزيز قدرات كل من المرأة والرجل كعوامل مشاركة مجدية في بناء السلام والمفاوضات والدبلوماسية الوقائية على الصعيدين المجتمعي والوطني. وفيما يتعلق بالحماية، أطلقنا حملة على نطاق البلد، Jitokeze – التي تعني ”تكلم“ – تهدف إلى كسر جدار الصمت بشأن العنف القائم على نوع الجنس.

ومن بين الجهود التي تبذلها حكومة بلدي لتعزيز التوعية على نطاق البلد بالأبعاد الجنسانية للسلام والأمن صياغة مشروع قانون لعام ٢٠١٦ بشأن الحصول على المعلومات العامة واستعراض سياستنا الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن إنشاء خط هاتفي مجاني وخط اتصال للمساعدة للشؤون الجنسانية، وتنشيط المنابر المختلفة للحوار بشأن السلام والإبلاغ عن طريق الإنترنت، قد أدت جميعا إلى زيادة عدد المستخدمين

الذين يمكنهم الوصول إلى نظم الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة في جميع أنحاء البلد. وقد استكملت الجهود التي تبذلها الحكومة من خلال مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك وسائط الإعلام. وتشارك شبكة تتألف من ١٥٠ من الصحفيين بشكل دائم في خطة عمل كينيا الوطنية لبناء قدرات وسائط الإعلام بشأن التغطية الصحفية التي تراعي القضايا الجنسانية وظروف النزاع من خلال حلقات العمل التدريبية.

وفيما يتعلق بركيزة الإغاثة والتعافي، تشمل الجهود التي تبذلها الحكومة، أولا، وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن طرق الإحالة داخل المرافق الطبية للناجين من العنف الجنسي والجنساني؛ ثانيا، وضع المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية الموحدة على الصعيد الوطني للإدارة النفسية للناجين وإدارة الطب الشرعي؛ وثالثا، إنشاء مراكز التعافي من العنف القائم على نوع الجنس ضمن المرافق الصحية، مما يساعد على إيجاد سبل وصول الناجين إلى العدالة، مع تحسن ملحوظ في التحقيق والمقاضاة في قضايا العنف الجنساني.

وأطلق الرئيس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف تشمل النساء في لجان الأمن والاستخبارات، التي ترتبط أيضا بلجان السلام المحلية ومبادرات الخفارة المجتمعية.

والطابع المتغير بشكل سريع للإرهاب ومحدودية البحوث المتاحة بشأنه يشكلان شاغلا رئيسيا بالنسبة لنا. وأولويات كينيا للعمل في المستقبل تشمل تغير المناخ وأثره على المرأة والسلام والأمن؛ ونزع سلاح السكان البدو حيث تنتشر الأسلحة الصغيرة غير المشروعة؛ وتزايد انعدام الأمن الذي ينجم عن عدم الاستقرار الإقليمي وتزايد النزاعات الحدودية؛ وتغذية نزعة التطرف لدى الشباب؛ والأشكال والديناميات المستجدة للجرائم الإلكترونية وجرائم التكنولوجيا، بما في ذلك العنف الالكتروني ضد المرأة، الذي أصبح أكثر انتشارا؛ وحشد التمويل من أجل مبادرات المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك سد الفجوة بين الأبحاث والممارسة. كما نعمل على إنشاء نظام رصد قوي لخطة عمل كينيا الوطنية للمرأة والسلام والأمن، وأخيرا، نقوم بإنشاء مستودع مركزي لبيانات السلام والأمن يمكن للجميع الوصول إليه.

وفي الختام، لا تزال كينيا ملتزمة بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على أكمل وجه. ونؤيد تعزيز الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة وصندوق المساواة بين الجنسين.

ونواصل الدعوة إلى تقديم مزيد من الدعم وزيادة التمويل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثِّل بنغلاديش.

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تشكر بنغلاديش الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

عادة ما تركز بنغلاديش، في المناقشات المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، على مجموعة معينة من المسائل. وفي هذه المرة، يتعين علينا أن نحيد عن ذلك. أشار أحد مقدمي الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح إلى الأزمة في ميانمار. وذلك الوصف يكاد لا يجسد الحقائق القاتمة للكارثة. فخلال الشهرين الماضيين، فر قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من الروهينغيا، وجلهم من النساء والأطفال، إلى بنغلاديش بدافع من اليأس المحض من أجل الحفاظ على حياتهم وكرامتهم. ولا يزال الآلاف يصلون يوميا تقريبا. وقالت رئيسة وزراء بلدنا في خطابها أمام الجمعية العامة في هذا العام إن

”المشردين قسرا في ميانمار يفرون من التطهير العرقي في بلدهم، حيث ما برحوا يعيشون منذ قرون.“ (A/72/PV.14، صفحة ١٨)

ووصفه أيضا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأنه مثال نموذجي على التطهير العرقي.

وكما يتضح من العديد من روايات شهود العيان، فقد تم استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي بشكل منهجي كأحد الأساليب الرئيسية من جانب قوات الأمن في ميانمار من أجل طرد الروهينغيا إلى خارج ميانمار ومنعهم من العودة إلى ديارهم. وتقول بعثة الاستجابة السريعة إلى بنغلاديش التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، في تقريرها الصادر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر:

”وأثناء البعثة، بدأت الفتيات والنساء على السواء اللاتي نجين من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي في تشاطر المزيد من المعلومات. وقد جُمعت معلومات متعلقة بفتيات صغيرات تتراوح أعمارهن بين خمس وسبع سنوات اغتُصبن، وفي كثير من الأحيان أمام أقاربهن، وأحيانا على يد ثلاثة إلى خمسة رجال بالتناوب، كانوا جميعا يرتدون الزي العسكري“.

ويحتوي التقرير على معلومات أخرى مثيرة القلق، وسأستشهد بالمزيد،

”تشير الشهادات أيضا إلى تعرض العديد من النساء، وحتى الحوامل منهن، للاغتصاب. وفي العديد من الحالات، أُفيد باغتصاب النساء والفتيات في بيوتهن وفي مراكز الشرطة، وأحيانا أخرى على مرأى من أفراد الأسرة، بمن فيهم الأطفال؛ وكان الجناة يتعاملون بغلظة مع أي شخص يحاول حماية الإناث من أقربائه“.

وقدم المستشاران الخاصان للأمين العام المعنيان بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، كلا على حدة، حججا مقنعة بعباراتهما.

”لم تف ميانمار بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والمسؤولية الأساسية عن حماية السكان الروهينغيا من الجرائم الفظيعة. كما أن المجتمع الدولي لم يف بنفس القدر بمسؤوليته في هذا الصدد“.

وبوصفنا بلدا أدى دورا أساسيا في اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يمكننا أن نظل صامتين أو متجردين في مواجهة هذه الفظائع التي تُرتكب عبر حدودنا مباشرة مع الإفلات التام من العقاب. وفي بنغلاديش، يحاول شركاؤنا في العمل الإنساني، بقدر استطاعتهم، تقديم الدعم إلى النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب والعنف الجنسي. وأُعطيت أولوية خاصة لدعم قرابة ٢٠٠٠ من النساء الحوامل اللواتي فررن إلى بنغلاديش حتى الآن. والمعالجة السليمة لمسائل مراعاة الاعتبارات الجنسانية في سياق توفير الحماية والمساعدة في المخيمات المكتظة أصلا، وسط مجتمعات مضيفة ضعيفة، هي مهمة شاقة. وسيقوم فريق الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بزيارة المخيمات في نهاية هذا الأسبوع، في حين ستكون الممثلة الخاصة نفسها هناك في الأسبوع التالي. وكانت الممثلة الخاصة قد حثت السلطات في ميانمار على إصدار أوامر واضحة من خلال التسلسل القيادي العسكري لمنع هذه الجرائم، وعلى إجراء تحقيقات وعمليات مساءلة صارمة وبدء تدريب القوات الأمنية وتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا، تماشيا مع القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣)، بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع.

وحان الوقت للانتقال من الأقوال إلى الأفعال. فقد تكلم مجلس الأمن بصوت واحد في إدانة العنف، ولكنه يجب أن يُظهر تصميمه عن طريق إرسال رسالة لا لبس فيها إلى ميانمار من خلال قرار يدعو إلى وقف فوري للعنف ووصول المساعدات

الإنسانية دون عوائق إلى جميع المتضررين، وكذلك إلى اتخاذ إجراءات لكفالة العودة الآمنة والكريمة والمستدامة لجميع الذين شُردوا قسرا إلى بنغلاديش وإلى مساءلة الجناة.

كما ينبغي للعدد الكبير من الدول الأعضاء التي أعادت اليوم التأكيد على التزامها بإنهاء العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة أن تعرب عن دعمها لمشروع القرار الذي تسعى منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماده في الجمعية العامة. وإذا توحدت الدول الأعضاء وأيدت مشروع القرار، فإن من شأن ذلك طمأنة الناس الذين تعرضوا للاعتداء والضرب وتم طردهم قسرا وأصيبوا بصدمات إلى أن من حقهم العودة إلى مكان إقامتهم بأمان وأمن وكرامة، ويمكنهم أن ينظروا في القيام بذلك. ولن تُحدث خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الاستشارية لولاية راخين تغييرا حقيقيا وهاما على أرض الواقع، إلا إذا تمكن هؤلاء الأشخاص، بل عندما يتمكنون، من العودة طوعا إلى ميانمار.

وستواصل بنغلاديش بذل جهودها الثنائية مع ميانمار بقدر ما تستطيع، ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يواكبنا في هذه العملية. فلم تُتح الفرصة بعد لنساء وفتيات الروهينغيا لإسماع أصواتهن في هذا المجلس، ولكن كما قال المستشاران الخاصان: ”مرة أخرى، فإن فشلنا في وقف الجرائم الفظيعة يجعلنا متواطئين“.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألبانيا.

السيدة كاداري (ألبانيا) (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام.

(تكلمت بالإنكليزية)

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره وتوصياته (S/2017/861)، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية على إحاطتيهما الإعلاميتين. فضلا عن السيدة مينا – روخاس على تدقيق الوقائع الذي قدمته في القاعة، مستندة إلى معلومات من العالم الحقيقي.

تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

لدينا الآن أدلة متراكمة على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يسهمان في نجاح محادثات السلام وتحقيق السلام المستدام والتعجيل بالانتعاش الاقتصادي وتحسين تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة على مكافحة التطرف العنيف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تم إحراز تقدم حقيقي منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتدمج الدول الأعضاء تدريجيا المبادئ والالتزامات في أطرها القانونية الوطنية.

غير أن تنفيذ الإطار المعياري لا يساير ذلك التقدم. وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي، فإن الإشراك الحقيقي للمرأة في منع نشوب النزاعات والتفاوض بشأن عمليات السلام لا يزال غير كاف. إذ تظل النساء مهمشات أثناء مفاوضات السلام. وحتى عندما يكنّ حاضرات، فإن الرجال هم دائما الذين يقررون متى يصنع السلام وكيفية صنعه. وينبغي لنا نحن، الدول الأعضاء، أن نعزز تصميمنا على التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن من أجل إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع.

لقد أحرزت ألبانيا تقدما ملحوظا في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. واليوم، تشكل النساء في ألبانيا ٢٨ في المائة من البرلمان و ٥٠ في المائة من مجلس الوزراء. وعلى الرغم من أننا لم نعتمد بعد خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فقد تم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن تحت مظلة استراتيجيتنا الوطنية بشأن المساواة بين

الجنسين ومكافحة العنف العائلي. كما أدمجنا أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في استراتيجياتنا لإدارة الموارد البشرية في القوات المسلحة والنظام العام في الشرطة الألبانية.

ونتيجة لذلك، ازدادت مشاركة المرأة في القوات المسلحة، واليوم، تشكل النساء نسبة ١٧ في المائة من أفرادنا العسكريين. ووزير الدفاع الحالي في ألبانيا امرأة وكذلك كان سلفه. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت سياسات ولوائح تنظيمية بغية تيسير ترقية النساء في وظائفهن وفي السلم الوظيفي. وخصصت الشرطة حصة مؤقتة نسبتها ٥٠ في المائة من الوظائف للنساء في سياستها في مجال التوظيف من أجل التعجيل بزيادة تمثيل المرأة. وتمثل النساء الآن ١٤ في المائة من أفراد الشرطة، في حين تم إدخال برامج تدريب خاصة لتعزيزها توليهن أدوارا في قيادة العمليات.

ونعكف حاليا على صياغة خطة عملنا الوطنية بدعم من شركائنا الهولنديين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووفد الاتحاد الأوروبي.

ونعمل على ضمان أن تجمع عملية الصياغة ليس بين الجهات الفاعلة الحكومية المعنية فحسب، بل أيضا بين المجتمع المدني والجماعات النسائية، لأن ذلك أفضل سبيل لزيادة الملكية والإرادة السياسية من أجل تنفيذها في المستقبل. وتضطلع خطط العمل الإقليمية أيضا بدور هام في تعزيز السلام والأمن. وفي ذلك السياق، تعهدت ألبانيا بتقديم دعمها للمبادرة الإيطالية لإنشاء شبكة وسيطات منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي آلية ملموسة تهدف إلى منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها بزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام.

وأخيرا نشجع منظومة الأمم المتحدة على ضمان إدماج المنظورات الجنسانية في جميع أنشطتها. إن ألبانيا تدعم بقوة جهود الأمين العام والتزامه الشخصي بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسأختتم بياني باقتباس عباراته الحكيمة: ”إن عالمنا بحاجة إلى المزيد من القيادات النسائية. وعالمنا بحاجة إلى مزيد من الرجال للدفاع عن المساواة بين الجنسين.“

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأشكر فرنسا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أن أشارك الآخرين تقديم الشكر لمن قدموا لنا الإحاطات الإعلامية صباح هذا اليوم على تقاريرهم المفيدة والمؤثرة للغاية.

وفي المناطق المتضررة من النزاع، تمثل النساء عوامل للسلام. فهن يضطلعن بدور رئيسي في كفالة كسب المعيشة للأسر في خضم الفوضى، ويتسمن بالفعالية بصفة خاصة في بناء المجتمعات المحلية وحركات السلام على مستوى القواعد الشعبية. وينبغي الاستفادة الكاملة من المواهب النسائية ليس في اتخاذ القرارات السياسية فحسب، بل أيضا في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وعلى الصعد المحلية والوطنية والدولية، نؤيد مبادرات السلام للنساء المحليات، ونأمل أن نرى الإقرار بالدور الهام في عمليات السلام الذي يضطلع به المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء.

ونعتقد أن المسائل المدرجة في خطة المرأة والسلام والأمن مترابطة ومتشابكة، ويجب معالجتها على هذا الأساس. ومن أجل التنفيذ الفعال لإطار عمل المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي، يلزم إقامة تعاون وثيق وشامل فيما بين المؤسسات والحكومات. ويجب أن نضمن اتخاذ نهج كلي من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، باستخدام جميع الأدوات المتاحة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن هنغاريا عضو فعال شبكة مراكز التنسيق الوطنية للمرأة والسلام والأمن ولا تزال تشارك في عمليات المشاورات

المشتركة بين الوزارات، بهدف إنشاء آلية وطنية معنية بتنفيذ المهمة المنبثقة عن خطة المرأة والسلام والأمن. وحاليا تعتزم وزارة الخارجية والتجارة الهنغارية تنظيم حلقة عمل للتوعية بشأن خطة المرأة والسلام والأمن للخبراء في الوزارات المعنية وأفراد الجيش والشرطة وحفظ السلام، فضلا عن منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية المهتمة. وسيخصص أحد مواضيع حلقة العمل لمشاركة المرأة الفعالة في بناء السلام.

ويساور هنغاريا بالغ القلق حيال تزايد التهديد بالعنف واستخدام العنف ضد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان. وينبغي أن نكثف جهودنا في مكافحة تلك الظاهرة الخطيرة بفعالية أكبر، وأن نطور استجابة أفقية ومتخصصة. وترى هنغاريا أن مشاركة الشباب تكتسي أهمية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين، ونحن بحاجة إلى تمكين الفتيات لكي يصبحن لاحقا نساء قويات وأعضاء نشطات في مجتمعاتهن. كما نرى أن زيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام أمر في غاية الأهمية. وبوسع إسهام المرأة أن يكون مفيدا بشكل خاص في وضع استراتيجيات حماية المدنيين وتنفيذها وتقييمها وتقديم المساعدة الإنسانية. ويسرنا أن نرى استمرار مسعى إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومركز المؤسسة الأوروبية في بناء قدرات الموظفين ومساءلة الرتب العليا بشأن المسائل الجنسانية.

وعلى الصعيد الوطني، تسعى هنغاريا لمواصلة زيادة عدد الإناث من الخبراء العسكريين وضباط الشرطة المنتشرين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب مساهم رئيسي في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام على الصعيدين الوطني والدولي، لأن كفالة المساءلة عن الجرائم الخطيرة يساعدنا على تحقيق المصالحة. فالمجتمعات المستقرة والقادرة على الصمود تتصدى للظلم وتعزز حقوق الإنسان وتبني المجتمعات السلمية. ونقدر تقديرا كبيرا أعمال فريق الأمم المتحدة للخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن هنغاريا مساهم فخور في العمل القيم للغاية للمستشارين الجنسانيين الذين تم نشرهم في إطار التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاستجابة السريعة في مجال العدالة، فضلا عن أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم جلسة اليوم الهامة للغاية بشأن تحقيق وعود الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ونشكر رئيس ديوان الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلي المنظمات غير الحكومية على الإحاطات الإعلامية التي قدموها صباح هذا اليوم.

لقد شهد العقدان الماضيان زيادة حادة في عدد النزاعات. ولا تزال حالات عدم الاستقرار المزمن، والعنف، والنزاعات المسلحة، والحروب تؤثر على النساء والفتيات بصورة غير متناسبة. ومن العنف الجنسي إلى الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين ترتكبهما المنظمات الإرهابية وأطراف النزاع، فإن المرأة تتحمل عبئا غير متناسب للصدمات البدنية والنفسية أثناء النزاعات. وما هو أسوأ من ذلك أن استغلال النساء والفتيات ليس منتجا ثانويا عرضيا للنزاع. إنما هو أداة مستخدمة على نطاق واسع لإذلال المدنيين وترويعهم. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2017/861)، لا يزال العنف الجنسي يستخدم أسلوبا من أساليب الحرب، مع عمليات إغتصاب واسعة الانتشار واستراتيجية، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، التي يزعم أنها ارتكبت على يد عدة أطراف النزاعات المسلحة. ولكن يحسب للنساء أن ذلك لم يعقهن. وفي جميع أرجاء العالم، لا تزال

النساء راغبات وقادرات على تقاسم عبء صنع السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

واضطلع مجلس الأمن وجهوده العالمية لإنهاء تلك الممارسة المهينة بدور في مسعاهن. وبدأ القرار التاريخي ١٣٢٥(٢٠٠٠) تركيزا جديدا على النساء في حالات النزاع وأضفى الطابع المؤسسي على هذا التركيز، ونقل مشاركتهن وحقوقهن إلى صدارة المناقشة السياسية. وبالرغم من أن التحديات لا تزال هائلة ولا تزال تبرز العديد من الأزمات الجديدة للحماية، فإن عزمنا الجماعي على اجتثاث الآفة يوفر سببا للأمل. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد على أربع نقاط محددة.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين، أن يركز على الأسباب الجذرية للنزاع لإزالة الأرض تستولد فيها تلك الجرائم. ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها الفريد في تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات ذات الصلة للمساعدة في تأمين المكانة اللائقة للنساء على الطاولة. ثالثاً، تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الأولية عن سلامة المرأة وحقوقها. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم البلدان المعنية في جهودها لحماية حقوق المرأة وأن يقدم المساعدة البناءة في ذلك الصدد. ويكتسي تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية أهمية بالغة لذلك المسعى ويمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تضطلع بدور رئيسي. رابعا، ينبغي إدماج المنظور الجنساني إدماجا كاملا في منظومة مفاهيم بناء السلام بغية توطيد بيئة الحماية. وذلك لن يتطلب المزيد من مشاركة المرأة في ولايات حفظ السلام فحسب، بل أيضا تعزيز دور المرأة في اتفاقات السلام وفي مراحل تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.

ونحن نؤيد تماما سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقاً حيال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكانت باكستان بين أول مجموعة من البلدان وقعت على الاتفاق الطوعي للأمين العام بشأن هذا الموضوع. وساهمنا أيضاً في الصندوق الاستئماني لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ختاماً، أود أن أذكر بأن بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد ذات الولايات التي تُعنى بالحماية تؤدي دوراً رئيسياً في مكافحة العنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع. وبوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، ستظل باكستان ملتزمة بهذه القضية التزاماً تاماً.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في وقت مناسب تماماً. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على جهوده المتفانية بشأن هذه المسألة.

يمكن للمرأة أن تغير العالم إلى الأفضل. ولكي يحدث ذلك، يتعين على الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، أن تفسح مجالاً للمرأة في تشكيل القرارات الرئيسية المتعلقة بالأمن الوطني. ويشجعنا للغاية التزام هذا المجلس بتنشيط المناقشة بشأن مشاركة المرأة في السلام والأمن.

ومن نواح عديدة، فإن القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتخذ قبل ١٧ عاماً، قد غير مفهومنا إزاء ضمان زيادة تمثيل المرأة على كل مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وفي آليات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، فضلاً عن بناء السلام. ولكن، بعد ١٧ عاماً من اتخاذ هذا القرار، وانقضاء ٤٠ عاماً على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ليس لدينا سوى القليل جداً مما ينبغي أن نحتفي به.

إن ملديف بلد محب للسلام ومسالم. وفي الوقت نفسه، نحن في ملديف نعترف أيضاً بدور المرأة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في إطار البرنامج التاريخي والشامل الأكبر للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومبادئ المساواة وعدم التمييز هي جوهر دستور ملديف. وقد حققت ملديف التكافؤ بين الجنسين في التعليم، حيث يزيد عدد الخريجات عن الخريجين، كما ارتفع عدد النساء الحاصلات على شهادة الدكتوراة في التعليم العالي. وتشكل النساء أكثر من ٦٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية، و ٤٠ في المائة من موظفينا القضائيين، بما في ذلك موظفي المحاكم والموظفين الإداريين.

وعززت القوانين الوطنية بقوانين جديدة بشأن التحرش الجنسي والعنف المنزلي والجرائم الجنسية لكفالة حماية المرأة من الاعتداء الجنسي والبدني والنفسي والعنف. وكخطوة أخرى صوب تمكين المرأة، وضع الرئيس عبد الله يمين عبد القيوم سياسات جديدة تكفل للمرأة ٣٠ في المائة من المقاعد في جميع مجالس إدارة الشركات الحكومية.

لقد أستغرقنا الحديث عن التشريعات والقوانين والسياسات حتى الآن. وكما نرى، فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والمساواة بين الجنسين في جوهره، لا يمكن أن بتحقق إلا من خلال تغيير ممارساتنا الاجتماعية. والانتقال نحو احترام المرأة والشمول والتسليم بأن المرأة، بحكم كونها إنساناً، تتساوى في الحقوق مع الرجل. ولئن كان تغيير القوانين مهماً، فإن التغيير في القلوب والعقول هو ما يهم في نهاية المطاف.

وتبين البحوث أن زيادة عدد النساء في مناصب السلطة وأدوار صنع القرار يمكن أن يزيد من القبول، وبالتالي تصور المرأة في صنع القرار. ولذلك، تركز حكومة ملديف على كفالة مشاركة المرأة للرجل على قدم المساواة في القرارات الرئيسية للحكومة. وهذا هو السبب في الاحتفاء بقوة الشرطة لدينا باعتبار أنها تضم أعلى نسبة من النساء في جنوب آسيا. ولهذا السبب، فإن مبعوثينا – وهم رسلنا للسلام – هنا في الأمم المتحدة، يجب أن يكون منهم نساء في أعلى المستويات. ويمكن للأمين العام، كرمز للالتزام، أن يزيد عدد النساء كممثلين خاصين له، لا سيما في تسوية النزاعات.

وستصبح البلدان والمجتمعات أقوى وأكثر ازدهاراً واستقراراً، بل وأكثر سلاماً، عندما تكون المرأة عاملاً للتغيير ومديراً له. ويمكن للمجلس، بل ينبغي له، أن يدفع عجلة هذا التغيير إلى الأمام. وكان يمكن للمجلس أن يفعل ذلك بمزيد من المصداقية لو أنه كان أكثر شمولاً، وملديف مستعدة لكي تسهم وتكون شريكا في تشكيل مستقبلنا المشترك – مصير مشترك توجه فيه النساء دفة الأمور.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة غريغوار – فان – هارن (هولندا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم.

(تكلمت بالإنكليزية)

مملكة هولندا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً. ونؤيد تماماً أيضاً البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لإيطاليا والممثل الدائم لكندا بوصفه رئيساً لفريق أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ونود أيضا أن نشكر رئيس ديوان الأمين العام على إحاطتها الإعلامية، والأمين العام على تقريره (S/2017/861) وريادته بشأن هذه المسألة.

ناليا وفاليري وأنجيل وآرلت وجوزفين وأليس ومارتيني وماري ونيكول وناتيفا أسماء تستحق أن تذكر في هذا المجلس، لأنها أسماء ظهرت في تقرير الشهر الحالي لمنظمة رصد حقوق الإنسان بشأن العنف الجنسي الواسع النطاق من قبل جماعات مسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشير التقرير إلى أنه خلال قرابة

خمس سنوات من النزاع، استخدمت تلك الجماعات الاغتصاب والاسترقاق الجنسي كأسلوب للحرب. والأمر كذلك، فإنه يقدم لنا تذكرة بشعة بتأثير النزاع على النساء، وتذكرة مؤلمة أخرى بالأهمية البالغة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حتى يومنا هذا. تلك تذكرة أليمة لأنها تذكرنا بأن ثمة قرارات ثمانية صدرت منذ ذلك الحين، وبأننا يجب أن نتحدث بصورة جدية بشأن تنفيذ القرار.

فما زالت النساء لا يشاركن بنشاط في الكثير من عمليات السلام، بما فيها تلك التي تقودها الأمم المتحدة أو تقدم لها المساعدة، وبالتالي لا يعترف بهن كعوامل قوية للسلام. وإن كنا نريد حقاً أن نمارس ما نعظ به، يجب أن نمارس الضغط على أطراف عملية السلام لإشراك المرأة، وعدم تركها كفكرة متأخرة، لأن من تحدثوا إلى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، أو شخص مثل السيدة مينا – روخاس، اليوم هم دليل حي على ما يمكن أن تقدمه المشاركة الفعالة للمرأة لعمليات السلام. وإن لم يكن ذلك ممكناً، فإن النزاعات غالياً ما يطول أمدها، وتتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره عن حق،

”ولا تصبح الالتزامات إنجازات مجدية، تحدث تغييراً في حياة الأفراد وتحولاً في المجتمعات، إلا بعد تنفيذها“(S/2017/861، الفقرة ٦).

واليوم، أود أن أشدد على شروط ثلاثة يتعين الوفاء بها من أجل جعل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حقيقة واقعة.

ومن المفيد أن نذكر أنفسنا، أولاً، بأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ليس غاية في حد ذاته بل هو بالأحرى أداة لتحقيق جدول أعمال تحويلي للسلام. والمشاركة الهادفة والمتوازنة للمرأة والرجل تنطوي على إمكانية تحويل منع نشوب النزاع وعمليات السلام. وقد اتخذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بهذا القصد التحويلي.

ونحن لا نضع علامة في المربع، ناهيك عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بمجرد جلوس نساء حول الطاولة؛ فالمسألة ليست مجرد أعداد. ولا بد لنا من إدماج منظور نسائي والاستماع على موائد الوساطة إلى صوت المنظمات النسائية في الميدان من خلال مشاركتها الموضوعية. وإذا فعلنا ذلك، يزيد بنسبة ٣٥ في المائة احتمال إبرام اتفاق سلام يدوم أكثر من ١٥ عاماً. وهذا الرقم وحده لا يحتاج إلى برهان. وفي هذا الصدد، أرحب باجتماع البعثة الزائرة لمنطقة الساحل مع المنظمات النسائية في مالي. ومن الناحية المثالية، في البعثات المقبلة، لن تكون هذه جلسة منفصلة، بل بالأحرى سيدمج صوت المرأة في الجلسات الأخرى.

ثانياً، لكي ينفذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب ألا يكتفى بترجمته إلى لغات الأمم المتحدة فحسب، بل إلى خطط وأنشطة.

هناك حاجة لتفعيله، كما تكتسي الحاجة لتمويله نفس القدر من الأهمية.لقد وضع ٦٨ عضوا، حتى الآن، خطط عملهم الوطنية.وبينما نثني على الأعضاء الذين قاموا بذلك، فإن مملكة هولندا تدعو بقوة ثلثي أعضاء الأمم المتحدة المتبقين إلى أن يحذوا حذوهم.علاوة على ذلك، فإن مملكة هولندا، للأسف، واحدة من مجرد حفنة تقوم فعلا بتمويل خطط عملها الوطنية.وينبغي توفير مزيد من الأموال إذا كنا جادين بشأن جعل المساواة بين الجنسين واقعا عمليا.

ثالثا وأخيرا، وفي ذلك كله، ينبغي للأمم المتحدة – على نحو ما أشار إليه الأمين العام أيضا في ختام تقريره – أن ”تتولى زمام القيادة وأن تصبح مثلا يحتذى“ (المرجع نفسه، الفقرة ١١١) عن طريق إضافة عبارات قوية بما فيه الكفاية بشأن المرأة والسلام والأمن في جميع ولايات مهمتنا؛ وتطبيق منظور جنساني بصورة منهجية في الاستعراضات الاستراتيجية وتحليل أبعاد القوة بين النساء والرجال والشباب في ديناميات النزاع؛ وبناء على ذلك أن يُطلب من البلدان المساهمة بقوات تدريب جميع حفظة

السلام بشأن المسائل الجنسانية ومن ثم نشر النساء فعليا في الميدان؛وإظهار عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال تقديم رعاية تتسم بالشفافية والمساءلة والعناية للضحايا؛وعن طريق الارتقاء بدور المستشارين الجنسانيين في بعثات حفظ السلام بدلا من التقليل منه، على نحو ما تنادي به المنظمات غير الحكومية العاملة المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ونرحب بالجهود التي بذلتها البلدان الأخرى المساهمة بقوات في هذا الصدد، ونؤيد بصفة خاصة الجهود التي تبذلها كندا لإدراج المنظور الجنساني كجزء من المناقشات والتعهدات في الاجتماع الوزاري لوزراء الدفاع الذي سيعقد في فانكوفر الشهر المقبل.

وفي الختام، يقع على عاتقنا التحدي والمسؤولية عن إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في خطة تحويلية لتحقيق السلام، خطة يجري تفعيلها وتمويلها وتتصدر الأمم المتحدة المسيرة بناء عليها. وينبغي أن يمكن تنفيذها أمثال فاليري وأليس ونيكول من قيادة محادثات السلام في بلدهم.وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على دعم مملكة هولندا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلا عن التزامنا الحقيقي بتنفيذه.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السفادور.

السيد خايمي كالديرون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): نود تأييد البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ويسر السلفادور أن تشارك في هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن.ونود أن نعرب عن التزامنا بعمل المجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

إن السلفادور، بوصفها بلدا تغلب على النزاع المسلح عن طريق التفاوض، مدافع صادق عن الالتزام بتحقيق السلام والتنمية.ونحن مقتنعون بأن توطيد الديمقراطية ومؤسساتها عامل حاسم في تنمية شعوبنا.وقد أحرزت السلفادور، في السنوات الأخيرة، تقدما هاما في حمايتها للتشريعات والهياكل الخاصة بحقوق المرأة إيمانا منها بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان أساسيان لتحقيق التنمية والحوكمة والسلام والديمقراطية.

وبالمثل، فإنه من المهم بالنسبة للسلفادور الإقرار بالدور الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي توطيد السلام، على النحو المعترف به في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولذلك فإننا نعتبر أنه من الضروري إيلاء الاهتمام للعنف ضد المرأة من خلال إدراج المشكلة باعتبارها عنصرا هاما من عناصر السياسة العامة.ولهذا السبب قامت السلفادور، في تموز/يوليه، بإطلاق خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تعزز التزامنا تجاه المرأة في مختلف المجالات، ولا سيما في مجال بناء السلام وإرساء الأمن.

وتمثل الخطة الجهود المبذولة بشأن هذه المسألة منذ عام ٢٠١٤ بإنشاء لجنة وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة.إنها وثيقة رائدة في منطقة أمريكا الوسطى، وتتضمن في ركائزها الخمس تدابير لتعزيز إشراك المرأة في عمليات توطيد السلام، ولا سيما في مجال أمن المواطنين.وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات الواردة في خطة العمل الوطنية تتجاوز المسألة الأمنية من خلال تحديد إجراءات مبتكرة تتناول جوانب أخرى من الضمان الاجتماعي، الأمر الذي نعتبر أنه يكتسي نفس القدر من الأهمية من أجل اتباع نهج شامل وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتشارك السلفادور في عملية جارية للحوار الداخلي تسعى إلى إشراك جميع الأطراف المعنية في البلد بغية مواصلة الاستفادة من السلام الذي حققته عام ١٩٩٢ بتشجيع مشاركة المرأة وخبرتها بشأن القضايا الجنسانية، وفقا لأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).وندرك الدور الذي لا غنى عنه للمرأة والشباب في

منع نشوب النزاعات وتسويتها، ونؤكد على الحاجة إلى تشجيع مشاركتهم الكاملة في صون السلام وتعزيزه.

وعلاوة على ذلك، ترى السلفادور أنه من الضروري ضمان أعلى مستويات السلوك الأخلاقي للموظفين المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبالتالي، فإننا نؤكد من جديد على التزامنا المطلق بسياسة المنظمة بعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.وفي هذا الصدد، فقد انضممنا طوعا، كبلد، إلى الاتفاق الذي وضعه الأمين العام لإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للتدابير التي اتخذتها المنظمة في إطار الوقاية والتدريب ومساعدة الضحايا، ونؤكد على أهمية استعراض التقدم المحرز في هذا الجانب، وإيلاء تركيز على الحد من وصم ضحايا العنف الجنسي في مناطق النزاع.وتود السلفادور أن تؤكد مجددا التزامها بدعم عمليات حفظ السلام عن طريق المساهمة بأفضل الموظفين المدربين، ودمج مزيد من النساء في القوات وأفراد الشرطة المنتدبين إلى بعثات مختلفة.

وفي الختام، نؤكد من جديد على دعمنا لجميع المبادرات التي تكفل مشاركة المرأة في مختلف الوحدات، وفقا لأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة لمجلس الأمن.ونسلم بأهمية العمل الذي تقوم به فرنسا في رئاسة مجلس الأمن، ونشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما تقدمه من دعم ومساعدة تقنية وسياسية ومالية للجهود التي تبذلها لجنتنا الوطنية في إعداد خطة عملنا الوطنية الخاصة بالقرار.وأدعوها إلى مواصلة دعم نمو بلدنا في هذا المجال الهام.ونأمل أن يؤدي التعلم من تجربتنا إلى تشجيع بلدان أخرى في المنطقة على العمل بمزيد من التعمق في مسألة السلام والأمن، ولا سيما من منظور الإدماج الذي يتجلى في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونقدر البيانات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية.ونقدم تحية خاصة إلى ممثلي المجتمع المدني من منطقتنا.

تؤيد شيلي البيانين الذين أدلى بهما ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وممثل بنما بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/861) ونعرب عن دعمنا للمبادرات المتصلة بالاتفاق الطوعي من أجل إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذي وقعت عليه شيلي، وتعيين المكلف بالدفاع عن حقوق الضحايا، ومبادرة قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا، واستراتيجية المشاركة المتساوية للرجال والنساء في المنظمة.

لقد كانت شيلي أحد الرواد في أمريكا اللاتينية في وضع خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عام ٢٠٠٩، تحت إدارة الرئيسة باشلي، إدراكا منها للدور الهام الذي تؤديه المرأة بوصفها عاملا للتغيير وصنع السلام. وقد تم الآن تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية تنفيذا كاملا، مع التركيز الشديد على التعليم وتدريب الموظفين.

وتشمل الخطة الجديدة توصيات مجلس الأمن وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، مما يخطو خطوات واسعة بوضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز بشأن الأهداف المحددة التي تيسر وتعزز إمكانية مشاركة المرأة في عمليات السلام على جميع مستويات العمل واتخاذ القرار.

وقد أدمجنا المنظور الجنساني في عقيدة شيلي المتعلقة بعمليات السلام والتخطيط لها وتنفيذها في جميع المجالات والأهداف المواضيعية الأربعة التي حددتها الأمم المتحدة ألا وهي: الوقاية، والمشاركة، والحماية، والإغاثة والإنعاش. وشاركت

شيلي في تقديم مشروع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي روجت له إسبانيا، وهي أحد الأعضاء المؤسسين لشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ولقد أكد من جديد الاجتماع الأخير الذي عقدته الشبكة في أيلول/سبتمبر التزامها بمواصلة دعم وتطوير مشاركة المرأة في صنع القرار في جميع المجالات.

وإن تكافؤ الفرص وتمكين المرأة هما ركيزتان رئيسيتان للخطة الجنسانية لحكومتنا، التي أحرزت تقدماً حقيقياً من قبيل إدماج المساواة بين الجنسين في الإصلاح الانتخابي، مما يقضي بأن تكون ما لا يقل عن نسبة ٤٠ في المائة من المرشحين للكونغرس من النساء. وعلى الصعيد الدولي، نقوم بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها في الصراعات المسلحة، ولا سيما نظراً للحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وبهذه الطريقة نوطد حضور المرأة في بعثتي السلام في كل من هايتي والبعثة السياسية الخاصة في كولومبيا. وفي ميدان الوقاية، نعمل على تطوير المبادرات الأكاديمية على أساس خطة المرأة والسلام والأمن، والتحفيز على إدراج المنظور الجنساني في أنشطة الحفاظ على السلام.

وإشراك المرأة في عمليات السلام يزيد الوعي بشأن مسائل المرأة والطفل في عمليات كهذه على أرض الواقع، ووجودهما يساعد على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي هذا السياق، تضطلع المرأة في عمليات السلام وداخل المجتمعات المحلية على السواء بدور رئيسي في الحفاظ على السلام وحماية حقوق المرأة. ونحن نردد آراء المتكلمين السابقين في التأكيد على أن أحد أكبر التحديات التي نواجهها هو زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام، وعلى وجه الخصوص كفالة وجود مستشارين للشؤون الجنسانية في هذه العمليات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/861)، وأن أنوّه بجهود الأمانة العامة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجهودكم أنتم، سيدتي الرئيسة، لإبقاء خطة المرأة والسلام والأمن تنبض بالحياة. ويسرّ وفدي أن يؤيد البيان الذي تمّ الإدلاء به نيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ويشرفني أن أشارك في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن لجامايكا تاريخاً طويلاً من الارتباط بذلك القرار، وهي تتذكر بشوق المداولات التي تُوجت باتخاذه في عام ٢٠٠٠ أثناء فترة ولايتنا في مجلس الأمن. ونحن لا نزال نعتبره أساسياً في جهودنا للنهوض بالسلم والأمن الدوليين. وتعتقد جامايكا أنه يجب الاعتراف بالمرأة تجاه الدور القيّم الذي يمكن أن تؤديه في استعادة المجتمعات المحلية المحطمة والحفاظ على السلام.

وإزاء ذلك، فإننا نتشاطر رأي الأمين العام بأنه يلزم عمل المزيد لكفالة المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام، والتنفيذ الفعلي لخطة المرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق أننا ما زلنا مقصّرين في التنفيذ وقلقين بشكل خاص إزاء هذا الواقع، بالنظر إلى تزايد التحديات التي تواجه السلام والأمن حول العالم. لذلك، نحن نتفق مع الرأي القائل إن التدابير الوقائية يجب أن تذهب إلى أبعد من مواجهة الأزمات الوشيكة، بغية معالجة الأسباب الهيكلية والجذرية للأزمات، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين.

لقد وضعت حكومة جامايكا من جانبها سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين، من أجل كفالة تحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في المجالين العام والخاص في جامايكا. وهذه السياسة تتماشى مع سياساتنا الانمائية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الواقع، وتمشياً مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، أطلقت جامايكا حملة تضامن الرجال

مع النساء في تموز/يوليه ٢٠١٦ كجزء من حملة التضامن العالمية الأوسع نطاقاً التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد أُطلقت هذه الحملة بمثابة منبر يستطيع أن يشارك فيه الرجال والفتيان ليصبحوا دعاة للتغيير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، فضلا عن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. بالإضافة إلى ذلك، ومؤخراً في تموز/يوليه من هذا العام، وافقت حكومتنا على خطة عمل استراتيجية وطنية (٢٠١٧-٢٠٢٦) للقضاء على العنف الجنسي.

وإننا نتفق مع الأمين العام في تقييمه بأنه ينبغي إنشاء آليات فعالة لكفالة القياس المجدي للنتائج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويذهب وفدي إلى أبعد من ذلك ليقول إن آليات كهذه ينبغي أن تراعي التعاون والدعم اللازمين لكفالة تحقيق النتائج المطلوبة. وسيكون التمويل محورياً في هذا المسعى. لذلك، ترحب جامايكا بحقيقة أن الأمين العام قد تناول هذه المسألة في تقريره. ونحن نتفق تماماً مع قوله إننا بحاجة

”إلى إعادة تحديد أولويات الإنفاق والتنسيق الفعال لأدوات التمويل، واستكشاف الأشكال المبتكرة للتمويل المرن“ (S/2017/861، الفقرة ٩٧).

وهذه الجهود يجب أن تكمّل الالتزامات الطويلة الأجل التي من شأنها ضمان التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به.

ونتفق مع الرأي القائل إن التركيز على المرأة والسلام والأمن ينبغي، بالضرورة، أن يراعي الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشباب والشابات على وجه الخصوص، بوصفهم من بناة السلام. لذلك، نقدّر العمل الجاري عملاً بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن لتحقيق هذا الهدف.

وإن كفالة المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة والرجل أمر أساسي لبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. ويؤيد وفد بلدي الجهود الرامية إلى كفالة تمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز مشاركتها في هياكل الحكم على جميع المستويات، وتمكينها من الوصول إلى العدالة والأمن. علاوة على ذلك، فإن أدوار المرأة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة لا يمكن أيضاً المبالغة فيها. وفي هذا الصدد، تشيد جامايكا بشريكتنا في الجماعة الكاريبية، الشقيقة ترينيداد وتوباغو، على قيادتها للقرار الذي يصدر في اللجنة الأولى مرة كل سنتين بشأن هذه المسألة. ونحن مهتمون على نحو خاص بكفالة استمرار التقدم صوب معالجة الآثار الجنسانية للعنف المسلح وكفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المراعية للاعتبارات الجنسانية.

وثمة سمة هامة لهذا المسعى هي مشاركة المجتمع المدني، وهو شريك بالغ الأهمية طوال هذه العملية. وفي الواقع، لا يمكن تحقيق تقدم دون إشراك مختلف أصحاب المصلحة الأساسيين لبناء الثقة بين المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، نشيد بمعهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو على وضع مؤشر المرأة والسلام والأمن، الذي أُطلق يوم أمس بالتحديد.

وفي الختام، يشعر وفدي بالتشجيع إزاء الالتزام الشخصي للأمين العام بكفالة أن تفي الأمم المتحدة بالتزاماتها تجاه دعم خطة المرأة والسلام والأمن. ونحن نرحب بالجهود المكثفة التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من المشاركة الشاملة للمرأة في مبادرات الأمم المتحدة للسلام والأمن والانخراط فيها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن ذلك يبشر بالخير للمنظمة ككل، ويوفر الحافز الذي يلزم لكفالة فعالية عمليات السلام، وضمان التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرخاء الاجتماعي حول العالم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): بداية، أود أن أهنئ الجمهورية الفرنسية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ولما تبذله من جهود كبيرة وشفافة في تنظيم عمله. كما أخص بالشكر جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية على جهودها الكبيرة خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي.

يسعى العراق إلى مشاركة المرأة في الحياة العامة والتوعية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين عبر سياسة تكافؤ الفرص وتسنم المناصب والتمثيل في المجالس البرلمانية والمحلية والمشاركة في اتخاذ القرارات وبناء القدرات.

تضمن دستور جمهورية العراق الجديد لعام ٢٠٠٥ حقوق المرأة في بنوده ونص على الاهتمام بالمرأة وحقوقها وكفل لها الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة واعتبر أن جميع العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الدين.

ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في المناصب العليا في العراق منذ عام ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا، إذ نص الدستور العراقي الجديد على تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع، ٢٥ في المائة، من عدد أعضاء مجلس النواب، حيث بلغ عدد النائبات في البرلمان والوزيرات ٨٣ امرأة وثلاث سفيرات و ٨٦ قاضية وأصبحت المرأة العراقية اليوم رئيسة للجامعة وعميدة لـ ٧٥ كلية وأمينة للعاصمة العراقية، والتي يبلغ عدد سكانها ٧ ملايين نسمة، وتسمى أمينة العاصمة.

إن النهوض بالمرأة هو خطوة مهمة باتجاه تحقيق الأمن والسلم، لذا يعمل العراق بشكل مستمر مع المنظمات الدولية المعنية للنهوض بالمرأة وتعزيز دورها وتمكينها في المجتمع، حيث تعمل الحكومة مع مكتب وحدة النوع الجنساني في مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على توقيع شراكة بين لجنة المصالحة الوطنية والبعثة لتعزيز دور المرأة في المصالحة الوطنية والتوعية بأهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن توفير الفرص المتكافئة للنساء والفتيات، وفي جميع المجالات، يشكل أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم، لأن العراق شهد أشرس هجمة إرهابية هددت السلم والأمن الدوليين، المتمثلة في تنظيم داعش الإرهابي، وتعرض المدنيون إلى أبشع الممارسات الإرهابية، ولا سيما النساء والفتيات. ولا بد من الإشارة إلى الجرائم التي ارتكبها هذا التنظيم الإرهابية بحق آلاف النساء والفتيات الأيزيديات وغيرهن من نساء العراق، ومن مختلف الأعمار وبيعهن كسلع في المناطق الواقعة بين العراق وسورية وتعرضهن لأبغض أنواع الاستعباد الجنسي، ما حتم ويحتم على المجتمع الدولي مضاعفة الجهود لمساعدة العراق لتحرير تلك النسوة وإعادة تأهيليهن وإدماجهن في المجتمع وممارسة حياتهن الطبيعية.

وفي هذا السياق، سعت حكومة بلدي إلى اتخاذ خطوات بناءة تمثلت في توقيع البيان المشترك بين الحكومة العراقية والممثلة الخاصة للأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إذ أن الجهود مستمرة مع مكتب البعثة في بغداد والفريق الفني لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع في نيويورك لتنفيذ بنود هذا البيان كن خلال خطة عمل وطنية أعدت لهذا الغرض، إضافة إلى تحديد يوم ١٩ حزيران/يونيه من كل عام يوما وطنيا للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع.

إن العراق قدم رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧ أعرب فيها عن رغبته في إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي وطلب فيها مساعدة المجتمع الدولي لكفالة مساءلة أفراد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي عن جرائمهم في العراق، بما في ذلك حيثما

ترقى تلك الجرائم إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وإدانة ارتكاب تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لأعمال القتل والاختطاف وأخذ الرهائن والاسترقاق الجنسي والاغتصاب وبيع النساء أو إجبارهن على الزواج وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستغلالهم وتنفيذ الهجمات على البنية التحتية وتدمير التراث الثقافي والاتجار بالممتلكات الثقافية. وأصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر الخاص بجمع الأدلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي لملاحقة الجناة قضائيا وتقديمهم إلى العدالة ومحاسبة المسؤولين في هذه الجماعة الإرهابية عن ارتكاب هذه الأعمال.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد تشارواث (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لفرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا.

وتؤيد النمسا البيانات التي أدلى بها في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وشبكة الأمن البشري ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وكما أشار الرئيس، نحن بحاجة إلى التركيز بدرجة أكبر على تنفيذ الخطة. والنمسا مقتنعة بأن المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عليها دور حاسم في ترجمة التزاماتنا السياسية على الصعيد العالمي إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، وضعنا تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة في صدارة جدول أعمال الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام. واستنادا إلى خبرتنا، أود أن أشاطركم ثلاث نقاط قصيرة استفدنا بها من عملنا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أولا، لا يمكن أن يكون هناك حل مستدام للصراع بدون مشاركة المرأة. قمنا في نيسان/أبريل بتنظيم معتكف رفيع المستوى بشأن عمليات السلام الفعالة وإدماج المرأة، وتمكنا من جمع توصيات محددة بشأن سبل زيادة المشاركة الهادفة للمرأة فيها.

ثانيا، العنصر الرئيسي الآخر هو الصحافة المراعية للاعتبارات الجنسانية وحماية الصحفيات. وفي حين يجري تصوير النساء كثيرا كمجرد ضحايا، يمكن للصحافة المراعية للاعتبارات الجنسانية أن تحول القوالب النمطية الجنسانية، وتعزز تمكين المرأة والتوعية بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وسنواصل هذه المناقشة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر خلال حدث بشأن دور وسائط الإعلام في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

والنقطة الثالثة التي أود أن أبرزها هي أن المنظمات الإقليمية في وضع مثالي لبناء الجسور بين الإطار العالمي وتنفيذه على الصعيدين الوطني والمحلي. ولذلك، دعت النمسا مرارا إلى اعتماد خطة عمل على نطاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي ستكون أداة مفيدة في هذا الصدد. وللأسف، لم يتم التوصل حتى الآن إلى أي توافق في الآراء بشأن اعتماد خطة عمل من هذا القبيل.

بعد قولي هذا، نعتقد أن اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في فيينا في كانون الأول/ديسمبر سيتيح فرصة جيدة لتعزيز وإعادة تأكيد التزامات المنظمة في هذا الصدد. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الدول المشاركة في المنظمة من دعمنا في هذا المسعى واعتماد مشروعي القرارين اللذين قدمناهما.

وختاما، أود أن أشدد على أن النمسا ملتزمة وستواصل تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وخارجها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

السيدة أغلادزة (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن امتناننا للرئاسة الفرنسية على عقد مناقشة اليوم بشأن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا إذ نقترب من الذكرى السنوية السابعة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نؤكد مرة أخرى على الأهمية التي نوليها لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية حقوق المرأة. وعلى مدى السنوات الماضية، وضع ذلك القرار التاريخي خطة معقدة للدول الأعضاء من أجل زيادة تمكين المرأة وتعزيز حقوقها وزيادة المشاركة في جهود السلام والأمن. وعقب اتخاذ القرار، ازدادت تدريجيا أهمية دور المرأة، ولا سيما في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها، وفي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، ينبغي عمل المزيد من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن والقرارات ذات الصلة.

نحن نرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/861)، الذي يؤكد على الدور الحاسم الأهمية لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وعمليات صنع القرار على جميع المستويات. وكما جاء في التقرير، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان يجب أن يتم الربط فيما بينها ليس في القول فحسب، ولكن أيضا في الممارسة العملية. ومن الواضح أن استدامة السلام ترتهن بشكل مباشر بمشاركة المرأة في عمليات السلام، والسياسة، والحوكمة، وبناء المؤسسات، وسيادة القانون، والقطاع الأمني، والإنتعاش الاقتصادي، وأن المساواة بين الجنسين وأمن المرأة من بين أكثر مؤشرات السلام موثوقية.

لقد اعتمدت جورجيا إطار سياسات وطنية وخطط عمل من أجل التنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن في وقت مبكر. وفي الوقت الحالي، تعكف الحكومة على صياغة خطة عملها الوطنية الثالثة الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ويجري تطوير خطة العمل الجديدة، على غرار الخطط السابقة، بالتشاور الواسع النطاق مع المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الشركاء الوطنيين من الوزارات والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن تنفيذها، والمنظمات النسائية. والعملية برمتها شفافة وشاملة إلى حد كبير.

وكمثال على التزام جورجيا القوي بتحسين وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان الحماية الكاملة لحقوق المرأة، فقد صدقت مؤخرا على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، المعروفة أيضا باسم اتفاقية اسطنبول، وأنشأت لجنة مشتركة بين الوكالات للمساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في السلطة التنفيذية. وتمثل اللجنة التنسيق المحلي وآلية الرصد المتوخاة في المادة ١٠ من اتفاقية اسطنبول، ويركز عملها على حقوق الإنسان، والعنف العائلي، والمرأة والسلام والأمن.

وبينما نشدد على أهمية تعزيز تدابير الحماية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة وتمكين المرأة، فإن شاغلنا المستمر يتعلق بالنساء اللاتي يعشن في المنطقتين المحتلتين من جورجيا – أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. فلا تزال المرأة في الأراضي المحتلة تعاني من الانتهاكات الجسيمة للحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حرية التنقل، من بين أمور أخرى كثيرة. وتبعث الحالة في الأراضي المحتلة على الجزع، نظرا لعدم وجود بعثات رصد دولية. وإذ نسعى إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والوفاء بالوعد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، فإن حقوق النساء اللاتي يعشن في المناطق المحتلة من جورجيا تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا.

ونؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ونتفق مع الرأي القائل بضرورة تحويل الالتزامات القائمة إلى واقع عملي. وفي هذا السياق، أود أن أكرر مرة أخرى استعداد جورجيا للانضمام إلى الجهود العالمية الرامية إلى تحسين تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر فرنسا على تنظيم هذه الجلسة الهامة، ونعرب عن تقديرنا لرئيسة ديوان الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، والأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية على ما يبذلوه من جهود وعلى إحاطاتهم الإعلامية الهامة.

إن المسألة المعروضة علينا تكتسي أهمية ليس بالنسبة لنصف الكوكب فحسب، بل للجميع، نظرا لدور المرأة وإسهامها في مجال السلم والأمن الدوليين، والإمكانات التي يمكن إطلاقها بتعميم مشاركتها. لقد حدث الكثير منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بتوافق الآراء، ومع ذلك لا نزال بعيدين عن تحقيق هدف المشاركة الكاملة والمتساوية، بما في ذلك في منع النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، وعن ضمان حماية المرأة وتمكينها. ولا تزال المساواة بين الجنسين وعدم التمييز شرطين مسبقين للوفاء بمقاصد المنظمة ومبادئها، وجميع التزاماتنا الجماعية النبيلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وترحب دولة فلسطين بتقرير الأمين العام (S/2017/861) والتزامه بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق إدراج المنظور الجنساني في صلب خطته للوقاية والطفرة في العمل الدبلوماسي. نحن نقدر جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، وبناء القدرات والعمالة وسيادة القانون. ونحث هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن في ذلك الممثل الخاص للأمين العام، على تكثيف المشاركة والتعاون مع المنظمات النسائية.

وأود أن أسلط الضوء على بعض الجهود الهامة التي تبذلها فلسطين في هذا الصدد. إن الحركة النسائية الفلسطينية هي إحدى أقدم وأقوى الحركات في المنطقة وخارجها، إذ تملك هياكل مؤسسية وتمثيلية منشأة منذ القرن التاسع عشر. وفي إطار منظمة التحرير الفلسطينية، كان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية من بين أول النقابات المنشأة. كما تم إنشاء هيكل تنسيق يربط بين مختلف المجموعات النسائية داخل الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، مثل اللجنة التقنية لشؤون المرأة، وذلك عقب مؤتمر مدريد للسلام المعقود في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين، كان هناك الكثير من الإنجازات الأخرى، بما في ذلك قيام فلسطين، في عام ٢٠١٢، بإنشاء لجنة وطنية رفيعة المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تقودها وزارة شؤون المرأة بالشراكة مع الوزارات المعنية والمنظمات غير الحكومية.

وفي عام ٢٠١٦، كانت دولة فلسطين من بين الـ ٦٨ بلدا وكيانا التي اعتمدت خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وحددت خطة العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ التي اعتمدتها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، ثلاثة أهداف رئيسية هي: أولا، ضمان حماية النساء والفتيات، على الصعيد المحلي وفي مواجهة الاحتلال الإسرائيلي؛ ثانيا، ضمان المساءلة من خلال الآليات الوطنية والدولية، مع التركيز بصفة خاصة على الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال؛ ثالثا، تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي. كما انضمت دولة فلسطين إلى الصكوك الأساسية

للقانون الدولي الإنساني والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بدون تحفظات. وتكتسي أيضا مشاركة المرأة وتمكينها أهمية، وهما هدفان شاملان في سياق جدول أعمال السياسات الوطنية للفترة ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢.

ولكننا ندرك أنه على الرغم من كل هذه الجهود، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي عام ٢٠٠٩ تحديدا، تم انتخاب امرأة في أعلى هيئة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وما زال نظام الحصص حاسما في جعل انتخاب المرأة ممكنا في البرلمان والمجالس المحلية. وعلى الرغم من أن المنظمات النسائية كانت من بين أقوى المدافعين عن المصالحة الوطنية، فقد جرى تغييبها ظلما عن محادثات المصالحة. كما أن الإطار التشريعي ذي الصلة المطبق في فلسطين إطار بالٍ ويجب تنقيحه لضمان الاتساق مع الالتزامات والواجبات الدولية لفلسطين من أجل تزويد النساء بالحماية وإعطائهن حقوقهن وفرصهن التي يستحقونها.

لقد كافحت الحركة النسائية الفلسطينية، منذ إنشائها قبل أكثر من قرن، على جبهتين: الكفاح من أجل استقلال فلسطين، والكفاح من أجل حقوق المرأة وتمكينها. ولا تزال الحركة تضطلع بالكفاح المزدوج حتى يومنا هذا. ويظل الاحتلال الإسرائيلي المصدر الرئيسي لانتهاكات حقوق نسائنا، وضعفهن والعنف المرتكب ضدهن. لقد دعونا مرارا وتكرارا إلى حماية الشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال. لقد دعونا أيضا إلى المساءلة – وهي عنصر رئيسي في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي كان الأول من نوعه لمعالجة الأثر غير المتناسب والفريد للنزاع المسلح على المرأة، باعتبارها السبيل الوحيد لإنهاء الانتهاكات والجرائم.

وفي حين أن فلسطين على استعداد للقيام بدورها في النهوض بحقوق المرأة ودور المرأة في مجال السلام والأمن الدوليين، من الواضح أن التمتع بهذه الحقوق في بلدنا يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وعليه، سنواصل العمل من أجل إنهاء الاحتلال والتقدم الحقيقي على طريق الاستقلال والعدالة والسلام، بالمشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة، وبما يؤدي إلى قيام دولة فلسطين المستقلة، وكفالة حقوق الإنسان لجميع مواطنيها دون تمييز.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر لكم وتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على تولّيكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأثني عليكم أيضاً لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل للغاية (S/2017/861)، الذي يسلط الضوء على الإنجازات والتحديات الرئيسية في النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. وبالمثل، أود باسم وفدي أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم الثاقبة جداً في الموضوع قيد المناقشة اليوم.

وتؤيد بوتسوانا تأييداً تاماً النداء القوي الذي وجهته المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل زيادة مشاركة المرأة في مجال السلم والأمن، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وحلها. ويؤكد بلدي من جديد التزامه بتنفيذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اتخذه هذا المجلس قبل ١٧ عاماً. فهذا القرار يسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية لتمكين المرأة ومشاركتها في مبادرات السلام والأمن، لا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وإحلال السلام وتدابير بناء الثقة. ودعماً لهذا الهدف النبيل، أجريت في عام ٢٠١٥ دراسة عالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي نفس العام، أصدر الأمين العام تقريره بشأن المرأة والسلام والأمن

(S/٢٠١٥/٧١٦). وقبل كل شيء، اعتمدت الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

والأمم المتحدة قطعت خطوات واسعة في النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن من خلال إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ليعلو صوت المرأة ويزداد الزخم لقيادة المرأة في مجال السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وتعيين محام للدفاع عن حقوق الضحايا، وإنشاء الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ودائرة القيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، قطع شوطاً طويلاً في معالجة التحديات التي تواجهها المرأة في الميدان وكذلك في مكافحة ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن خلال هذه المبادرات، قدمت المساعدة للآلاف من النساء والفتيات في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم.

ومما يؤسف له أن المرأة لا تزال تتحمل وطأة النزاعات المسلحة والعنف المنزلي والاعتداء الجنسي والاغتصاب والأزمات الإنسانية. ولا تزال مشاركة المرأة في الوقاية من النزاعات وتسويتها وصنع السلام وبناء السلام متدنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على الرغم من أن الدراسات تبين أن زيادة مشاركة المرأة من شأنها أن تسهم في إحلال السلام والاستقرار المستدامين إلى حد كبير.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل التصدي للأعراف الاجتماعية التي تديم العنف والانتهاك الجنسيين ضد المرأة، والتشجيع على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، نشدد على المسؤولية الرئيسية للدول عن الوفاء بالتزاماتها بإنهاء الإفلات من العقاب والاستفادة الفعالة من كل الوسائل المتاحة لإنفاذ المساءلة عن طريق مقاضاة جميع مرتكبي هذه الجرائم والانتهاكات. وندعو الدول إلى أن تتخذ خطوات عملية لمعالجة العراقيل التي تحول دون وصول المرأة إلى العدالة، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة مؤاتية تستطيع فيها النساء الإبلاغ بسهولة عن حوادث العنف بدون خوف أو تخويف. وعلاوة على ذلك، نحث جميع الدول على تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية من أجل تيسير وصول الضحايا إلى العدالة. وبوتسوانا تدرك أيضاً الأهمية البالغة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميمها في خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك بالطبع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ختاماً، أود أن أثني على مجلس الأمن لعقده بانتظام مناقشات مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن منذ عام ٢٠٠٠، مما يكفل أن تظل هذه المسألة في صدارة جدول الأعمال العالمي. كما أننا ندعم عمل مختلف أصحاب الشأن من أجل النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. وأتعهد بأن تواصل بوتسوانا دعم هذه الجهود.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفد فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على تشاطر المعلومات المستكملة بشأن الجهود الجارية والتوجهات الناشئة فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

إن حالات النزاع المسلح التي عالجها مجلس الأمن مباشرة خلال العقدين الماضيين كانت بالأساس نزاعات داخل الدول. وكثيراً ما تكون حالات النزاع المسلح الداخلي هذه نتيجة انهيار قدرة الدولة على إنفاذ سيادة القانون وإرساء إدارة فعالة. وقد تشمل هذه النزاعات أيضا إشراك أطراف فاعلة من غير الدول وشبكات إرهابية تدمر النسيج الاجتماعي. وفي كثير من هذه النزاعات شهد العالم، للأسف، وحشية شديدة ترتكب ضد المرأة والعنف الجنسي يستخدم كأداة. وفي الوقت نفسه، فإن

أهمية تمكين المرأة ومشاركتها في حل النزاعات وبناء السلام والحوكمة من أجل الحفاظ على السلام باتت تُفهم على نحو أفضل.

وعلى الرغم من زيادة التركيز على الصلات القائمة بين المرأة والسلام والأمن، والإطار المعياري المتطور خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، لا تزال النساء والفتيات غير المقاتلات الضحية الرئيسية أثناء النزاعات المسلحة. والجرائم البشعة ضد الإنسانية التي ترتكبها شبكات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في غرب آسيا، أو جماعة بوكو حرام في أجزاء من غرب أفريقيا، أو حركة الشباب في شرق أفريقيا، ولا سيما ضد النساء والفتيات، هي تذكرة صارخة بالتحديات الخطيرة التي ينبغي التغلب عليها.

ومن المهم زيادة المشاركة المؤسسية للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وحفظ السلام والعمليات السياسية للتصدي لهذا التحدي. ويتطلب ذلك بناء القدرات والمؤسسات على المستوى الميداني. ولذلك، يجب النظر إلى مسألة المرأة والسلام والأمن في السياق المجتمعي الأوسع لتمكين المرأة والتنمية المستدامة الطويلة الأجل.

وفي الأمم المتحدة، لا يزال العمل الذي قامت به لجنة وضع المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وغيرها من الكيانات يدفع إلى الأمام خطة التمكين الجنساني التي يمكن أن يكون لها أثر تحويلي على المجتمعات. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تبرز الترابط بين التنمية المستدامة والسلام والأمن. وفي الأمم المتحدة أيضاً، وفي حين أن هناك إقراراً بضرورة زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، فإن التقدم لا يزال بطيئاً.

وفي السياق المحدد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ظلت الهند هي أكبر البلدان المساهمة بقوات خلال العقود السبعة الماضية. وفي حين لم تحدث سوى زيادة طفيفة في العدد الإجمالي للنساء من حفظة السلام، فقد نشرت الهند في عام ٢٠٠٧، أي قبل عقد تقريبا، أول وحدة شرطة مشكلة لحفظ السلام مكوَّنة بالكامل من النساء ضمن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقد التزم رئيس الوزراء مودي بزيادة تمثيل الإناث في صفوف حفظة السلام الهنود في البعثات. والهند ملتزمة بالوفاء بالتعهد بأن تشغل المرأة ١٥ في المائة من مواقع المراقبين العسكريين بنهاية هذا العام. كما أن الهند ملتزمة بتوفير وحدة أخرى من الشرطة المشكلة المؤلفة كلياً من الإناث.

وعلاوة على ذلك، كانت للهند الريادة في استضافة دورات تدريبية متخصصة لحفظة السلام بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. وتركز تلك الدورات، في جملة أمور، على دور المرأة في سياق حالات ما بعد النزاع.

واستضافت الهند في وقت سابق من هذا العام ثالث دورة متخصصة للضابطات العسكريات، نظمها مركز الأمم المتحدة لحفظ السلام في نيودلهي، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.وما برحت الهند – التي كانت أول بلد يتبرع لصندوق الأمين العام الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين – تساهم في هذه القضية هذا العام.

إن الملاحقة القضائية أمر أساسي للوقاية.وللمجتمع الدولي دور هام في المساعدة على بناء الموارد والقدرات الكافية في هذا الصدد.وفي هذا السياق، أسهمت الهند في وقت سابق من هذا العام في محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وكانت المحكمة من بين المحاكم التاريخية التي حاكمت وأدانت الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم تشمل تجنيد الأطفال والزواج القسري.

وتتولى نساء متميزات العديد من المناصب الرئيسية لصنع القرار في الهند.ويشمل ذلك منصب رئيسة مجلس النواب والعديد من الوزارات.وتشارك أكثر من ١,٣ مليون من النساء الممثلات المنتخبات على مستوى الحكومة المحلية في جميع أنحاء الهند في

صياغة وتنفيذ سياسات عامة تراعي الفوارق بين الجنسين. كما تولي الهند أهمية كبيرة لدور المرأة في المنتديات الدولية. فقد كانت أول امرأة تتولى منصب رئيسة الجمعية العامة عام ١٦٥٣ من الهند.

ولا تزال الهند على استعداد لمواصلة الإسهام على الصعيد الدولي في الجوانب المعيارية والعملية للمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة غارسيا غوتيريث (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): نرحب بحقيقة أنه منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اكتسبت خطة المرأة والسلام والأمن أهمية كبيرة كجزء من الهيكل المعياري للأمم المتحدة باعتبارها عنصرا بالغ الأهمية من أجل منع نشوب النزاعات وصون السلام وتحقيق خطة التنمية المستدامة. وينبغي أن يستمر إدراجها في جميع مجالات عمل مجلس الأمن على سبيل الأولوية.

وندرك مختلف التدابير المتخذة لتحسين تنفيذ هذه الخطة في مختلف المجالات. بيد أن التوازن بين الجنسين على مستوى الإدارة العليا أمر محبذ وضروري. واستنادا إلى تقرير الأمين العام (S/2017/861)، فإن المرأة لا تشغل سوى نسبة ٢٣ في المائة حتى الآن من الوظائف العليا لحفظ السلام. ومن ثم فإنه لم يتم الامتثال للالتزامات الخاصة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين. وندعو الأعضاء الدائمين والمنتخبين في المجلس على حد سواء إلى تقديم دعم لا لبس لالتزام الأمين العام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات في تعيينات الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان إدراج المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان في مختلف مجالات عمليات السلام والأمن، ومنها، على سبيل المثال، لجان التحقيق، وعمليات الوساطة، وآليات العدالة الانتقالية. ونرحب ببعض الجهود المبذولة في هذا الصدد، مثل الإدماج المنهجي لمستشارين في مجال حماية المرأة في عمليات التخطيط الاستراتيجي للبعثات السياسية وعمليات حفظ السلام، وتدريب خبراء في مجالي سيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وكمستشارين في الشؤون الجنسانية في كل لجنة للتحقيق في حالات الجرائم المتعلقة بحالات العنف والنتهاك الجنسيين. و حدوث العنف الجنسي وانتشار استخدامه بوصفه أسلوبا من أساليب الإرهاب وأسلحة الحرب أمر مؤسف ولا يمكن قبوله. ويجب المعاقبة على هذه الأعمال بكل قوة، مع القضاء التام على الإفلات من العقاب وإحالة الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية. فهذه الأعمال تشكل جريمة ضد الإنسانية.

ونشيد بجهود الأمين العام لإصلاح هيكل السلام والأمن في المنظمة، ولا سيما المبادرة لمعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي نكرر بصددها التأكيد على سياستنا بعدم التسامح مطلقا. وانضمت كوستاريكا إلى الاتفاق الطوعي بشأن هذه المسألة، الذي أطلق في أيلول/سبتمبر الماضي، كسبيل للتأكيد مجددا على التزامنا بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما نرحب بتعيين مدافع عن حقوق الضحايا وإنشاء صندوق استئماني لدعم الضحايا.

ونشدد على ضرورة توفير الدعم اللازم للضحايا والناجين من العنف الجنسي في حالات النزاع، ليتسنى لهم الاندماج مرة أخرى في مجتمعاتهم على نحو سليم بطريقة كريمة. وللتمكين الاقتصادي للمرأة أثر إيجابي على الانتعاش في مرحلة ما بعد النزاع والنمو الاقتصادي إجمالا. ويجب أن نكسر معايير التمييز ونضمن حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والمالية، والتملك، والحصول على الميراث، والخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، واللجوء إلى العدالة، وتلقي التعليم.

كما أنه من الضروري معالجة آثار العنف المسلح على المرأة، ولا سيما الإقرار بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به

النساء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وكان اعتماد معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية إنجازا تاريخيا ضم عددا كبيرا من المجموعات والمنظمات النسائية.وقد تولت قيادة المؤتمر الذي توج باعتماد المعاهدة سيدة من كوستاريكا.

وكفالة المساواة في الفرص والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة أمر لا غنى عنه حتى يتسنى للنساء والفتيات الاضطلاع – بجميع الأدوات التي يحتجن إليها – بدورهن التحويلي الهام المنشود في مجتمعاتهن المحلية أثناء النزاعات وما بعدها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أصبح أداة قيمة في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، لا سيما من أجل تنفيذ مفهوم الحفاظ على السلام.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد أظهرت السبعة عشر عاما الماضية أن المرأة جهة فاعلة رئيسية في تعزيز السلام.ومع ذلك، فلم يتضمن سوى نصف اتفاقات السلام المبرمة أحكاما تتعلق بالمرأة.إن وجود المرأة في بعثات حفظ السلام يؤثر تأثيرا إيجابيا على النساء من السكان المحليين، مما يؤكد للنساء عدم اعتبارهن مجرد ضحايا، بل وأطراف مسؤولة عن توفير الأمن أيضا.كما أنها تشكل نموذجا لإلهام النساء والفتيات للقيام بدور أكثر نشاطا في المجتمع.

ونحن نرحب بالمبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٥ التي ساهمت في المساواة بين الجنسين وزيادة دور المرأة. وفي هذا الصدد، تقدر رومانيا تقديرا كبيرا الالتزام الشخصي للأمين العام.بيد أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير.فيمكننا أن نرى حاجة ماسة إلى وجود المزيد من النساء في المناصب القيادية في عمليات حفظ السلام.ونقدر مبادرة شعبة الشرطة لإطلاق دورة تدريبية خصيصا للموظفات المرشحات للمناصب القيادية، بما في ذلك داخل إدارة عمليات حفظ السلام.

وتعد رومانيا مؤيدا قويا لإدماج المرأة في الوحدات العسكرية المنتشرة في بعثات الأمم المتحدة، ونحن فخورون بمنح إحدى الضابطات الرومانيات لقب أفضل المشاركات في شرطة حفظ السلام لعام ٢٠١٥.وتشغل حاليا شرطية رومانية أخرى وظيفة رئيس العمليات في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وتنفيذا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعتمدت وزارة الدفاع الرومانية خطة عمل لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وتشارك حاليا ٤٠ سيدة عسكرية رومانية في بعثات الأمم المتحدة أو بعثات منظمات دولية أخرى، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان والبلقان وجورجيا.ومن المهم أيضا إشراك المزيد من النساء في العمليات المتعلقة بتعزيز السلام الدائم.ولذلك انضمت رومانيا إلى شبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن التي أطلقت رسميا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.وأود أن أضيف أنه في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نظمت وزارة الدفاع الرومانية مؤتمرا إقليميا في بوخارست بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمن والدفاع، وانضمت رومانيا إلى المملكة المتحدة وبيرو في مناسبة نظمت لافتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن وجود المرأة في عمليات حفظ السلام.

كما يشارك ممثلونا في الدورة التدريبية لكبار قادة بعثات الأمم المتحدة، المعقودة حاليا في داكار، والتي تنظمها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.وتشارك رومانيا أيضا في الدورة التدريبية للضابطات العسكريات، التي تشارك في تنظيمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيروبي.كما يتجلى التزامنا الراسخ بتحقيق الإمكانات الهائلة للمرأة في حقيقة أننا، في ١

و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، سننظم في بوخارست مؤتمرا لنساء المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

إن بناء السلام وحفظه عملية مستمرة تتطلب أكبر قدر ممكن من الدعم الشعبي ومشاركة جميع شرائح المجتمع، ومن بينهم النساء اللاتي يضطلعن بدور أساسي.وتقتنع رومانيا اقتناعا راسخا بأن جميع العناصر الفاعلة – الدول والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام – ينبغي أن تواصل العمل معا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة بيلي (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أود أن أهنئ الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونود أيضا أن نشكر السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، على إسهامها في هذه المناقشة. ونثني على جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المستنيرة، التي سلطت الضوء على الالتزام القوي بالخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن مناقشة اليوم تجري في لحظة مفصلية، حيث شرع كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مسار للإصلاح المؤسسي من أجل تحسين مستوى الخدمة والدعم المقدمين للدول الأعضاء في سعيها من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة للجميع. وقد أكدت الدول الأعضاء على مر السنوات التزامها بالنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن، إلا أننا لا نزال نرى حضورا محدودا للغاية وغير متناسب للمرأة في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم.

ويدرك معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تماما التقدم البطيء في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، حيث أعلن بوضوح فور توليه رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي التزامه وتصميمه على النهوض بجدول أعمال المسائل الجنسانية في القارة، وذلك لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في اتخاذ إجراءات محددة وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، تؤثر على حياة النساء والفتيات اللائي عانين وما زلن يعانين منذ فترة طويلة من وطأة العنف والصراع.

وبناء على قرار وزراء الاتحاد الأفريقي المتعلق بالشأن الجنساني المتخذ في عام ٢٠١٤، والذي دعا إلى إنشاء رابطة نسائية في مجال الوساطة، وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه المعقود في ١٣ آذار/مارس على طرائق إنشاء شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، المعروفة باسم FemWise-Africa (الحكيمات الأفريقيات)، والتي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة في سياق منظومة السلم والأمن الأفريقية.

وفي وقت لاحق، ومن منطلق تحسين علاقات العمل بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، استمع هذا المجلس إلى إحاطة إعلامية وأعرب عن تأييده لمبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن الحكيمات الأفريقيات في سياق اجتماع عُقد بصيغة أريا في ٢٧ آذار/مارس. وأيد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مبادرة الحكيمات الأفريقيات رسميا في ٤ تموز/يوليه.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن مبادرة الحكيمات الأفريقيات ستشكل أداة فعالة لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وفي جهود الوساطة، وستوفر منبرا للدعوة الاستراتيجية وبناء القدرات والتواصل الاجتماعي من أجل زيادة تعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بإشراك المرأة في جهود صنع السلام في أفريقيا. ومن بين الأولويات الرئيسية لتلك المبادرة ضمان إيجاد قناة للمشاركة المجدية والفعالة للمرأة في عمليات السلام، بما في ذلك في مناصب رؤساء بعثات الوساطة الرسمية رفيعة المستوى وبدء

عمل نسائي من شأنه تحفيز وتعميم مشاركة المرأة في الوساطة، تمشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

وفي إطار جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى بناء شراكات في مجال تعزيز الدور القيادي للمرأة، مع تشجيع ودعم خطة التحول في أفريقيا بالتركيز على الحوكمة والسلام والاستقرار من أجل تسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم من جمهورية ألمانيا الاتحادية، مبادرة تُسمى شبكة القيادات النسائية الأفريقية أثناء منتدى رفيع المستوى للقيادات النسائية من أجل التحول في أفريقيا عُقد في الأمم المتحدة خلال الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه.

وفيما يخص هذه النقطة، أود، سيدتي الرئيسة، أن أشكر وفد بلدكم على إعلانه هنا دعم حكومتكم لشبكة القيادات النسائية الأفريقية. ومن بين العلامات البارزة لهذه الشراكة الزيارة التي جرى القيام بها إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي كانت أول بعثة تضامن تحت رعاية شبكة القيادات النسائية الأفريقية. وسيتم تأسيس مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية في نيويورك وستترأسها سعادة السيدة مارتا بوبي، الممثلة الدائمة لغانا. وسيجري إطلاق شبكة القيادات النسائية الأفريقية أيضا رسميا في أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٨.

كثيرا ما يقال إن الأرقام تُكسب الكلام قوة. ويتيح الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، والذي وُقّع في الآونة الأخيرة، فرصة أخرى لتعزيز الشراكة بين مؤسستينا لتدعيم الجهود الرامية إلى النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. ومن هذا المنظور، يشيد الاتحاد الأفريقي بالأمين العام ويرحب بإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة وبتعيين ثلاث قيادات نسائية أفريقية بارزة، وهن السيدة غبوي والسيدة ماشيل والسيدة ميغيرو.

وتمشيا مع الشراكة الوطيدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يتعاون الاتحاد الأفريقي مع العديد من مكاتب الأمم المتحدة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ويجسد هذا الإطار القوي للتعاون جهودنا المشتركة الرامية إلى تمكين المرأة تمكينا كاملا باعتبارها من عوامل السلام وإلى منع العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي هذا السياق، يتمثل هدفنا المشترك في ضمان الدعوة المشتركة والمشاركة الملموسة على أرض الواقع. ويشكل ذلك التركيز على ضمان مشاركة المرأة والمساءلة عن جرائم العنف الجنسي جانبا رئيسيا من جوانب الوقاية، لا سيما من خلال تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لتعزيز استجابتها في مجال سيادة القانون والتشكيلات المؤسسية لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي بالإشادة بتقليد عقد جلسة تذكارية بشأن اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. وقد اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي نهجا مماثلا في مساعيه للنهوض بقوة بخطة المرأة والسلام والأمن. وبناء على ذلك، سيعقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسة مفتوحة بشأن موضوع ”دور المرأة في منع ومكافحة التطرف العنيف في أفريقيا“ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال مفوضية الاتحاد الأفريقي شريكا رئيسيا وستواصل تعبئة جهود دولها الأعضاء والشركاء من أجل ضمان أن تظل خطة المرأة والسلام والأمن محورية في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة حلف شمال الأطلسي.

السيد ميسزاروس (تكلم بالإنكليزية): إن تمكين المرأة ليس الصواب بعينه فحسب، ولكننا نعرف أنه يؤدي أيضا إلى بناء مجتمعات أكثر سلاما وعدلا واستيعابا للجميع. وهو

ضروري لمنع نشوب النزاعات ويجعل السلام أكثر استدامة. ولهذا السبب، يؤيد الناتو تمكين المرأة داخل منظمتنا وفي القوات المسلحة والهياكل المدنية وفي مجتمعات الحلفاء والشركاء. ولا تحظى خطة عمل الحلف الحالية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة بتأييد الدول الـ ٢٩ الحليفة في الناتو فحسب، بل بتأييد ما مجموعه ٥٥ دولة، مُشكلة بذلك أكبر تحالف سياسي لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

وتهدف منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) إلى الحفاظ على ذلك الزخم ومستوى الدعم في عام ٢٠١٨، وذلك بإعداد نسخ منقحة من سياستنا المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة عملنا على حد سواء. وتم تحقيق الكثير بالفعل. فقد أنشأت القيادات العسكرية للناتو والبعثات التابعة لها شبكة من مستشاري الشؤون الجنسانية، وتدعم شبكة من مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية تنفيذ خطة العمل على مستوى القيادة. وتنفذ القيادات الاستراتيجية للناتو المبادئ التوجيهية العسكرية بشأن منع العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع والتصدي لهما. وسيستعرض الحلف التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وقام الناتو مؤخرا بتحديث وإقرار أمر توجيهي استراتيجي على مستوى القيادة يتعلق بالشأن الجنساني، يتضمن معايير سلوك ومدونة قواعد سلوك يجب على موظفينا وعلى القوات التي يقودها الحلف التقيد بهما. ونحن نمول بحوثا بشأن دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف، وشرعنا في حوار منظم مع المجتمع المدني من خلال الفريق الاستشاري المعني بالمجتمع المدني، والذي عقد اجتماعه الثاني في أوائل تشرين الأول/أكتوبر من أجل الإسهام في التنقيح المقبل لسياستنا المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة العمل.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فبشأن المسألة الرئيسية المتعلقة بالمشاركة، لم نشهد سوى زيادة طفيفة في تمثيل النساء في القوات المسلحة للدول الأعضاء – متوسطها ١٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بمتوسط ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وكان متوسط النسبة المئوية للنساء في عمليات الناتو للدول الحليفة ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٥. ونفهم أنه يتعين علينا تحسين هذا المعدل وحث دولنا الأعضاء على القيام بدورها.

وعلى صعيد القيادة، لا تشغل النساء سوى ٢١ في المائة من المناصب القيادية للموظفين المدنيين في الناتو. وشهدنا خلال السنة الماضية مغادرة اثنتين من كل ثلاث من ضابطاتنا ذوات الأربع نجوم. ونحث الدول الأعضاء في المنظمة مرة أخرى على الاضطلاع بدورها لتصحيح هذا الاختلال.

وسيمكننا عملنا بشأن تنقيح سياستنا وخطة عملنا لعام ٢٠١٨ من تسليط الضوء على أهمية إدماج المنظورات الجنسانية في جميع مهامنا وعلى جميع المستويات. فالشأن الجنساني ليس مجرد منظور؛ إنه أداة تسهم في جميع أهداف المنظمة ومهامها الأساسية وتضيف قيمة لها، وهو ضروري لضمان السلام والأمن للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة أندوت (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أبلغ مجلس الأمن بأنه قد تم للتو تحرير مدينة مراوي، في جنوب الفلبين، من القوى الإرهابية التي تلهمها وتدعمها شبكة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي، بعد أن ظلت محتلة طوال الأشهر الخمسة الماضية. غير أن هذا التحرير ليس مدعاة للاحتفال. فقد دُمرت مدينة مراوي جراء القتال وتم تشريد ٧٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب النزاع – أكثر من ٥٠ في المائة منهم من النساء والأطفال.

ووقعت خسائر في الأرواح في كلا الجانبين، وكذلك في أوساط السكان المدنيين. ولا تزال الأضرار والخسائر الناجمة عن النزاع قيد التقييم، غير أن التقديرات المتحفظة تشير إلى أنها تتراوح ما بين بليون إلى بليوني دولار. وإدراكا منه لذلك، أعلن الرئيس رودريغو روا دوتيرت أن تعمير وتأهيل مدينة مراوي يمثلان إحدى أولويات الحكومة. وأصدر الرئيس بالفعل في حزيران/يونيه الماضي الأمر الإداري رقم ٣ الذي يقضي بإنشاء فرقة عمل بانغون مراوي، وهي آلية مشتركة بين الوكالات تتصدر جهود إنعاش وإصلاح وتعمير مدينة مراوي والأماكن المتضررة.

ويسعدني أن أشير إلى أن وكالتنا، مكتب المستشار الرئاسي المعني بعملية السلام، التي تمثل أيضا جهة التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، هي أحد أعضاء فرقة العمل تلك. ونحن بصدد وضع خطة شاملة لإعادة التأهيل، تسترشد بتقييم صارم لاحتياجات ما بعد النزاع وبتقييم سريع للإنعاش وبناء السلام، بمساعدة من مختلف الجهات المعنية، سواء من أفراد المجتمع المحلي أو من الشركاء الوطنيين والدوليين، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

وظلت الحكومة حريصة، طوال هذه العملية، على اتباع نُهج تراعي ظروف النزاع وتعزز السلام، مع التركيز بشكل خاص على تعميم المنظور الجنساني ومراعاة الحساسيات الثقافية في مختلف تدخلاتها. وتعتز الفلبين كثيرا، بعد قرابة عقدين من التدخلات الحكومية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)- وما يتصل به من قرارات - بخطط العمل الوطنية الثلاث التي وضعتها بشأن خطة المرأة والسلام والأمن. وأود أن أشاطركم بإيجاز السمات البارزة لخطة عملنا الوطنية الجديدة بشأن خطة المرأة والسلام والأمن، والتي بلغت الآن دورتها الثالثة لفترة التنفيذ ٢٠١٧-٢٠٢٢.

إن خطة العمل الوطنية الفلبينية بشأن خطة المرأة والسلام والأمن، التي تتضمن الدروس المستفادة من دورات التنفيذ السابقة، تتبنى في صياغتها إطارا أوسع لمعالجة حالة المرأة في النزاع المسلح وتعترف بمساهماتها في تحويل مسار النزاعات نحو السلام. وهي تهدف في المقام الأول إلى ترسيخ لغة ومبادئ المساواة بين الجنسين، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما التوصية العامة رقم ٣٠١ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بضمان الحقوق الإنسانية للمرأة قبل وأثناء وبعد سياقات النزاع المختلفة. كما إنها تراعي سياق النزاعات المسلحة غير الدولية، من قبيل العنف العرقي والطائفي وحالات الطوارئ والتشرد الداخلي والحرب ضد الإرهاب والجريمة المنظمة - والتي يمثل بعضها حالات تثير القلق في الفلبين في الوقت الراهن، كما يتضح من أزمة مراوي، فيما نواصل البحث عن حل سياسي نهائي لنزاع بانغسامورو في جنوب الفلبين.

ويتواصل اتخاذ إجراءات هامة، في إطار عملية السلام مع الجماعات المتمردة، لضمان المشاركة المجدية للمرأة، ولا سيما نساء مورو والشعوب الأصلية، وكفالة حماية حقوقهن في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع.

وتضطلع المرأة الفلبينية بدور حاسم في مواجهة أزمة مراوي. فللمرة الأولى في خضم القتال المسلح، شكلت القوات المسلحة الفلبينية والشرطة الوطنية الفلبينية ونشرت سرية للعلاقات المدنية مكونة بكاملها من النساء في ٢٩ آب/أغسطس في مراوي للمساعدة في تنفيذ برامج إعادة التأهيل والإنعاش للأشخاص المشردين داخليا في المدينة التي خربتها المعارك. وتم تنظيم وتدريب ونشر السرية لأداء مهمة تتمثل في بناء ثقافة سلام وتحويل جميع الأطفال والشباب إلى بناة سلام. وتتألف السرية من ٥٥ مجندة بالجيش و ٤٠ من ضابطات الصف في الشرطة. ومن بين أعضائها ٣٦ امرأة مسلمة و ٢٢ من قبيلة ماراناو. وتقود السرية أربع ضابطات من الجيش. وتتمثل مهمتهن في مساعدة الناجين من الحصار، الموجودين حاليا في مراكز

الإجلاء والمجتمعات المحلية ويحتاجون إلى قدر كبير من الدعم الإنساني والمساعدة على التعافي.

كما وجهت منظمات المجتمع المدني والوكالات المحلية التي تقودها المرأة مواردها إلى مجال توفير الدعم النفسي للتعافي من الصدمات التي يعاني منها المشردون من النساء والأطفال. ونواصل تدريب النساء في مخيمات المشردين داخليا على التنظيم المجتمعي لكسب الرزق، فضلا عن إشراكهن بنشاط في الحوارات المتعلقة بالمرأة والسلام.

وباختصار، فإن خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن هي بمثابة مخطط لجهود الحكومة والمجتمع المدني الرامية إلى حماية النساء ومنع انتهاك حقوقهن وتمكينهن بحيث يضطلعن بدور حاسم في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام. وتضطلع وزارة الدفاع الوطني في بلدنا والقوات المتحالفة معها، فضلا عن الشرطة الوطنية، بدور في صياغة وتنفيذ تلك الخطة ويتعين عليهما إجراء رصد وتقييم منتظمين لالتزاماتهما وأدوارهما بموجب الخطة، وتقديم تقارير دورية عن ذلك. وستوجه تلك الخطط إعادة تأهيل مراوي. وتلتزم حكومتنا بحماية السكان المتضررين – وخاصة النساء والأطفال، الذين يتعرضون بشكل خاص للخطر، بما في ذلك لخطر الاتجار بالأشخاص.

وقد شهد تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على مدى السنوات الماضية مساعدة النساء لبعضهن بعضا، وقيادة المرأة لعمليات السلام والتوقيع على اتفاقات السلام وتنفيذها، ونشر النساء جنودا في جبهات المعارك لحماية المدنيين من الإرهاب، كما شهدنا المرأة عاملة بين حفظة السلام سواء هنا أم عبر الحدود، بهدف مساعدة ضحايا النزاعات من النساء والأطفال .

وقد وضعت الفلبين مؤخرا مجموعة مواد تدريبية بشأن تعميم مسائل المرأة والسلام والأمن في عمليات التخطيط الإنمائي، وشرعت في تنفيذها بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتُعدُّ هذه المواد أداة هامة في زيادة إضفاء الطابع المحلي على خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهي تسلِّم بدور وحدات الحكم المحلي في الشراكة المعنية بحماية جميع النساء المتضررات من النزاعات على مستوى القواعد الشعبية.

ولا يزال تحقيق السلام في جميع أنحاء البلد، فضلا عن إعادة تأهيل مدينة ماراوي يمثّلان أولوية بالنسبة للحكومة الفلبينية. ويحظى هذا الهدف بدعم كامل من القادة على أعلى مستويات الحكومة. ويعدُّ السلام والتنمية المستدامان لبنات أساسية لرؤية الفلبين الوطنية في الأجل الطويل ”AmBisyon Natin ٢٠٤٠“.

وفي حين أصبحت بعض النساء الفلبينيات ضحايا في المناطق المتأثرة بالنزاع، فإن هناك بعضا آخر من النساء الفلبينيات اللاتي أخذن الإلهام، بطريقة أو بأخرى، من إخواتهن الفلبينيات لمناصرة تنفيذ سياسات وبرامج السلام المراعية للاعتبارات الجنسانية وتعزيزها. وتتولى المرأة الفلبينية أرفع المناصب في حكومة بلدنا، بما في ذلك في أفرقة السلام التي تتفاوض على اتفاقات السلام والتوقيع عليها. وتشارك المرأة في اثنين من الأفرقة الحكومية المعنية بتنفيذ اتفاقات السلام مع جبهة مورو للتحرير الوطني وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، على التوالي.

وأود القول أن الفلبينيين قد أصبحوا أكثر صمودا وقدرة على التحمل من ذي قبل. وإذ يقترب النزاع المسلح في ماراوي من نهايته، فإننا ندرك أن مسار إعمارها وانتعاشها قد بدأ للتو. ولا يزال أمامنا مسار طويل ونحن نعمل على بناء المظهر الخارجي للمدينة فحسب، بل أهم من ذلك أيضا العمل على رتق نسيج مجتمع ماراوي الذي مزقته النزاعات. وهذه هي العملية التي تستطيع فيها المرأة الفلبينية – في إطار الوحدات الأساسية للأسرة الماراوية سواء كانت طفلة أم أختا أم أبا في بعض الأحيان – أداء دور حاسم في إعادة بناء العلاقات في مجتمعاتها المحلية، ومن ثم على نطاق مدينة ماراوي برمتها. وفي

المقابل، ما تزال حكومة الفلبين ملتزمة بمنع التطرف العنيف وضمان عدم تكرار حدوث هذه الأزمات مرة أخرى.

ختاما، أود أن أعرب عن امتناننا للأمم المتحدة ووكالاتها، وللدول الأعضاء على دعمها واستجابتها الإنسانية، علاوة على دعم مبادرات إعادة التأهيل القائمة على السلام في ماراوي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتهيما الإعلاميتين الشاملتين.

وتأتي مناقشتنا اليوم تحت عنوان ”تحقيق وعد خطة المرأة والسلام والأمن: كفالة تنفيذها الكامل، بما في ذلك مشاركة المرأة“ في وقت حسن التوقيت للغاية، نظرا إلى تزايد التهديدات التقليدية وغير التقليدية للسلم والأمن على حد سواء. وتتيح لنا هذه المناسبة فرصة لتجديد التزاماتنا بخطة المرأة والسلام والأمن بغية تعزيز المساواة في مشاركة المرأة وانخراطها في جميع الجهود المبذولة لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونرحب بالجهود المبذولة والتقدم المحرز في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وهو ما أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسرُّنا أن نشهد تعزيز دور المرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وتسويتها وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، فضلا عن تزايد دورها القيادي في عمليات السلام.

لكن وبالرغم من تلك الجهود والتقدم، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ولا يزال تمثيل المرأة ضعيفا، وكذلك استمرار عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة. ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء استمرار العنف والانتهاكات التي تستهدف النساء والفتيات. وندين بشدة الممارسات البشعة التي ترغم النساء والفتيات أو تجندهن لشن الهجمات الإرهابية.

وعليه، ندعو إلى تعزيز الاستجابة الجماعية للتصدي بفعالية لهذه التحديات. ويجب توسيع نطاق تمثيل المرأة وإشراكها في صنع القرار في هياكل وعمليات السلام بعد انتهاء النزاع بغية ضمان تلبية احتياجاتها وتحقيق مصالحها. وينبغي تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو متسق وشامل في جميع مجالات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب لكي تتسنى مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والقضاء عليها بصورة فعالة، بما في ذلك العنف والانتهاكات الجنسية ذات الصلة بالنزاعات. ونرحب في ذلك الصدد، بالدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وندعو إلى النظر الجاد في استنتاجاتها وتوصياتها.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية التثقيف في مجال قدرات المرأة. وإلى جانب التمكين الاقتصادي للمرأة، فإن من الأهمية بمكان تزويد النساء والفتيات بالمعارف التي تمكّنهن من حماية أنفسهن بشكل أفضل من المخاطر المتصلة بالنزاع، فضلا عن بناء قدراتهن على مواجهة الصدمات الاقتصادية وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويتعين علينا في الوقت نفسه زيادة الوعي بخطة المرأة والسلام والأمن عبر مختلف وسائل الاتصال وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذها، وخاصة الشباب.

وقد أثبتت المرأة بل اضطلعت بدور لا غنى عنه في الدفاع الوطني وجهود الإعمار والتنمية طوال تاريخ فييت نام. ونحن فخورون اليوم بأن نشهد زيادة في مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة، وخاصة في الجيش وقوات الأمن. فالمرأة قوة دافعة رئيسية لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم إسهامات كبيرة في تهيئة وصون مناخ من السلام والأمن والاستقرار.

لقد انعقد هذا العام المؤتمر النسائي الوطني الثاني عشر فييت نام في إطار موضوع ”التضامن والتجديد والمساواة“ – وحدد أهدافه للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وتشمل تلك الأهداف، في جملة أمور، تعزيز إبداع المرأة وقدراتها، وتحسين وضعها وحياتها المادية والروحية، والسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتقدم المرأة وإسهامها في هدف البناء والدفاع الوطنيين.

ويسرنا أن نعلن أيضا أننا نعمل الآن على نحو وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام في إطار التحضير للنشر المبكر لأولى أفراد الأمن الفييتناميات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وهناك تسع نساء أخريات على استعداد للعمل في مستشفى المستوى الثاني التابع لنا عقب نشره مباشرة في جنوب السودان.

فالنساء هنّ اللائي يغرسن فينا بذور محبة السلام. ولكي تنمو بذور السلام هذه وينمو معها حب السلام، فإن علينا تحويل التزاماتنا إلى أفعال. ومن الضروري حشد المزيد من الدعم لدور المرأة وزيادة فرص مشاركتها الفعالة، علاوة على التصدي لجميع التحديات التي تقف في طريقها. وفييت نام ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المسعى.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد المنيّخ (الكويت): بداية، سيدتي الرئيسة، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الرئاسة الفرنسية لعقد هذه المناقشة الهامة، كما أود أن أشكر كلا من السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة مينا – روخس والسيدة ميشيل جان على إحاطاتهن الإعلامية القيمة.

بالفعل، أصبحت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ركيزة أساسية في الشؤون العالمية وأداة ضرورية لتعزيز فعالية جهود الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وفي العمل الإنساني. وتمثل هذه الخطة شرطين مسبقين من شروط تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

بمناسبة مرور الذكرى الـ١٧ لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي أقر المجتمع الدولي من خلاله بالدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في منع وتخفيف آثار الصراعات وتسويتها، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم التزام دولة الكويت بالمبادئ المكرسة في خطة المرأة والسلام والأمن، حيث تؤمن بلادي إيماناً راسخاً بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية حقوق المرأة عناصر جوهرية للتنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات، وأن المشاركة الفعالة للمرأة في حل الصراعات والجهود الإنسانية وبناء السلام والعمليات السياسية تعد عوامل أساسية للحفاظ على السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريره السنوي حول تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2017/861)، والذي يستعرض آخر المستجدات حول التقدم المحرز عملاً بالقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) ،مع التركيز على كيفية الإسهام المباشر في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن بصورة مباشرة. كما أود التأكيد على ترحيب دولة الكويت بالتوصيات الواردة في هذا التقرير، علماً بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان مسبقان للوقاية وعاملان أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان ٥ و ١٦. وكما ورد في التقرير، تسهم الخطة المتعلقة

بالمرأة والسلام والأمن في تحقيق التغيير التحولي على نطاق ركائز الأمم المتحدة الثلاث، وهي الأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

تحرص دولة الكويت على إشراك المرأة في وضع الخطط التنموية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتفعيل دورها في منظمات المجتمع المدني، كما أن المرأة الكويتية تشارك في عملية صنع القرار وتتولى المناصب القيادية في الدولة، فهي وزيرة ووكيلة وزارة ونائبة في البرلمان وسفيرة وممثلة في البعثات الدبلوماسية حول العالم، ولم تنأ بلادي عن الدفع باتجاه المزيد من الأعمال التي تهدف إلى تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة في المجتمع.

كما سعت دولة الكويت إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة، وذلك من خلال تنفيذ عدة مشاريع متعلقة بتمكين المرأة، حيث سعينا إلى مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات العلاقة بقضايا المرأة الكويتية، بما يسهم في إزالة كافة أشكال التمييز ضدها، كما تم إيجاد آلية مؤسسية لحماية المرأة من حالات العنف بكافة أشكاله المجتمعي والأسري من خلال إنشاء مركز وطني لمناهضة العنف المجتمعي الأسري.

وعلى الرغم من الالتزامات الواردة في القرارات الثمانية المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن التي اتخذها مجلس الأمن، من المهم أن نلاحظ بأن جدول أعمال هذه القضية لا يزال في حاجة إلى المزيد من الالتزامات لضمان تنفيذه بالكامل، ويجب علينا بذل المزيد من الجهود لضمان إدماج توصيات المرأة والسلام والأمن في جدول أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما في نطاق عمل مجلس الأمن

لقد أظهر لنا العقدان الماضيان ما يكفي من الأدلة الموثوق بها على أن المشاركة المُجدية للمرأة تعزز الجهود المبذولة لتوفير الحماية، وتسرّع وتيرة الانتعاش الاقتصادي، وتعمّق جهود بناء السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام دولة الكويت بالعمل من أجل تمكين المرأة ودورها الفعال لضمان استدامة السلام والأمن، وأهمية وضع مشاركة النساء والفتيات في مقدمة جدول أعمالنا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد المزروعي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى فرنسا على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن، وأن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ميلامبو – نغوكا، على إحاطتها القيّمة، مؤكداً على دعمنا المتواصل لدور الهيئة في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد مر عامان على الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعلى اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار رقم ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والذي شاركت دولة الإمارات في تقديمه، وباعتبارنا داعمين لخطة المرأة والسلام والأمن، فإنني أؤكد على التزام دولة الإمارات ببناء إطار عمل قوي يهدف إلى التنفيذ الكامل للخطة.

ولقد اتخذت الأمم المتحدة عدة خطوات هامة منذ عام ٢٠١٥ لتفعيل الخطة منذ إنشاء مجلس الأمن لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وإطلاق شبكة نقاط الاتصال الوطنية، والتي تُعتبر دولة الإمارات أحد أعضائها المؤسسين والمعنية بتنسيق وتنفيذ جدول الأعمال على المستوى الوطني. وبالرغم من ذلك، فلا يزال تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن يشكل تحدياً بسبب جملة من التهديدات المتشابكة، بدءاً من تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف ووصولاً إلى استهداف النساء والفتيات في مناطق الصراع وإطالة أمد أزمة اللاجئين.

وتدرك دولة الإمارات التحديات التي تحول دون تنفيذ الخطة بشكل كامل، ولذلك تحرص على القيام بدورها في مجال منع النزاعات وتعزيز السلام المستدام بما يساهم في تحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

حرصت دولة الإمارات على أن يكون تمكين المرأة وحمايتها أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجيتها الخاصة بالمساعدات الخارجية، وأن يكون احترام حقوق النساء والفتيات هو الأساس لجميع الجهود التي تقوم بها في إطار استجابتها الدولية.

وفيما يتعلق بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعتبر دولة الإمارات شراكتها مع الهيئة أحد العناصر الأساسية في استراتيجيتها لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. ولذلك حرصت بلادي منذ إنشاء الهيئة على تقديم الدعم الكامل لها. ويسرني في هذا الصدد أن أشير إلى تعهد دولة الإمارات مؤخراً بتقديم مساهمة بقيمة ١٥ مليون دولار إلى الهيئة على مدى الأعوام الثلاث المقبلة دعماً منها للعمل الهام الذي تضطلع به.

ونتيجة لهذه الشراكة القوية، وبقيادة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام والرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية ورئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، قامت دولة الإمارات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتدشين مكتب الاتصال في أبوظبي، والذي سيساهم في تعزيز التعاون في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات باعتبارها عناصر أساسية في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في المنطقة.

وتقر دولة الإمارات بضرورة وجود قاعدة أبحاث تسهم في تبني سياسات مبنية على بيانات فعالة لتفعيل خطة المرأة والسلام والأمن. ولذلك تساهم دولة الإمارات في قاعدة الأبحاث هذه من خلال دعمها للبرنامج العالمي للمرأة والسلام والأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف تمكين المجتمعات وتعزيز قدرتها على الصمود أثناء الصراعات. وقد ساهم هذا البرنامج في تعزيز الأبحاث المُراعية للمنظور الجنساني وجمع البيانات بهدف الكشف عن دوافع التطرف ومعرفة آثار استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حقوق المرأة والمنظمات النسائية.

وإيماناً منها بأهمية تعزيز قدرة الحكومات على تعزيز المساءلة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، دعمت دولة الإمارات فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع من خلال وضع وتنفيذ خطة عمل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وإنشاء آليات للوقاية والاستجابة في الصومال، والتي وُضعت المساءلة فيها عنصراً محورياً.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على أن المجتمع الدولي لن يتمكن من تحقيق السلام المستدام ما لم تكن مشاركة المرأة في صميم جهود السلام والأمن العالميين. كما سنواصل تأييد مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة وجادة في جميع جوانب القيادة ومراكز صنع القرار، والعمل على التنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم شكراً جزيلاً، سيدتي الرئيسة، على بدء هذه المناقشة المفتوحة وعلى تقديم مذكرة مفاهيمية ممتازة (S/2017/889، المرفق).

ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره الشامل المؤرّخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/2017/861)، ونقرّ وندعم اتساق التوصيات في مجال السياسة العامة والاستنتاجات الواردة في التقرير مع الأولويات العامة والبرنامج الإصلاحي للأمين العام.

وفي التقييم الهام الذي يجريه مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن التابعة للأمم المتحدة على مدى الأعوام السبعة عشر الماضية، تكرر أرمينيا

التزامها الكامل بالاصرار على تنفيذ هذه الخطة التحولية، والعمل بثبات من أجل تعزيز العلاقة بين تمكين المرأة واستدامة السلام والتنمية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وعلى الصعيد الوطني، فإن العمل جار باستمرار لتنفيذ خطة عملنا الاستراتيجية للسياسة الجنسانية ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس.

وسوف تقدّم حكومة بلدي قريباً إلى البرلمان مشروع قانون بشأن منع العنف المنزلي وحماية الضحايا. إن قوانيننا وأحكامنا الوطنية بشأن المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، والتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر واستغلالهم ومد يد المساعدة إليهم، فضلا عن العديد من التشريعات القانونية والمعيارية الأخرى، لا تزال أدوات هامة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يحظيان بأهمية كبيرة في مجمل الاستراتيجية الوطنية لأرمينيا وخطة عملها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وعقب اعتماد دستور جديد في عام ٢٠١٥ وقانون انتخابي جديد في عام ٢٠١٦، تمّ رفع حصة تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة من ٢٠ في المائة إلى ٢٥ في المائة. وثمة هدف يرمي إلى زيادة هذا الرقم تدريجياً ليصل إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١. وفي الوقت الحاضر، يبلغ تمثيل المرأة في برلماننا الوطني نحو ٢٠ في المائة، وهو يمثل زيادة كبيرة من نسبة ١١ في المائة سابقاً. وتعزيز التوازن بين الجنسين في السلطة القضائية يمثل أولوية هامة أخرى في أرمينيا. ونتيجة لتنفيذ خطة عملنا الوطنية، بلغ عدد القاضيات ٢٥ في المائة.

إن تمكين المرأة وتعزيز حقوقها يشكلان برنامجاً هاماً في عمل أرمينيا ضمن الهيئات الإقليمية والدولية. وفي الوقت الحالي، تنظر الحكومة في طرائق إنشاء فريق عامل لتنفيذ التزامات أرمينيا على الصعيد الدولي، بما في ذلك تلك النابعة من التقرير الوطني عن بيجين + ٢٠ وملاحظاته الختامية. علاوة على ذلك، اتُخذت إجراءات داخلية للتوقيع على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما.

ويسرني أيضاً أن أبلغ المجلس عن إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات من أجل وضع خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بهدف اعتمادها في عام ٢٠١٨. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أقدم وزير الدفاع في أرمينيا، بالتعاون مع وزير الخارجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على تنظيم وإجراء حلقات عمل بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني. وإن نشر كتاب مرجعي في عام ٢٠١٦ عن المرأة والجيش، وكذلك إعداد مذكرة مفاهيمية، ووضع مشروع خطة عمل ليوقّع عليه وزير الدفاع قريباً بشأن حقوق المرأة وتكافؤ الفرص في ميدان الدفاع، إنما هي لبنات هامة في الجهود الوطنية التي تبذلها أرمينيا بغية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي جميع أعمالنا، تعتمد حكومة أرمينيا اعتماداً كبيراً على المشاركة القوية والتعاون والمساهمات من منظماتها الناشطة جداً في المجتمع المدني، ولا سيما تلك المعنية بمسائل المرأة. وإننا نشيد إشادة قوية بنشطاء المجتمع المدني، ونشكرهم على عملهم والتزامهم اللذين يتصفان بالأهمية.

ونحن نؤيد ملاحظات الأمين العام عن الحاجة إلى الارتقاء بخطة المرأة والسلام والأمن إلى مصاف البرامج والنُّهُج التحولية الواسعة النطاق الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وذلك يتوافق عموماً مع مفهوم الأمين العام الذي يقضي بإدراج الوقاية في صميم أعمال الأمم المتحدة – وهو مفهوم يحظى بتأييدنا. وفي هذا الصدد، فإن تمكين المرأة، وتعزيز حقوق المرأة وحمايتها بوجه عام، ولا سيما خطة المرأة والسلام والأمن، ينبغي عدم اعتبارها أموراً مستقلة بذاتها. وإنما ينبغي اعتبارها بالتأكيد جزءاً لا غنى عنه ولا يتجزأ من الهدف الأعم المتمثل في تأمين حلول دائمة لحالات الأزمات، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف والصراعات. وأوجه الضعف الجنسانية

كثيراً ما تمثل عاملاً مفاقماً يستهدف المجموعات على أساس هوياتها في سياق أوسع، ومنها على سبيل المثال الهويات الوطنية أو الاثنية أو الدينية أو العرقية. وتعزيز التركيز على توطيد جميع حقوق الإنسان وحمايتها، وتمتين المؤسسات الوطنية تحقيقاً لهذه الغاية، وتقوية المؤسسة الدولية من أجل تعزيز البرامج المعنية بحقوق الإنسان، إنما تظل أهدافاً هامة على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي الختام، تؤكد أرمينيا بشكل خاص على دور المرأة في تهيئة بيئة تفضي إلى التسوية السلمية للصراعات، وتعزيز بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. ونحن ندرك أهمية الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء، تحقيقاً لهذا الغرض. وتؤكد أرمينيا باستمرار على أهمية الحوار وبناء الثقة في سياق التسوية السلمية للنزاع في ناغورني – كاراباخ. بيد أن الجهود الهادفة إلى تعزيز هذا الحوار وتدابير بناء الثقة يجري تقويضها إلى حد كبير بسبب استمرار التأجيج الناجم عن خطاب الكراهية، والتعصب، وكره الأجانب، والتنميط العرقي للأرمن، وتمجيد جرائم الكراهية، ولا سيما تلك التي تحظى بتشجيع القيادة السياسية في الدول المجاورة، فضلا عن ممارسة العنف واعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم النساء.

ولا تزال أرمينيا ملتزمة التزاماً راسخاً بعملية السلام، وهي تكرر الإعراب عن تقديرها العميق لدعم المجتمع الدولي، والمجلس، والأمين العام للجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي سياق هذه المناقشة، نحن ندرك ونؤكد الدور الهام الذي تقوم به المرأة بوصفها عاملاً محفزاً للسلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): يسرّ ترينيداد وتوباغو أن تتمسك بالتقليد الآيل إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن الموضوع الهام المتمثل في المرأة والسلام والأمن. إن ترينيداد وتوباغو تنوّه باختصاص مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وتود أن تعرب عن ارتياحها لكون مسألة المرأة والسلام والأمن لا تزال تشغل مكاناً بارزاً في جدول أعمال المجلس.

ويرحب وفد بلدي أيضاً بالتقرير الشامل للأمين العام (S/2017/861) عن هذا الموضوع. وإننا نتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام من أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن. وبالنسبة إلى بلدي، فإن التوصل إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يظلان محوريين لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

قبل سبعة عشر عاماً، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا تزال ترينيداد وتوباغو ثابتة في رأيها بأن الطابع الأساسي لهذا القرار لا يمكن المغالاة فيه، لأنه أول قرار يعترف بضرورة إشراك النساء والرجال في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين. وبالمثل، نحن ندرك الطابع المميز للقرارات اللاحقة بشأن الحفاظ على السلام وأهمية الدور القيادي للمرأة ومشاركتها المجدية في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، على النحو الوارد في القرارات اللاحقة بشأن الحفاظ على السلام. ودعمنا لتلك القرارات لا يستند إلى التزاماتنا القانونية بموجب الميثاق فحسب، بل أيضاً إلى القوانين الوطنية الخاصة بنا، التي ترسخ حقوق المرأة غير القابلة للتصرف في إطارنا القانوني الداخلي.

وتؤيد ترينيداد وتوباغو سيادة القانون باعتبارها ضمانة أساسية في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها. لذلك، نرى من الضروري استمرار تمسكنا بالالتزام بعدد من الصكوك الدولية التي تسعى إلى حماية حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

ولا يزال يسترعي انتباهنا تعرّض النساء والفتيات للخطر في حالات الصراع المسلح، وللعنف المسلح في حالة بلدي. وما فتئت ترينيداد وتوباغو نصيراً قوياً لمعاهدة تجارة الأسلحة. ونحن نرى أن معاهدة تجارة الأسلحة تشكل إنجازاً هاماً في الكفاح العالمي من أجل القضاء على تحويل مسار الأسلحة التقليدية إلى الأسواق غير المشروعة. فبإمكانها أن تساهم في خفض، إن لم يكن الحد من، معاناة يعجز وصفها، ولا سيما للنساء والفتيات.

ومن منطلق تعزيز الخطتين المتعلقتين بتحقيق السلم والأمن الدوليين وتمكين المرأة، أقدمت ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠١٠ على تقديم قرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥، وهو أول قرار للجمعية العامة بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونحن نرى أن ذلك القرار قد استكمله القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن هذه المسألة، من خلال التركيز على مشاركة المرأة في العمليات الرامية إلى النهوض بنزع السلاح والسلم والأمن الدوليين.

وبوصفها عضوا حاليا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تتعهد ترينيداد وتوباغو بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء صوب تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. ونقر بالخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بوصفها أداة هامة يمكن أن تساعد على تحقيق ذلك الهدف.

وختاما، تود ترينيداد وتوباغو أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى التزامها بالنهوض بالمرأة وتمكينها. ولا نزال ملتزمين بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى وشركائنا على الصعد الإقليمية ونصف الكرة والعالمية لتشجيع مشاركة المرأة كشريك على قدم المساواة في المسائل المتصلة بالسلام والأمن، بما في ذلك على جميع مستويات عملية صنع القرار.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة باكوراموتسا (رواندا) (تكلمت بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الفرنسية على عقد مناقشة اليوم الهامة.

(تكلمت بالإنكليزية)

كما نشعر بالامتنان لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح على ملاحظاتهم الثاقبة.

لقد مر ١٧ عاما تقريبا بالضبط اليوم منذ أن أدرك المجتمع الدولي الأهمية الملحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام ودعم السلام المتعددة الأبعاد. في هذه الذكرى السنوية، يجب أن نقيم التقدم الذي تمكنا من إحرازه وما لا يزال علينا إنجازه، على المستوى الفردي والجماعي. ويرحب وفد بلدي بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعميم هذه الخطة في الإصلاحات الجارية لهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن وإدراك الميزة التعاونية التي ستضفيها على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

إن مشاركة المرأة في السلام والأمن ليست الأمر الصحيح الذي يجب أن نفعله فحسب بل والأمر الذكي الذي يتعين فعله، إذ من الثابت أنه عندما تشارك المرأة في منع نشوب النزاعات والجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة والمصالحة، وكذلك بناء السلام، تتحقق نتائج مستدامة. تسهم المرأة بقيمة مضافة في معالجة المسائل الحاسمة الأهمية، مثل حماية حقوق الطفل، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس وتعزيز حقوق الإنسان.

بعد الاستماع إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية في مناقشة اليوم، يتضح أن منع حقوق المرأة وعدم تمكينها له آثار سلبية مباشرة على المجتمع ككل. وأثناء الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، كان الاغتصاب وغيره من أشكال العنف موجها

أساسا ضد المرأة لا لمجرد إهانتها على المستوى الفردي بل ولتجريد المجتمع الأوسع نطاقا التي هي جزء منه من الإنسانية. ومع استمرار حالات النزاع المسلح والتطرف العنيف في العديد من أنحاء العالم، وتحمل النساء والأطفال العبء الرئيسي، يجب علينا أن نعمل بثبات لتمكين المرأة وتشجيع مشاركتها في كامل نطاق عمليات السلام وفي تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والوساطة.

وكمبادرة إقليمية، وضعت جماعة شرق أفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي إطارا إقليميا للتنفيذ من أجل تعزيز الدور القيادي للمرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع السياسات الأمنية، وكفالة حماية حقوق المرأة في الأزمات الإنسانية، وفي السياقات الانتقالية وحالات ما بعد النزاع. ومن المهم الإشارة إلى أن خطة العمل تكفل أيضا ألا ينظر إلى الأنشطة المتصلة بالمرأة والسلام والأمن باعتبارها جهودا مستقلة وإنما كجزء لا يتجزأ من المناقشات الإقليمية بشأن السلام والأمن التي تتماشى مع تعزيز المساواة بين الجنسين.

وعلى الصعيد الوطني، فإن حكومة رواندا، ممارسة للإرادة السياسية القوية، قطعت أشواطا كبيرا في تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في جميع القطاعات والمجالات، وهو نهج يكمله تولي القطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الدينية والمنظمات غير الحكومية لمسؤولية الجزء الذي تؤديه في تمكين المرأة والنهوض بها. وإضافة إلى ذلك، اعتمدنا خطة عمل وطنية من أجل تسريع وتيرة الآليات والأطر الوطنية القائمة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتستند الخطة إلى ركيزتين، الركيزة الأولى تعزيز المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في جميع مبادرات السلام على جميع المستويات، والثانية إدماج المنظورات الجنسانية في جهود السلام والأمن.

وعلى الصعيد الفردي والجماعي، لا يزال أمامنا طريق طويل، ولكن يمكننا تحقيق تغييرات مجدية وطويلة الأجل إن واصلنا سعينا لوضع المرأة في صميم خططنا. وفي الختام، فإن رواندا على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء والأمين العام والأمم المتحدة ككل، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لإنجاح هذه الخطة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بوكارينو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة جدا هذا الصباح.

وأعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

تشعر البرتغال بالتشجيع حيال عدة تطورات إيجابية جداً تتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن. لقد أصبح هذا الموضوع سمة ثابتة في قرارات مجلس الأمن وولايات حفظ السلام، والإبلاغ المراعي للاعتبارات الجنسانية هو الآن عنصر أساسي في أي فهم شامل لحالة محددة. ويسرنا أيضا أن نشير إلى أن المزيد من النساء يشاركن اليوم في محادثات السلام، والمزيد من اتفاقات السلام يتضمن أحكاما لدعم حقوق الإنسان للمرأة، ويجري تدريب المزيد من العاملين في القطاع الأمني لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما على نحو ملائم.

وترحب البرتغال أيضا بأنواع أخرى هامة من التقدم المحرز على الصعيد المتعدد الأطراف والإقليمي والوطني، بما في ذلك تعيين الاتحاد الأفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي مبعوثين خاصين للمرأة والسلام والأمن، وتزايد عدد البلدان التي اعتمدت خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

والقرارات ذات الصلة التي أعقبته. ولكن منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تطور سياق السلام والأمن وطابع النزاع بشكل كبير للغاية في بعض الأحيان. ونحن الآن نواجه دورات راسخة للنزاع والهشاشة، وانتهاكات يومية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وتفاقم للأزمات الإنسانية والتشريد الواسع النطاق للسكان واللاجئين، جنبا إلى جنب مع التهديدات الجديدة، بما في ذلك زيادة التطرف العنيف والإرهاب، التي تؤثر على النساء والفتيات على وجه الخصوص.

وندرك أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أداة بالغة الأهمية لمنع النزاع وصوغ استجابات أكثر فعالية للأزمات المعقدة، ومع ذلك فإن استخدام هذه الأداة ليس بالمستوى المطلوب. لذلك من الضروري دائما البناء على التقدم المحرز بالفعل وتكثيف الالتزام بهذه الخطة.

وما فتئت البرتغال تدعم بشكل راسخ وثابت خطة المرأة والسلام والأمن، ونعتبرها بالغة الأهمية لضمان المشاركة النشطة والمجدية للنساء والفتيات في جميع جوانب ومراحل عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها وما بعد انتهاء النزاع. إنها خطة للإنصاف والشمول تبين أنها تسهم بشكل إيجابي في تحقيق السلام المستدام، إلى جانب توفير فوائد شاملة متعددة، بما في ذلك تعزيز جهود حماية حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

في عام ٢٠٠٩، اعتمدت البرتغال خطة عملها الوطنية الأولى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهناك خطة ثانية، اعتمدت في عام ٢٠١٤، ستكون سارية حتى العام المقبل. وسنواصل تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وزيادة الوعي بأهمية وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع المنتديات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونؤكد من جديد تعهدنا بمواصلة تنظيم برامج تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر للموظفين وأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن المعينين في بعثات حفظ السلام الدولية.

تؤيد البرتغال تأييدا كاملا سياسة الأمين العام الرامية إلى عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وترحب أيما ترحيب بمبادرته الرامية إلى تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر. وقد شاركت البرتغال في ذلك الحدث الرفيع المستوى ووقّعت على الاتفاق الطوعي لإنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز التدابير الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وانضمت إلى دائرة القيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة وساهمت في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لصالح ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ختاما، فإننا ندرك أنه قد تحقق الكثير بعد مضي ١٧ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، غير أننا ندرك أيضا أنه ما يزال الطريق أمامنا طويلا وبلا نهاية في الأفق كي نضمن بشكل قاطع مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة النساء والفتيات في جميع مراحل عمليات السلام، بما في ذلك في جهود منع الانتشار ونزع السلاح، وجهود الحماية في سياقات حفظ السلام، فضلا عن التعمير ووضع السياسات. ويتعين علينا عدم ادخار أي جهد ملموس لأجل المضي قدما والنهوض بهذه الخطة الهامة. وتمتثل البرتغال بتلك الخطة على الصعيد الوطني، وهي على استعداد لتوسيع نطاق تعاونها على الصعيدين الثنائي والدولي لتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٧ عاما ازداد الاعتراف بخطة المرأة والسلام والأمن بوصفها ركيزة رئيسية لصون السلم والأمن العالميين. غير أن دور المرأة ومشاركتها في هذا المجال ما يزالان ضعيفان ومتجزئان في جميع الأحوال من حيث التنفيذ. ونلاحظ على الجانب الإيجابي أنه بالإضافة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات مجلس الأمن السبعة الأخرى بشأن المرأة والسلام والأمن، هناك عدة أطر منشأة حديثا للمضي قدما بهذه الخطة، مثل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

وترى مملكة تايلند أن من مسؤولية المجتمع الدولي بأسره أن يعزز تنفيذ هذه الخطة. وبذلك، يجب علينا إيجاد السُبل الكفيلة بمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، مع زيادة عدد النساء في المناصب القيادية في مجالي السلم والأمن.

ومن جانبنا، اعتمدت تايلند في عام ٢٠١٦ تدابير ومبادئ توجيهية وطنية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، تشمل جوانب الوقاية والحماية وبناء القدرات وتمكين المرأة. وتشدد هذه الوثيقة على الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في التصدي للنزاعات السياسية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والدولي. وتشدد الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تايلند أيضا على مفهوم حقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن بوسع المرأة أن تؤدي دورا هاما في زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام، وأنها عملت بالفعل على زيادة مشاركتها. وتبلغ نسبة مشاركة المرأة ٢٤ في المائة من بين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التايلنديين الذين يعملون حاليا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفي فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونرى أيضا أنه يتعين على الدول الأعضاء بذل مزيد من الجهد لتحسين مستوى مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، خاصة وأنها تقل الآن عن ٤ في المائة بين جميع أصحاب الخوذ الزرق، فضلا عن زيادة مشاركتها في منع نشوب النزاعات وحلها. ووفقا لإحصائيات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لم تكن نسبة النساء الموقِّعات على اتفاقات السلام خلال الفترة بين ١٩٩٢ و ٢٠١١ سوى ٤ في المائة فقط من في حين تقل نسبة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام عن ١٠ في المائة.

ولسد هذا العجز، يجب علينا أولا ضمان تعميم خطة المرأة والسلام والأمن في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. ثانيا، يتعين علينا ألا ننسى دائما خلال عملنا أن المرأة ليست مجرد ضحية وإنما هي عامل فاعل من عوامل التغيير. وينبغي وضع الآليات والبرامج اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في مختلف قطاعات الأمم المتحدة. ثالثا، يجب أن يتجاوز الخطاب مسألة تعزيز دور المرأة في توفير الشعور بالأمن للنساء والأطفال فحسب، ويتعين علينا وضع حد للآراء النمطية عن المرأة بوصفها عنصرا ناعما في تهدئة النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب بذل جهود أكبر في جميع البلدان، بما فيها تايلند، فيما يتعلق بزيادة دور ومشاركة المرأة في السياسة الوطنية والمحلية، وخاصة في عمليات صنع القرار السياسي.

وأتفق مع تقرير الأمين العام (S/2017/861) الذي ينص على ضرورة جعل عملية المشاركة الهادفة للمرأة في صون السلم والأمن الدوليين قاعدة وليس استثناء. وتايلند ملتزمة بمواصلة الاضطلاع بدورها على الصعيد الوطني، وهي على استعداد للعمل مع الآخرين لأجل النهوض بهذه الخطة الهامة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المملكة العربية السعودية.

السيدة رضوان (المملكة العربية السعودية): بداية، أشكركم على الدعوة لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة حول المرأة والسلام والأمن.

والشكر موصول للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي على إحاطتها الإعلامية القيِّمة، ولجميع المشاركين على ما قدموه من ملاحظات ومقترحات هامة.

نحتفي اليوم بمرور سبعة عشر عاما على اعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تلك الخطة التي أصبحت إحدى الركائز الأساسية في تعزيز جهود منع نشوب النزاعات وحلها، والعمل الإنساني والسعي إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالرغم من الإجماع الدولي على أهمية دور المرأة كشريك هام في جهود الأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية، إلا أننا نرى أن العمل القائم لتنفيذ هذه الأهداف لا يزال غير مكتمل من قبل الجميع، دولا ومنظمات، مما يستدعينا إلى مضاعفة الجهود لمعالجة جذور التحديات التي تواجهها المرأة وتنتقص من حقوقها والنيل منها.

وفي هذا السياق ونظرا لعامل الوقت، أود أن ألفت نظر مجلسكم الموقر إلى ثلاثة تحديات هامة على سبيل المثال لا الحصر.

أولا، يمثِّل الاحتلال أحد أهم المعوقات التي تواجهها المرأة، وكيف لا وهو في حد ذاته أبشع أنواع الانتهاكات للحرية وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية. وها نحن نشاهد يوميا ما تعانيه المرأة الفلسطينية والعربية من جراء الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس مختلف أشكال العنف، بما في ذلك العنف والاستغلال الجنسيين، والاعتقال التعسفي والتعذيب الجسدي والنفسي، وجميعها ترقى إلى أن تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ثانيا، تصاعد وتيرة العنف في مناطق النزاع وتنامي خطر الجماعات من غير الدول والمليشيات الطائفية والجماعات الإرهابية، وهو ما نشاهده بشكل شبه يومي من فظائع ترتكب بحق المدنيين وعلى وجه الخصوص المرأة، من قبل النظام السوري وأعوانه من المليشيات الطائفية الإيرانية وحزب الله الإرهابي، ومليشيات الحوثي، وكذلك تنظيم داعش والقاعدة، وبوكو حرام، في سوريا واليمن والعراق ونيجيريا والصومال وغيرها من الدول.

ثالثا، تفشي الخطاب المتطرف العنيف الموجّه ضد الإسلام والمسلمين والذي تنال منه المرأة نصيبا حيث يتم قمعها حتى من الدول التي تنادي بدعم الديمقراطية واحترام المعتقد والحرية الشخصية، فتُسنُّ القوانين التي تَحدُّ من حرية المرأة في ممارسة شعائرها الدينية وتُقصيها من المشاركة في الحياة العامة بسبب المظهر، وجميعها ممارسات لا تستقيم مع أهداف تمكين المرأة واحترام معتقداتها الدينية والفكرية المشروعة.

وكما تعلمون، فإن جميع هذه التحديات الثلاثة لها آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحرمان المرأة والمجتمع بأسره من التطور والرفاه والازدهار.

لمعالجة هذه التحديات بشكل ناجع، تطالب المملكة العربية السعودية مجلس الأمن وبقية الجهات الأممية المشرفة على تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، بأن تقوم بمواجهتها بشكل شامل ومتناسق يتطلب العمل على إنهاء الاحتلال وجميع أشكال الاستعمار والامتناع عن دعم النظم القمعية الطائفية وعدم السماح بالترويج للميليشيات الطائفية وفكرها المتطرف ومكافحة الخطاب المتطرف العنيف الموجه ضد الإسلام والمسلمين والممارسات التي تغذيه والعمل على تحقيق التنمية الشاملة لكل الشعوب، وعلى رأس كل ذلك إشراك المرأة بشكل فاعل في كل هذه الجهود واحترام ثقافتها من دون القيام بالوصاية الأجنبية على خياراتها العقدية والثقافية.

إن النهوض بالمرأة هو إحدى أهم الأولويات التي اهتمت بها المملكة العربية السعودية. فقد بادرت بدعم التعليم بمختلف

مستوياته، وقد كان لذلك الأثر العظيم في دخول المرأة السعودية في مختلف مجالات العمل العام والقطاع الخاص، فتمكنت من إثبات تفوقها وجدارتها. وكان أحد أهم الإنجازات في هذا السياق هو مشاركتها الفاعلة في مجلس الشورى والانتخابات البلدية، مرشحة وناخبة، بالإضافة إلى دورها في العمل الدبلوماسي وتقلدها عدد من المناصب القيادية، وغير ذلك من الأنشطة الهامة، فضلا عن أنها حظيت بأن تكون في صدارة الاهتمامات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي أطلقها بلدي مواكبة لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لن يسعني أن أحصي إنجازات المرأة السعودية على مدى العقود الفائتة في مجال العلم والتكنولوجيا والطب وإدارة الأعمال والعمل الإغاثي والطوافة وخدمة الحج والحجيج، وغيرها من الأنشطة العلمية والاقتصادية والاجتماعية. فجميع تلك الإنجازات جاءت تحقيقا لجهودها المضنية، وكذلك للرعاية التي أولتها حكومة بلدي لتمكين المرأة.

ولكني أود أن ألفت انتباهكم إلى أن هذا التفوق لم يكن وليد الساعة ولم يحدث من فراغ، بل إن طموح المرأة السعودية وتطلعاتها لمستقبل مشرق، ينطلق من الدور الرائد للمرأة الذي حفلت به الحضارة الإسلامية والعربية. وإذ تقوم المملكة العربية السعودية بخطوات متلاحقة وشجاعة للوفاء بالعديد من استحقاقات المرأة وتمكينها، فإن ذلك ينطلق من إيماننا بأن تشخيص الأسباب الجذرية لإقصاء المرأة ومحاولات تهميشها ومعالجة ذلك بشكل فوري، هو واجب ديني ووطني وتنموي.

إن القيادة الشجاعة والحكيمة في بلدي أطلقت العنان لأحلام المرأة السعودية ووعدت بأن تكون المرحلة القادمة نقلة نوعية تحلق فيها المرأة وتحقق أمانيها في بناء الوطن والمشاركة الفاعلة في مرافق الحياة المختلفة، تمثيلا لمبادئ الإسلام الوسطي المعتدل، الذي منح المرأة الرفعة وحافظ على كرامتها وحقوقها بعيدا عن الخطاب المتشدد الدخيل على مبادئنا وعلى طرق حياتنا.

الإنجازات متعددة وهامة، والطريق طويل وصعب، وقد كانت إرادة المرأة السعودية، مثالا يحتذى في الصبر والتفاني والإخلاص، والآن لدينا نساء يحلمن وقيادة شجاعة تحقق. كل ذلك في سبيل الأمن والسلم والرفاه، ليس فقط في المملكة العربية السعودية والمنطقة، بل في العالم أجمع. هذه ليست وعودا واهية، بل هي خطة عمل يقودها بلدي، بعزم وحزم واقتدار.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر بعثة فرنسا على عقد هذه الجلسة بشأن المرأة والسلام والأمن.

كما نشكر جميع المتكلمين الذين نوهوا بإشارات إيجابية قوية إلى أن أفغانستان قد أحرزت تقدما بشأن المرأة بصورة عامة. غير أنه لا مجال للشعور بالرضا عن النفس. فنحن سنظل ثابتين في عزمنا على تحسين حياة نصف سكان بلدنا.

ولا ينفصم دور المرأة عن تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وقد أثبتت التجربة كذلك أن الانخراط الكامل للمرأة ومشاركتها ليسا مستصوبين فحسب، بل إنهما ضروريان لتقدم المجتمع، فضلا عن منع نشوب النزاعات وحلها. وتتسم جلسة اليوم بأهمية خاصة بالنسبة لبلدي، أفغانستان، التي شهدت عقودا من النزاع المفروض عليها، بما في ذلك الإرهاب والعنف الشديد، التي تركت جميعها مؤسساتنا ونسيجنا الاجتماعي في حالة خراب.

وقد تحملت المرأة الأفغانية عبئا غير متناسب من العنف والمعاناة لفترة طويلة من الزمن. فقد حرمت من حقوقها وحرياتها الأساسية بالكامل في ظل حكم الطالبان، إذ لم تكن تحصلن على التعليم أو الرعاية الصحية أو فرص العمل.

وغني عن القول أن محنة النساء الأفغانيات شهدت تحسنا كبيرا منذ سقوط نظام الطالبان، الذي مثل بداية لعصر جديد في تاريخنا الحديث. فقد شهدنا، منذ عام ٢٠٠١، تقدما هائلا في جميع أطياف المجتمع. واليوم، توطد حكومة الوحدة الوطنية المكاسب التي شهدتها السنوات الأخيرة. ويبقى تحقيق المساواة للمرأة في جميع المجالات يحظى بأولوية وطنية هامة، ونحن ملتزمون بتعزيز مشاركة المرأة ودورها في جميع مراحل صنع القرار، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن.

ويترسخ التزامنا بتمكين المرأة في عزمنا الثابت على الوفاء بتعهداتنا في إطار التزاماتنا الوطنية والدولية، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية التي نحن طرف فيها. ولا تدخر حكومة أفغانستان وسعا، تحقيقا لتلك الغاية، في الوفاء بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتبقى خطة عمل أفغانستان الوطنية بشأن خطة المرأة والسلام والأمن الإطار الشامل لتنفيذ ذلك القرار المميز. ويتعلق عنصر رئيسي في استراتيجيتنا بضمان مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، فضلا عن المسائل الأخرى المتصلة بالسلام والأمن.

إن إنهاء دوامة الإرهاب والعنف والنزاع في أفغانستان هو أضمن طريقة لحماية وتعزيز حقوق جميع مواطنينا، ولا سيما النساء. وتعتبر المرأة، في هذا الصدد، في صدارة عمليتنا الوطنية للسلام بوصفها عضوا في المجلس الأعلى للسلام والمجتمع المدني ونصيرة لحقوق الإنسان، وعضوا في البرلمان والحكومة. وبناء على ذلك، يُسَلَّم بمشاركة المرأة في جهود بناء السلام كشرط مسبق لتحقيق السلام وإعادة الإعمار في جميع أنحاء البلد. وهناك اعتراف مشترك، في السياق الأعم، بأن السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان يتطلبان مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.

وتلزم خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان – التي تغطي السنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨– الحكومة الأفغانية بزيادة تمثيل المرأة في الخدمة المدنية إلى ٣٠ في المائة. وقد التزمت وزارتا الداخلية والدفاع الوطني بزيادة تمثيل المرأة في تلكما المؤسستين بنسبة ٢٠ في المائة على مدى السنوات الـ ١٠ التالية.

وعلاوة على ذلك، يسر وفدي أن يفيد أن لدينا في الوقت الراهن ما يزيد عن ٣ ٠٠٠ من الإناث في القوات المسلحة وأفراد الشرطة يخدمن بكل فخر واعتزاز في قوات الأمن الوطنية لحماية مواطنينا ومكافحة الإرهاب الدولي والحفاظ على القانون والنظام العام.

أمّا في المجال الاقتصادي، فيمثل إطلاق البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للمرأة خطوة هامة أخرى إلى الأمام في النهوض بالمرأة. ويقدم هذا البرنامج الإنمائي الدعم إلى ٦٧ ٠٠٠ امرأة في مجال الأنشطة الزراعية ومكّن ٣٥ ٠٠٠ امرأة في قطاع تربية الماشية. وعلاوة على ذلك، حاليا يقوم البرنامج أيضا بتعيين ٣ ٠٠٠ معلمة و ٩٠٠ من القابلات والممرضات في المجتمعيات المحلية.

تشكل الحماية المادية للمرأة من أي شكل من أشكال العنف جزءا لا يتجزأ من جهودنا الوطنية الرامية إلى تمكين المرأة. لقد أُنشأنا العديد من الهياكل الوطنية لإنفاذ الأحكام الدستورية والتشريعية التي تحمي المرأة. وتشمل تلك الهياكل وزارة شؤون المرأة واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، ولجان القضاء على العنف ضد المرأة في كابول وفي المقاطعات، وإنشاء وظيفة نائب المدعي العام للقضاء على العنف ضد المرأة، وكذلك اللجنة المعنية بالقضاء على الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال. وهذه الهياكل الوطنية تشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز وحماية حقوق المرأة وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي خضم كل هذه المكاسب التي حققناها، نسلِّم بضرورة العمل على استدامة وتعزيز التقدم على جميع الجبهات من أجل تمكين المرأة. ويمكننا القول بكل ثقة إن أفغانستان قد دخلت

مرحلة جديدة في رحلتها لتحويل دور المرأة إلى قوة كبيرة للتغيير والإسهام في الرؤية الوطنية للاعتماد على الذات التي تقوم على إحلال السلام والهدوء والاستقرار على نحو دائم. ونحن على ثقة تامة بأن النجاح سيكون حليفنا، لكنّ دعم المجتمع الدولي يظل ذا أهمية بالغة لتحقيق تلك الرؤية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجميع الأصدقاء والشركاء الذين قدموا وما زالوا يقدمون إسهامات هامة في الجهود التي نبذلها. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا للارتقاء إلى مستويات جديدة في التقدم الذي أحرزناه في مجال حماية المرأة الأفغانية وتمكينها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة يانيث لوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر لفرنسا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن مسألة ذات أهمية متزايدة للمنظمة. أعتقد أن من المهم لجميع الدول هنا في مجلس الأمن أن تسترعي اهتمام المجتمع الدولي إلى ضرورة إعادة النظر، من وقت إلى آخر، في دور المرأة في مجال السلام والأمن. فهي ضحية الصراعات، والمضيف لولايات عمليات حفظ السلام وبانية المجتمعات.

إن إكوادور ترحب بتقرير الأمين العام (S/2017/861)، وبالمذكرة المفاهيمية (أنظر S/2017/889، المرفق) المقدمة لتوجيه عملنا والإحاطات الإعلامية الهامة التي استمعنا إليها اليوم. ونتفق على أن هناك ضرورة للعمل على نحو دائم وفعليّ لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية حقوقها، وزيادة الوعي بشأن المخاطر التي تواجهها، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ولا يمكن تحقيق منع نشوب الصراعات وتسويتها، وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، وإحلال السلام المستدام بصورة كاملة، ما لم تُؤخذ هذه الأهداف الجوهرية في الاعتبار على النحو الواجب.

في ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالآليات المنشأة من أجل إدراج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. إنّ العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف الجنسي في حالات النزاع لا يزال من العناصر غير المقبولة. لذلك من المهم أن يخضع المسؤولون عن هذه الجرائم للمساءلة. ومن ثمّ، يجب إنشاء آليات لدعم الضحايا، ولا بدّ من توفير العمليات التعليمية المستمرة للمجتمعات. وبالنسبة للكثيرين، تعتبر عمليات حفظ السلام الواجهة الحقيقية للأمم المتحدة. وهكذا، يتعين بذل كل الجهود لإنهاء حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، لأن هذه التجاوزات تقوض مصداقية المنظمة.

إن التحديات الوطنية الحالية في مجال مشاركة المرأة وتوليها دور القيادة، لا تنشأ من الافتقار إلى التشريعات والسياسات العامة والهياكل الإدارية، بل من عدم تنفيذ هذه القوانين والسياسات والهياكل لأنّ العقليات لم تتغير بعد. يجب القيام بذلك يوميا. ولكي يصبح التغيير دائما، يجب أن تكون العمليات الشاملة مستمرة ومجدية. إنها عملية بطيئة تشمل حواجز غير مرئية والسلم الوظيفي غير صالح للصعود عليه وبلوغ المناصب العليا. ولذلك، فإن التخطيط وتقديم التقارير العادية وتصنيف الإحصاءات على أساس الجنس، كلها أمور معلى قدر كبير من الأهمية. وفضلا عن ذلك، فإن الطابع الشامل للمساواة بين الجنسين من شأنه أن يبين على نحو متزايد الترابط بين مختلف المنتديات والحاجة إلى العمل الدؤوب من أجل تقييم نتائج جلسة اليوم.

في الختام، أود أن أؤكد أنه ابتداء من هذا العام، تعمل ثلاث نساء من وحدة المشاة في إكوادور كمراقبات في عمليات حفظ السلام. ونحن على ثقة بأن ذلك سيكون بداية لمشاركة متواصلة ومتنامية يمكن أن تمتد إلى الفروع الأخرى من القوات

المسلحة والشرطة، كدليل آخر على أن بلدي ملتزم بالمثل العليا للسلام والأمن التي تقوم عليها المنظمة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد اديمولا اوغوناكي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن.

أود أيضا أن أشيد برئيسة مكتب الأمين العام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، على بيانها. وترحب نيجيريا بحضور السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلة المنظمات غير الحكومية، مناقشة اليوم. لقد استمعنا باهتمام إلى جميع الإحاطات الإعلامية، وأحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2017/861)، الذي يوفر معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في جميع المجالات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع تسليط الضوء على الثغرات والتحديات.

مما لا شك فيه أن احترام وحماية حقوق ومصالح المرأة ليس علامة على التقدم المحرز في الحضارة الإنسانية فحسب، بل ظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق السلام والتنمية على صعيد العالم. ومن ثمّ، ترحب نيجيريا بهذه الفرصة للتأمل في التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بعد مرور ١٧ عاما على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

بينما ننوه بالإنجازات الكبيرة التي تحققت في هذا المسعى، ثمة تحديات وثغرات كبيرة لم تُعالج بعد. لذلك، يتعين على المجتمع الدولي ألاّ يقتصر على الاهتمام بحماية سلامة المرأة ودعم حقوقها ومصالحها في حالات الصراع وما بعده؛ بل ينبغي له أيضا أن يكرِّس المزيد من الجهود الجماعية لكفالة مشاركة المرأة على نحو فعّال في عمليات السلام. ونتوقع أن تكون هذه المناقشة قادرة على التوصل إلى الحلول المأمولة للتصدي للتحديات وسد الفجوات القائمة، وتقديم اقتراحات للحصول على الموارد اللازمة للنهوض بدور المرأة في سياق الهيكل العالمي للسلام والأمن.

وتتسم مواجهة هذه التحديات بأهمية حاسمة في إحراز التقدم المنشود بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيتطلب ذلك اتباع نهج تشارك فيه جهات متعددة من أصحاب المصلحة، يقوم على إشراك الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

وهناك أيضا دور حاسم الأهمية للمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأفراد. ودعماً للمرأة لكي تضطلع حقا بدورها في حفظ السلام وتؤدي دوراً مهماً في عمليات بناء السلام، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة وكياناتها المختلفة أن تعمل وفقاً لولاية كل منها، مع تقسيم واضح للعمل، من جهة، والتكامل من جهة أخرى.

ونحن مقتنعون أيضاً بأن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سلامة المرأة وحقوقها ومصالحها. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان من خلال تقديم المساعدة البناءة، بموافقتها. غير أن هذا الدعم ينبغي أن يكون متسقاً مع الأولويات الوطنية وأن يركز على بناء القدرات. وهناك أيضا حاجة ملحة لزيادة المساعدة الرامية إلى دعم البلدان المعنية للتغلب على صعوبات مالية وفنية محددة.

وفي منطقتنا، يوفر الاتحاد الأفريقي منبراً مفيداً للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن الجدير بالملاحظة أن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تركز بشكل خاص على مشاركة النساء والشباب في تنمية القارة.

وعلى المستوى دون الإقليمي، تشكل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا محركاً رئيسياً لخطة المرأة والسلام والأمن.

وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وضعت الجماعة الاقتصادية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ خطة عمل متكاملة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتؤكد خطة العمل على أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وجهود الوساطة وبناء السلام، فضلا عن إعادة بناء المجتمعات بعد النزاع.

واتساقاً مع الجهود دون الإقليمية، أطلقت نيجيريا خطة عمل وطنية من أجل التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والواقع أن خطة العمل الوطنية الثانية قد وسعت مفهوم الأمن ليشمل استخدام التطرف العنيف والصدمات النفسية والتعافي ونزع السلاح والتسريح، مع تعزيز الطابع المحلي. وتجسد الخطة التزام الحكومة الاتحادية بضمان أمن النساء والفتيات أثناء النزاع المسلح وتعزيز مشاركتهن النشطة والمباشرة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وأود أن أذكر أن هناك تعاوناً مستمراً مع جيراننا، تشاد والكاميرون والنيجر وبنن، في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، لمكافحة جماعة بوكو حرام التي تستهدف أنشطتها النساء والفتيات. وخبرتنا اليوم دليل على إمكانية دحر الإرهاب بتعاون دولي ثابت العزم. وقد تُوجت الجهود المتواصلة التي تبذلها نيجيريا وشركاؤها الدوليون بتحرير أربعة أقاليم كانت تحتلها جماعة بوكو حرام سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن ٨٠ في المائة من المشردين داخليا في شمال شرق نيجيريا، البالغ عددهم مليوني نسمة، من النساء. وقد اتخذنا خطوات ملموسة لتلبية احتياجتهم الإنسانية وكفالة تهيئة الظروف اللازمة لتمكين المشردين من العودة الطوعية إلى ديارهم بأمان وكرامة. وتعمل الحكومة النيجيرية على مدار الساعة لضمان الإفراج عن بقية فتيات شيبوك وتخليص الأشخاص الآخرين من قبضة بوكو حرام.

ونعتقد أن المشاركة الفعالة للمرأة أساس مهم لتحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي المستدامين. وينبغي أن تصبح المرأة بطبيعة الحال مشارك مهم في منع نشوب النزاعات والوساطة. وينبغي أن تتمتع بحقوق كافية وأن يسمح لها بالمشاركة في عملية صنع القرار والإسهام في ترتيبات ما بعد النزاع وبناء السلام والتنمية الوطنية. والواقع أن تنمية المرأة هي الأساس لتحقيق تمكينها فعلا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متأنية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، بما يوطّد قدرتها على تقديم إسهامات إيجابية في صون السلام والأمن الدوليين.

وتظل نيجيريا ملتزمة التزاماً تاماً وراسخاً بتعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتها في حالات النزاع وما بعد النزاع. وسنعمل بدأب لتعزيز مشاركة المرأة في مبادرات السلام والأمن. ونحن عازمون على تعزيز وتنفيذ مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي هذا السياق، التصدي للعوامل التي تؤثر سلباً على حياة النساء والفتيات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن، وكذلك على النوعية الممتازة للمذكرة المفاهيمية المرفقة (S/2017/889، المرفق)، التي تبرز الصلة الوثيقة لهذه المسألة وأهميتها في جدول أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة إذ نعكف على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونرحب أيضا بالتقرير الممتاز للأمين العام (S/2017/861) ونشكر السيدة جين، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والسيدة ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على جودة إحاطتيهما الإعلاميتين.

ومنذ عام ٢٠٠٠، أسهمت ثمانية قرارات لمجلس الأمن إسهاما كبيرا في الإثراء التدريجي للإطار القانوني والمؤسسي الذي يتناول المسألة المعروضة علينا، كما ترجمت إلى روابط مؤسسية أوثق بين هيئات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وفي أوقات النزاع، تتدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع بشكل كبير، وتحدث خسائر فادحة في الأرواح البشرية. فالمدنيون هم الضحايا الرئيسيون لهذه الحروب، وتتعرض حياتهم للخطر يوميا. ومن الواضح أنه ليس من قبيل الصدفة أن المرأة تدفع الثمن الأكبر دائما. ويوما بعد يوم، إن لم نفعل شيئا، تصبح حياتهم سلسلة لا تنتهي من المصائب، بالاقتران مع نقص فرص الوصول إلى المياه والرعاية الصحية والغذاء الكافي. وأي أمل في حياة هادئة وسلمية يتبدد، وهم يواجهون الفقر المدقع والألم والمحن ويُحرمون تدريجيا من أي وسيلة لكسب العيش. والواقع أن انعدام الأمن الناجم عن ذلك يؤدي إلى خسائر كبيرة في حياتهم اليومية، ويملأهم باليأس ويجعل مستقبلهم غير مؤكد على نحو متزايد. والبيئة الأمنية الخطرة تهيئ مرتعاً خصباً للترويع والإرهاب.

لقد أحرز تقدم كبير في إطار خطة المرأة والسلام والأمن، ولكن لا يزال هناك عمل كثير. ونلاحظ مع الارتياح أن إطار الدبلوماسية الوقائية والإجراءات الوقائية في مختلف مجالات – مثل التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وحقوق الإنسان بهدف منع نشوب النزاعات وحلها – يمكن أن يدعم التحولات السياسية المعقدة والحفاظ على السلام بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة.

وفي هذا السياق، هناك توجه واضح نحو زيادة مشاركة المرأة.

وعلى هذا النحو، فإن كل تلك الأدوات لديها هدف مباشر يتمثل في التخفيف من عوامل اندلاع النزاع العنيف وآثاره، بينما في الوقت نفسه تسعى إلى توطيد دعائم السلام، والمضي قدما نحو تحقيق الأهداف الأطول أجلا، ألا وهي منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية لزيادة الفعالية. ونشيد أيضا بجهود الأمين العام فيما يتعلق بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

لقد رحبنا بإطلاق شبكة القيادات النسائية الأفريقية في أيار/مايو في نيويورك. كذلك أكدنا مجددا أنه يسرنا أن نرى درجة عالية من الاهتمام في مسألة المرأة في هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي الواقع، بُذلت جهودٌ جديرة بالثناء في الاتحاد الأفريقي من أجل إدماج الأهداف المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في آليات الأمن وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن الاستجابة للأزمات واستراتيجيات بناء السلام، بما في ذلك، في جملة أمور، تعزيز وصول المرأة إلى مناصب من قبيل وسيطات سلام، ومراقبات انتخابات ومستشارات في الشؤون الجنسانية.

لطالما عملت جيبوتي على اتخاذ التدابير المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، والإدارة الحكومية، والعدالة. لقد تم تنفيذ العديد من السياسات العامة القطاعية في هذا الصدد، وتتجلى في البرنامج الوطني الخاص بالمساواة بين الجنسين. تنص المادة ١ من دستورنا على المساواة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. منذ عام ٢٠١٣ المرأة ممثلة في برلماننا بنسبة ١٢ في المائة. أما في مجال الإدارة العامة، بفضل الإطار القانوني والإرادة السياسية للمشاركة المتساوية، فتمثل المرأة الآن حوالي ٢٥ في المائة من قوة العمل. وأخيرا، تشارك المرأة الجيبوتية في بعثات حفظ السلام، ولا سيما في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وكما أكد إعلان بيجين ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة،

”فإن مشاركة المرأة على قدم المساواة في هيئات صنع القرار ليست فقط مطلبا من أجل العدالة أو الديمقراطية، ولكن يمكن أن تعتبر أيضاً شرطا لازما في مصلحة المرأة ينبغي أخذه في الحسبان. فبدون اشتراك المرأة اشتراكا نشطا وإدخال منظورها في جميع مستويات

صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم.‘‘

في الوقت الراهن، نحن في جيبوتي بصدد البدء بإعداد مشروع يهدف إلى إنشاء مرصد للشؤون الجنسانية. ويتألف المشروع، من جهة، من جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ومن الجهة الأخرى، من تقديم توصيات يسترشد بها صناع القرار في عملية اتخاذهم القرارات، وبالتالي وضع السياسات العامة لتعزيز وتحسين حالة المساواة بين الجنسين في بلدنا.

في الختام، فإن موضوع مناقشة اليوم – الذي تشير التوقعات بشأنه إلى أن الطريق أمامنا محفوف بالصعوبات، ولكن أيضا ليست بأي حال من الأحوال صعوبات لا يمكن تذليلها – يوفر لنا فرصة ممتازة ووسيلة للقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز منع نشوبها. ويمكننا ويجب علينا العمل بقوة وعلى نحو جماعي لتنفيذ العناصر والتوصيات الواردة في الدراسة العالمية في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة مهدييفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. أشكر أيضا المتكلمين كافة على إحاطاتهم الإعلامية.

اكتسبت خطة المرأة والسلام والأمن زخما كبيرا منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهكذا يولي مجلس الأمن اهتماما متزايدا للمسألة بالاعتراف بأن مكافحة الإفلات من العقاب، والتصدي للانتهاكات السابقة والتأكيد على مبادئ سيادة القانون التي تشكل أساس الجهود الرامية إلى بناء السلام وتحقيق الاستقرار. ومن بين المجالات الأخرى، من المهم مواصلة الاهتمام الوثيق للآثار الجنسانية لانهيار سيادة القانون خلال الصراع وبعده.

وبينما تحققت مكاسب حقيقية فيما يتعلق بتعزيز الإرادة السياسية والإطار القانوني الدولي اللازم لتحقيق العدالة ومواجهة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، لا تزال الضرورة تقتضي تركيزا أكبر على طائفة كاملة من الانتهاكات والجرائم الخطيرة التي تتعرض لها المرأة، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، والاحتلال الأجنبي والتهجير القسري الجماعي، وتدمير البنية التحتية المدنية. ولا يمكن التسامح مع هذه الأفعال. إن مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز استجابة العدالتين الدولية والوطنية على حد سواء، أمر هام للغاية في ذلك الصدد.

إزاء تلك الخلفية، من الغريب أن ممثل أرمينيا – البلد الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن شن الحرب وارتكاب العدوان على أذربيجان، وتنفيذ عمليات تطهير عرقي على نطاق واسع، وارتكاب جرائم خطيرة أخرى أثناء النزاع، بما في ذلك جرائم ضد النساء والأطفال – أن يأخذ الكلمة في مجلس الأمن، ويحاول أن يحاضر بالآخرين ويسوق اتهامات باطلة ضد بلدي.

حسبي أن أقول إن الهجوم والاستيلاء على بلدة خوجالي في منطقة ناغورنو – كاراباخ التابعة لأذربيجان في شباط/فبراير ١٩٩٢ شملت القتل الوحشي لمئات الأذربيجانيين، بمن فيهم ٨٣ طفلا و ١٠٦ امرأة. لقد أُصيب الآلاف من المدنيين بجراح وجرى أخذهم رهائن، ولا يزال العديد من الأشخاص في عداد المفقودين. لقد دمرت البلدة تدميرا تاما، وكان مستوى الوحشية في خوجالي مروعا حقا. وشملت الفظائع المرتكبة سلخ الرؤوس وقطعها وبقر بطون الحوامل والتمثيل بالجثث. ثمانية وسبعون من المشوهين كانوا قاصرين، وأُبِيدت ست عائلات، وفقد خمسة وعشرون طفلا كلا الوالدين، وفقد ١٣٠ طفلا أحد الوالدين. إن الإفلات من العقاب الذي ما زال يتمتع به مرتكبو الجرائم التي اقتُرفت خلال عدوان أرمينيا لا يعرقل فقط إحراز التقدم

في تحقيق السلام الذي طال انتظاره والمصالحة بين البلدين، بل يفاقم أيضاً الحالة في الميدان.

ففي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قامت القوات المسلحة الأرمينية بتصعيد إطلاق النار من مواقعها في الأراضي المحتلة، فعرضت القوات المسلحة الأذربيجانية على طول خط المواجهة والمناطق المتاخمة المكتظة بالسكان الواقعة تحت سيطرة أذربيجان إلى إطلاق نار كثيف بالمدفعية الثقيلة والأسلحة ذات العيار الثقيل. ونتيجة ذلك، تعرضت للقصف ٣٤ بلدة وقرية في أذربيجان، مما أدى إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين والجنود، وإلى تدمير الممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك المساكن والمدارس ورياض الأطفال، أو إلحاق أضرار كبيرة بها.

لذلك ينبغي أن تكون أرمينيا آخر من يُعلق على مفاهيم من قبيل المرأة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وستواصل أذربيجان جهودها الرامية إلى إزالة آثار العدوان الأرمني، بهدف تحقيق تسوية سياسية للنزاع على أساس القانون الدولي وضمان تحقيق السلام والعدالة في المنطقة.

رفعت الجلسة في الساعة ٢٠/٢٠.